

الدكتورة مريم صغير (رحمها الله)

البعد الإفريقي للقضية الجزائرية

1962/ 1955

دار السبيل للنشر والتوزيع

عنوان الكتاب : البعد الافريقي للقضية الجزائرية (1962-1955)

تأليف : أ.د. مريم صغير رحمها الله

حجم الكتاب : 23x16,5

عدد الصفحات : 424

سنة النشر : 1447=2025

الإيداع القانوني : السداسي الثاني 2025

ردمك : 987-9931-339-97-7

إهداء

إلى شهداء الجزائر.

إلى كل عربي مسلم في هذا الكون.

إلى أحرار العالم

مقدمة

تجسد البعد الإفريقي للقضية الجزائرية ما بين 1955 و1962 في موقف دول القارة السمراء من قضية الشعب الجزائري العادلة خاصة وأن شعوب هذه القارة عانت الأمرين من السياسة الاستعمارية الغربية بصورة عامة, بمعنى أنها كانت تعي تمام الوعي أنه من الضروري تقديم يد العون لشعب يرضخ تحت نير الاستعمار الفرنسي ولا بد من تجسيد هذا العون في موقف جاد وثابت كانت القضية الجزائرية بأمس الحاجة إليه.

انطلاقا من هذا الواقع التاريخي كان لزاما على الدول الإفريقية أن تؤيد بالأغلبية حكومات وشعوب قضية الشعب الجزائري العادلة وبالتالي كانت الدول الواقعة في الشمال الإفريقي وهي المغرب الأقصى وتونس وليبيا ومصر الأقرب إلى دعم القضية الجزائرية حيث كان

للعوامل التاريخية والجغرافية والدينية والاجتماعية دور كبير وبارز في التعامل مع المستجدات التي فرضتها ظروف الاستعمار على المنطقة برمتها.

ولئن كان مؤتمر باندونغ المنعقد في شهر أفريل من عام 1955 بالعاصمة الأندونيسية جاكارتا هو بداية التعبير الحقيقي عن الموقف الإفريقي تجاه القضية الجزائرية على اعتبار أن الزعماء السياسيين الذين دعوا إليه ينتمون إلى الشعوب الرافضة للاستعمار في العالم فإن القارة الإفريقية كانت حاضرة وعبرت عن دعمها للقضية الجزائرية ووقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في محنته المأساوية التي فرضها عليه الاستعمار الفرنسي وبالتالي رأى الشعب الجزائري في الموقف الإفريقي السند القوي والبعد التاريخي والجغرافي العميق الذي يمكنه من مواجهة الاستعمار الفرنسي، وكانت مصر والسودان من الدول الإفريقية المستقلة التي أيدت طرح القضية الجزائرية في هذا المجمع

العالمي في إطارها الإفريقي. رغم أن دول الشمال الإفريقي تونس والمغرب الأقصى لم تكن قد نالت استقلالها عند انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955.

ولذلك فالدول الموجودة على الشريط الشمالي للقارة الإفريقية انطلاقا من المغرب الأقصى مرورا بالجزائر وتونس ثم ليبيا وأخيرا مصر كلها تشكل نسيجاً اجتماعياً واحداً له قابلية التأثر بما يحدث داخله بالإيجاب.

لقد استطاعت القضية الجزائرية في أول مؤتمر دولي من التعبير عن بعدها الإفريقي لتصبح بذلك أول قضية إفريقية تطرح على تكتل سياسي دولي رافض للاستعمار خلال الخمسينات من القرن العشرين.

لم تنكمش القضية الجزائرية ولم تتطو على نفسها بانتهاء جلسات مؤتمر باندونغ المنعقد بالعاصمة الأندونيسية جاكارتا عام 1955 بل زادت بالتعريف ببعدها الإفريقي في

هيئات دولية أكثر أهمية وكان أبرزها هيئة الأمم المتحدة من خلال جمعيتها العامة في دوراتها الممتدة ما بين 1955 و1962، وهي الدورات التي برز فيها البعد الإفريقي للقضية على اعتبار أن شعوب القارة السمراء بما في ذلك الشعب الجزائري ينطبق عليها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لكونها تشكل أغلبية شعوب العالم التي مازالت تعاني من الاستعمار الأجنبي. بعد أن استطاعت بعض شعوب دول القارة السمراء من استرجاع سيادتها واستقلالها وافتكاك حريتها رأت من واجبها الأخلاقي دعم القضايا العادلة في القارة وهذا ماكان بالنسبة للقضية الجزائرية التي برزت على مسرح الأحداث إفريقيا حيث كانت البداية من أول مؤتمر إفريقي عام 1957 هو مؤتمر القاهرة آفرو-آسيوي الذي يعتبر أبرز مؤتمر دولي وإقليمي طبع أفريقية القضية الجزائرية، لتتوالى المؤتمرات الإقليمية الإفريقية بعد هذا المؤتمر وكان من أهمها مؤتمر آكرا العاصمة الغانية

المنعقد في عام 1958 رغم تعذر حضور الوفد الجزائري، ليليه مباشرة مؤتمر مانروفا العاصمة الليبيرية عام 1959 بحضور الوفد الجزائري الذي مكن من رفع العلم الجزائري إلى رايات الدول المشاركة.

لم ينحصر الدور الإفريقي في التعريف بالقضية الجزائرية على على المستوى الإفريقي بل تعدى حدود القارة الإفريقية ليترك باب القارة الأوروبية التي شهدت انعقاد مؤتمر بلغراد عاصمة يوغسلافيا وذلك عام 1961

على هذه الوتيرة النضالية برز جليا البعد الإفريقي للقضية الجزائرية ما بين 1955 و 1962.

دول الشمال الإفريقي والقضية الجزائرية

دول الشمال الإفريقي والقضية الجزائرية

إن فكرة الشمال الإفريقي والتعاون بين أقطاره، وروح التضامن التي طبعت أفراد مجتمعه، ليست وليدة القرن العشرين إنما تضرب جذورها في أعماق التاريخ وهذا ماجعلها تختمر مع الوقت إلغاية القرن العشرين حيث مافئنت تحتل مكانا بارزا في اهتمامات الحركات الوطنية المغربية و أدبيات أحزابها، و هذا يعود حسب اعتقادنا إلى عدة عوامل جوهرية منها بالدرجة الأولى:

- 1- التقارب و الامتداد الطبيعي الجغرافي بين دول المغرب العربي.
- 2- الإنتماء الجنسي والعرقى بالنسبة لسكان هذه الأقطار.
- 3- وحدة اللغة و الدين.
- 4- التاريخ المشترك.
- 5- العادات والتقاليد المشتركة

هذه العوامل الروحية جسدت فكرة الوحدة لدى سكان الشمال الإفريقي، و كان لرجال الفكر و السياسة المغاربية دور كبير في ترسيخها في الأذهان و حتى التضحية في بعض الأحيان من أجلها، على اعتبار فكرة الوحدة مسلمة وواقع حتمي لمواجهة الفكر الاستعماري المبني على التفرقة والتجزئة والهيمنة الشاملة.

وعلى الرغم من استقلال بعض أقطار الشمال الإفريقي مثل مصر و ليبيا و تونس والمغرب الأقصى إلا أن هذا الاستقلال بقي ناقصا و غير كامل على اعتبار أن الجزائر بقيت تعاني من ويلات الاستعمار الفرنسي، لذا كان من الضروري دعم قضية الشعب الجزائري ماديا و معنويا من طرف أشقائه في الشمال الإفريقي و هذا ما أثر سلبا على علاقات هذه الدول مصر وليبيا وتونس و المغرب الأقصى مع فرنسا وحلفائها الغربيين.

المغرب الأقصى والقضية الجزائرية.

تعتبر المغرب الأقصى من دول الشمال الإفريقي التي عبرت عن موقفها تجاه القضية الجزائرية بغض النظر عن انتمائها العربي وهو موقف جمع البعد الشعبي في التعامل العفوي مع القضية الجزائرية للاعتبارات التي أشرنا إليها سابقا منها التاريخ المشترك والدين واللغة والعادات وحتى الانتماء العرقي والحضاري.

الثورة الجزائرية فى كيان المغرب الأقصى

لقد كان المغرب الأقصى من دول الشمال الإفريقي التي تعاملت مع القضية الجزائرية من منطلق عربي وإفريقي منذ بداية القرن العشرين ومرد ذلك مجموعة من الاعتبارات التاريخية أولها قرب المسافة بينها و بين الجزائر ,إلى جانب التاريخ المشترك،من لغة ودين و كذلك العادات و التقاليد الواحدة التي تجمع بين الشعبين

الشقيقتين، وهي عوامل سبق وأن أشرنا إليها وهذا ما جعل اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954 يؤثر في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة و شعبا يتضامن معها و مع الشعب الجزائري، و قد تجلّى ذلك في مطالبة ممثل المغرب الأقصى لدى هيئة الأمم المتحدة عام 1955 السيد أحمد بلافريج، بوضع حد و بسرعة للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، و الكف فورا عن إراقة دماء هذا الشعب الذي حرّمته فرنسا من أبسط حقوقه، كما أكد موقف المغرب الأقصى حكومة و شعبا الرفض للطرح الاستعماري القائل أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي معتبرا ذلك ضربا من الخيال لا يسعها إلا أن تنهار أمام حقيقة القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري (1).

إن ضغط الثورة المستمر على السلطة الاستعمارية الفرنسية ما بين 1954 و 1956 و ضغط الحركة الوطنية المغربية، و ضربات المقاومة المغربية الباسلة دفع إدارة

الاحتلال الفرنسي أن تسارع إلى الاعتراف باستقلال المغرب الأقصى الشقيق , لكي تتفرغ كلية للثورة في الجزائر و ذلك عام 1956، لكن استقلال القطر المغربي الشقيق كان وراء بعث سياسة فرنسية جديدة في هذا البلد العربي, الذي وجد نفسه مرغما على أمرين اثنين إما الدخول في نطاق التعاون مع فرنسا و الالتزام به، و إما مساندة و دعم الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة و التضامن معها طبقا لما نصت عليه موانيق الحركات الوطنية في المغرب العربي، و مطالب شعوب المنطقة(2)، وكان الأمر الثاني هو الذي اختاره الشعب المغربي بزعامة الملك الراحل محمد الخامس.

و هو ما وقع لتونس أيضا، لذا حاول المغرب الأقصى حل القضية الجزائرية بالطرق السلمية حتى تتجنب حكومته الدخول في متاهات هي في غنا عنها، و فتح جبهة من المشاكل مع بعض الدول الأوروبية و على رأسها فرنسا

المدعمة من طرف الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية(3).

ومع ذلك فقد استبشرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية خيرا في استقلال المغرب الأقصى، من خلال فتح جبهة ثانية لدعم الثورة التحريرية، هذا إلى جانب كسب حليف طبيعي له حق الدفاع عن القضية الجزائرية و دعم ثورة الشعب الجزائري ماديا و معنويا، و فعلا كانت البداية في الدعوة التي وجهها محمد الخامس العاهل المغربي، إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة و زعماء الثورة الجزائرية في الخارج لعقد ندوة سلام بالمغرب الأقصى، حيث أبدت فرنسا الاستعمارية رغبة شديدة في حضورها، هدفها من ذلك هو الوقوف بقوة ضد القضية الجزائرية حتى لا تتمكن من كسب الصف المغربي(4).

وانطلاقاً من هذا الموقف الرسمي المغربي لإيجاد حل للقضية الجزائرية بادرت الصحافة المغربية إلى التعبير عن موقفها المؤيد لقضية الشعب الجزائري وثورته المجيدة، حيث أكدت على ضرورة دعمه حتى يحقق استقلاله الكامل و اللام شروط انطلاقاً من توصيات و مبادئ هيئة الأمم المتحدة (5).

كما بادر الطلبة المغاربة إلى احتضان الثورة الجزائرية من خلال تقديم الدعم الضروري لها لرفع الغبن الذي يعاني منه الشعب الجزائري، و تجلّى موقفهم البطولي في دعوة إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لحضور المؤتمر الطلابي المنعقد بالمغرب الأقصى والذي ضم إلى جانب الطلبة الجزائريين كل من الإتحاد القطري للطلبة المغاربة الداعي لانعقاد المؤتمر والإتحاد العام للطلبة التونسيين، وقد وجه المؤتمر مطالب أساسية لكل من الحكومتين المغربية و التونسية تقوم على دعم الثورة

الجزائرية ، و مطالبتهما على تركيز الجهود لإيجاد مخرج مشترك لأزمة المغرب العربي في إطار مواجهة فرنسا لكونها العدو المشترك لشعوب المغرب العربي(6).

وبتاريخ 15 سبتمبر 1956، ألقى العاهل المغربي محمد الخامس خطابا بمدينة وجدة الحدودية(7)، شدد فيه على ما تعانيه شعوب المغرب العربي من السياسة الاستعمارية المطبقة من طرف حكام فرنسا المتعاقبين، مركزا خاصة على معاناة الشعب الجزائري وأكد من جهته كذلك على ضرورة إيجاد حل سلمي و عادل للقضية الجزائرية، و أن مستقبل الجزائر يدخل ضمن إطار وحدة المغرب العربي (8)، و مما جاء في هذا الخطاب مايلي: "إننا نود أن يوضع حد لحرب الجزائر بسرعة، حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار شمال إفريقيا و فرنسا."(9).

لقد كان الدعم المغربي للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة بقيادة الملك محمد الخامس ،بالنسبة لفرنسا صفقة قوية، خاصة وأنها كانت تتوقع وقوف المغرب الأقصى إلى جانبها في مطلبها الرامي إلى كون الجزائر جزء لا يتجزء من ترابها، لذا كان ردها سريعا، فبعد شهر واحد من خطاب العاهل المغربي قامت بإختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية من جبهة التحرير الوطني الذين نزلوا ضيوفا على الملك ,و كان الجميع في طريقهم إلى تونس لعقد ندوة خاصة بالسلام في المنطقة(10).

وفي 23 أكتوبر 1956، -أي بعد يوم واحد من وقوع القرصنة الجوية- أعلنت السلطات الإستعمارية الفرنسية عن تجميد كل مفاوضاتها الجارية مع الحكومة المغربية معتبرة التصريحات الرسمية المغربية تجاه الثورة الجزائرية دعما معنويا للقضية الجزائرية و هي في نظرها مساس بسيادتها على إعتبار الجزائر جزء من ترابها(11).

لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها، لذا راحت تستنكر بشدة هذه العملية، و استدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس، و طالبت بشدة إعادة المختطفين إليها دون قيد أو شرط مسبق، و هددت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك على خلفية أن الطائفة المختطفة من طرف الحكومة الفرنسية هي طائفة مدنية مغربية(12).

وهكذا توالى الاحتجاجات المغربية ضد العملية، التي اعتبرها العاهل المغربي محمد الخامس، كارثة، مصرحا في صحيفة فرانس تيرور بأن عملية القرصنة هاته هي طعنة أكثر خطورة بالنسبة لشرفه من حادثة تنحيته عن العرش على اعتبار أن اختطاف زعماء الثورة الجزائرية وقع في بلاده(13).

كما صرح من جهته أحد مسؤولي جيش التحرير المغربي إثر هذه العملية لجريدة الاكسبراس أيام ندوة تونس حول السلام بمايلي: "دعونا الجزائريين لندوة تونس التاريخية لنلقنهم دروسا، لكن إنقلب الأمر، فالجزائريون هم الذين أعطوا دروسا للمغاربة و التونسيين، لقد كنا نقول لهم كيف تتهيأون لفعل السلم مع فرنسا، و الآن هم يقولون لنا ماذا يشل الإستقلال الذي تزعمون أنكم أحرزتم عليه؟ ، فالعالم أصبح يعرف أنه لا توجد قضية الجزائر أو تونس أو مراکش بل هناك قضيةالمغرب العربي، سنكون جميعا مستقلين أو نكون جميعا في حرب."(14).

لقد فشلت فرنسا في خنق القضية الجزائرية من خلال عرض الصفقات التجارية المربحة، فبعد فشلها الذريع في جلب كل من ليبيا و تونس، جاء دور المغرب الأقصى التي حاولت إغراء حكومته بالنفط الجزائري عن طريق تجديد العرض لكن المغرب رفضت بشدة هذه الصفقة عام

1957 وإعتبرتها مساسا بكرامة الشعب الجزائري الشقيق الذي هو بأمس الحاجة لدعمها المعنوي أكثر من أي وقت مضى من عمر الثورة (15).

وفي 31 جانفي عام 1957، شن العمال المغاربة عن طريق إتحادهم إضرابا من أجل دعم الثورة الجزائرية، وإشعار السلطات الإستعمارية أن الطبقة العاملة في المغرب الأقصى واعية تمام الوعي بالقضية الجزائرية، التي تعتبر بالنسبة لهم قضيتهم الأولى، و قد إستجاب الجميع لهذا الإضراب الذي عم مدينة الرباط، كما نظم مهرجان نسوي بمدينة تيطوان، توج بإرسال برقية من طرف النساء المغربيات إلى هيئة الأمم المتحدة لإبلاغها بمعاناة الشعب الجزائري من سياسة الظلم المسلطة عليه من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي(16).

وبمناسبة الإحتفالات بذكرى العيد العالمي للشغل وهو أول ماي، ألقى الملك المغربي محمد الخامس كلمة في هذا المهرجان العالمي في 1 ماي 1957، تطرق فيها إلى التأييد المغربي المطلق لكفاح الشعب الجزائري و نصرة قضيته العادلة، كما أصدر بهذه المناسبة العمالية، الإتحاد العام للعمال الجزائريين نداء إلى كل أحرار العالم للنظر في قضية الشعب الجزائري وكفاحه من أجل الاستقلال(17).

لقد تمكنت الثورة الجزائرية من تصدر القضايا المغربية الهامة و لقيت الدعم المعنوي الكافي في الداخل و الخارج، وهو ما عبر عنه مرة أخرى كذلك العاهل المغربي محمد الخامس بقوله: "إننا لا نستطيع الإستمرار في إحترازنا الحالي، إن لم يحل المشكل الجزائري و يعترف للشعب الجزائري بالحرية والإستقلال،..وكل ما يمس

الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة.."(18).

كما صرح في شهر مارس 1958 لرجال الصحافة الدولية بأن إمتداد الحرب إلى كامل الشمال الإفريقي لم يعد عبارة تقال للتخويف، و لكنه أصبح حقيقة مجسدة(19).

مؤتمر طنجة أحد الأباد الإفريقية للقضية الجزائرية:

دعى زعيم الحركة الوطنية المغربية الأستاذ علال الفاسي رئيس حزب الإستقلال المغربي، إلى عقد مؤتمر يضم الأحزاب الوطنية التحررية في الشمال الإفريقي فإلى جانب حزبه، كان كل من الحزب الحر الدستوري التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية قصد دراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغربية و العمل على توحيد المواقف العربية الشمال إفريقية ضد الإستعمار الفرنسي(20).

رغم أهمية مؤتمر طنجة بالنسبة لإستراتيجية القضية الجزائرية والثورة التحريرية الجزائرية في الناحية الغربية، إلا أنه أثار خلافا بين زعماء جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بمشاركة أو عدم مشاركة الجبهة في المؤتمر، حيث ظهر رأيان داخلها، فالأول يعارض حضور الجبهة و

مشاركتها بدعوى أن المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري إنفصالي، و لا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية، و من هذا المنطلق لا يحق لجبهة التحرير تزكية نزعة إنفصالية عن الوطن العربي (21)، أما الرأي الثاني فقد أكد على ضرورة حضور المؤتمر لسببين إثنين هما:

أولاً: أهمية المغرب الأقصى و تونس بالنسبة للثورة الجزائرية.

ثانياً: ضرورة إستغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح داخل الجزائر (22).

كان الرأي الثاني هو الذي رجح الكفة، و بالتالي شاركت جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر (23)، رغم أنها كانت تدرك تماماً الإدراك أن المؤتمر كان عفويا و دعوة رئيس حزب الإستقلال المغربي الأستاذ علال الفاسي لعقد هذا المؤتمر لم يصحبها أي تحضير و لا إعداد لجدول الأعمال و هو ما فسرتة الجبهة على أنه جاء ردا على

الوحدة بين القطرين الشقيقين مصر و سوريا فقط(24)وبالتالي لابد من حضوره لأنه يعبر عن وحدة المغرب العربي.

كما أنها وصلت إلى نتيجة مهمة، وهي أنه من العسير على المغرب الأقصى و تونس توحيد الكفاح المسلح مع الجزائريين ضد فرنسا و ذلك حتى يتسنى لهما المحافظة على إستقلالهما الذي يخدم مصلحة الشعب الجزائري، خاصة وأنهما أقامتا علاقات سياسية و إقتصادية مع فرنسا، تجبرهما على عدم الدخول في هذه المعركة المصيرية مباشرة، رغم تواجد تيار غير مؤثر داخل الدولتين يرفض ربط مصير الجزائر بهما، ويدعو إلى بناء هياكل ومؤسسات الدولتين وإستقرارهما، و بالتالي أدركت جبهة التحرير هذه القضايا و راحت تستغل فرصة التضامن مع الثورة التحريرية لخدمة كفاحها المسلح و بالتالي تتجنب الدخول في صراع مع أحزاب غير فاعلة

ولاتعكس حقيقة الترابط العضوي بين سكان المغرب العربي
(25).

إنطلاقاً من القناعة المغربية المؤيدة لفكرة ضرورة
دعم القضية الجزائرية و إيجاد حل عادل لها، تجسدت فكرة
عقد مؤتمر طنجة في 27 أبريل 1958 الذي إكتسب أهمية
كبيرة بالنسبة للمغرب العربي، من خلال التركيز على دعم
القضية الجزائرية وإبراز مكانتها العربية و الدولية (26).

وعلى هذا الأساس حضرت كل من تونس التي
مثلها حزب الدستور التونسي وضم وفدها السادة: الباهي
لدغم والطيب مهيري وعبد الله فرحات وأحمد التليلي وعلي
البلهوان وعبد المجيد شاكر، وعن المغرب الأقصى كان
حزب الاستقلال الداعي للمؤتمر ومثله وفد ضم السادة
:علال الفاسي والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وأحمد
بلافريج والمحجوب بن الصديق والفيق البصري وأبو بكر

القادري ،أما جبهة التحرير الوطني الجزائرية فقد شاركت بوفد من السادة :عبد الحميد بوصوف وعبد الحميد مهري وفرحات عباس وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل ومولود قايد و كان هدف مشاركة جبهة التحرير الوطني الجزائرية في المؤتمر هو:

- 1- تمتين التضامن بين شعوب المغرب العربي الثلاثة.
- 2- طرح التواجد العسكري في القطرين الشقيقين التونسي والمغربي الذي يهدد الثورة الجزائرية .
- 3- تهيئة الرأي العام العالمي لدعم الثورة من خلال كشف الدعم العسكري الذي تتلقاه فرنسا من الحلف الأطلسي
- 4- المؤتمر هو الفاصل بين المرحلة التي كان الإستعمار يواجه فيها كل قطر مغربي على حدى، و المرحلة التي سيواجه فيها مغربا عربيا موحدا .

5- إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة للقضاء على الإستعمار في الجزائر و مخلفاته الخطيرة في كل من تونس والمغرب الأقصى(27).

لقد كانت افتتاحية جلسات المؤتمر علنية بقصر المارشال بمدينة طنجة على الساعة الخامسة والنصف مساء تحت رئاسة زعيم حزب الاستقلال المغربي السيد علال الفاسي حيث أعطيت كلمات الافتتاح لممثلي الوفود , فألقيت كلمة الوفد المغربي من طرف السيد أحمد بلافريج , ثم تلتها كلمة ممثل الوفد الجزائري السيد عبد الحميد مهري , وأخيرا كلمة الوفد التونسي التي ألقاها السيد الباهي لدغم(28)

وبعد ثلاثة أيام من الحوار و المناقشة خرج المؤتمر في اليوم الرابع بالتوصيات التالية:

أ- حرب التحرير الجزائرية تطوراتها وانعكاساتها
القريبة والبعيدة على المغرب العربي وإفريقيا والعالم.

ب- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة
المغرب العربي بالشمال الإفريقي، بما في ذلك موريتانيا.

ج- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة
أعضاء مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.

د- قرار توحيد منطقة المغرب العربي من خلال
اتحاد فيدرالي شمال إفريقي. (29)

ورغم كل الضغوط الخارجية فإن الحكومة المغربية
استمرت في دعم القضية الجزائرية، من خلال دعوة جبهة
التحرير لحضور هذا المؤتمر المغربي الجامع، و الذي
تقرر من خلاله خلق إتحاد مغربي الذي لا يعتبر ثمرة
رغبة أربابها رئيسا دولتين و لجنة التنسيق و التنفيذ (30)، و

إنما هو تجسيد لإرادة سكان المغرب العربي الذي كان عدد سكانه آنذاك أكثر من 25 مليون نسمة، هذا العدد الكبير وضع إلى جانب الجزائر سدا منيعا أمام الإستعمار الفرنسي، و ساند الشعب الجزائري مساندة كاملة (31).

لكن فرنسا و بعد شعورها بالدعم المغربي اللامحدود، لجأت كعادتها إلى أسلوب التهديد و الإغراء، فكان أول عمل قامت به مباشرة بعد إنتهاء أشغال المؤتمر هو توجيه رسالتين إلى كل من الحكومتين التونسية والمغربية طالبة منهما دفع التعاون معها، والتطرق إلى موضوع تصفية مخلفات الإستعمار الفرنسي بهما، خاصة ما يتعلق بالقواعد العسكرية الموجودة على أراضيها، و هو الوضع الذي تناوله مؤتمر طنجة و أدرج ضمن نتائجه، بعد الجهود المضنية التي بذلتها جبهة التحرير الوطني داخل المؤتمر قصد إقناع المغاربة و التونسيين على ضرورة إستكمال شروط السيادة (32).

رغم مقررات طنجة التاريخية التي كانت عبارة عن ميثاق للتعاون بين دول المغرب العربي، إلا أن فرنسا سعت إلى الضغط على الدولتين المغربيتين قصد فتح علاقات معها ومع حلفائها الأطلسيين مما دفع بلجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية إلى العمل على الأقل إقناع الحكومين بالحفاظ على مكتسبات مؤتمر طنجة.

ورغم الدعم المعنوي الذي لاقته القضية الجزائرية من طرف الحكومة المغربية إلا أن هناك خلافا ظهر بين جبهة التحرير الجزائرية و الحكومة المغربية حول قضية الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث تمسكت الحكومة المغربية مثل تونس بفكرة أن يتم الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة، بموافقتها المسبقة، و حق مساهمتها في إبداء الرأي حول تشكيلة الحكومة الجزائرية، لكن جبهة التحرير الوطني عارضت ذلك، و رأت أن المغرب الأقصى مثل تونس، لها حق الإستشارة والإطلاع فقط، و أن تأسيس

الحكومة المؤقتة الجزائرية من صلاحيات لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية وحدها، وهذا بناء على ما أقرته و قررته هيئات الثورة الجزائرية (33).

إنطلاقاً من إعتبار الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية قضية جزائرية داخلية، و بناء على توصيات مؤتمر طنجة 1958، أعلنت لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية الحكومة المغربية بخبر الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة، و بناء على أهمية المغرب الأقصى من الناحية الغربية للجزائر، فقد أعلن عن نبأ تأسيس هذه الحكومة في كل من القاهرة و الرباط، هذا إلى جانب تونس، على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر ليأتي الإعتراف الرسمي للمغرب الأقصى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (34).

لكن هذه الخلافات لم تؤثر على مسار العلاقات المغربية الجزائرية و بقي التواصل الأخوي بين الشعبين، و استمر الدعم المعنوي المغربي للقضية الجزائرية، و قد برهن زعماء الثورة الجزائرية في مرات عديدة عن العلاقة الحميمة التي تربطهم بالمغرب الأقصى، و قد جسدوا هذا الشعور في تلبيتهم لطلب الحكومة المغربية إطلاق سراح الفرنسيين الذين تم إلقاء القبض عليهم من طرف الثورة في ترابها و هو ما قام به الهلال الأحمر الجزائري في شهر فبراير عام 1959(35).

وبحلول شهر مارس من عام 1960 استقبل العاهل المغربي الملك محمد الخامس في مراكش وفدا حكوميا جزائريا، عرض عليه المضايقات التي يتلقاها الجزائريون من طرف القنصليتين الفرنسييتين المتواجدتين في كل من وجدة و بوعرفة، و قد استجاب الملك المغربي لطلب الوفد الجزائري و أمر بغلق القنصليتين مباشرة، و هذا ما دفع

برئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس القيام بزيارة عمل إلى المغرب الأقصى عام، حيث صرح على ضوء ذلك بما يلي: "إن الجزائر هي المغرب وأن تضامننا أبدي، وأن الصحراء هي مسألة تهم الجزائر والمغرب فقط، ولا تهم من بعيد أو قريب الإستعمار الفرنسي." (36).

وقد إستمرت العلاقات الأخوية بين الحكومتين مرة أخريفي التزايد من خلال الزيارة التي قام بها السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة إلى المغرب الأقصى و التي دامت من 4 جانفي إلى 1 فبراير من عام 1962، و التي نتج عنها، التصريح المهم الذي تناول النقاط الأساسية التالية:

1- تم إطلاع الحكومة المغربية على جميع جوانب القضية الجزائرية والثورة التحريرية.

2- إطلاع المغرب الأقصى على المشاكل المرتبطة بتفاوض محتمل بين السلطات الإستعمارية الفرنسية والجزائر.

3- تأكيد المغرب الأقصى على التضامن، و إعانة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل إستقلاله و وحدته الوطنية و حرمة ترابه.

4- إعتراف الشعب الجزائري بالجميل و بتأييد المغرب الأقصى و ملكه للقضية الجزائرية وثورة التحرير.

5- تقدير الجزائر للجهود المبذولة من طرف المغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس لتحرير الزعماء الجزائريين المختطفين المسجونين، في فرنسا (37) وإشراكهم في الحوار (38).

تأكيد المغرب الأقصى على واجب الدعم المادي الإفريقي تجاه القضية الجزائرية والثورة:

نظرا لحاجة الثورة الجزائرية الملحة لهذا الجانب، خاصة بالنسبة لحدودها الغربية التي كانت تشكو من قلة السلاح الذي كان يأتيها بشق الأنفس، من الناحية الشرقية عبر الحدود التونسية والليبية على حد سواء (39)، والذي أثر على مردود الثورة بسبب فقدانها للعديد من المجاهدين الذين إستشهدوا جراء كمائن العدو في الطريق، لذا رأت الجبهة ضرورة التركيز على الحدود الغربية، والعمل على كسب الدعم المادي المنتظر من الحكومة المغربية وبالتالي "فإن قيادة الثورة نشطت في وضع الخطط و تكوين شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوروبا و توصيله إلى المنطقة الغربية من البلاد عبر المغرب الأقصى، و قد أنشأت لهذا الغرض إدارة الإتصالات الخاصة بالمعلومات." (40).

هذا إلى جانب فتح الحكومة المغربية حدودها للمجاهدين الجزائريين، و جعل أراضيها ميدانا لتدريبهم، و بعض مدنها قواعد خلفية للثورة (41)، و هذا الدعم الجبار زاد من قوة الثورة، بل شتت خطط العدو الفرنسي الذي أصبح لا يقوى على رد هجومات المجاهدين.

ومن الطرق و الوسائل الناجحة في تهريب الأسلحة عبر التراب المغربي، استعمال صناديق الخضر و الفواكه فبعد تفريغها من الداخل تملأ بالذخيرة الحربية و كذلك الأواني الفخارية التي تحضر في مدينة فاس و تملأ بالذخيرة، و منها تدخل التراب الجزائري، هذا إلى جانب خزانات وقود السيارات التي كانت تشحن هي الأخرى بالأسلحة و تمر عبر الحدود الغربية إلى الجزائر (42)، و يعود مصدر شراء هذه الأسلحة و الذخيرة الحربية بالدرجة الأولى إلى مساهمة الجزائريين في الإشتراك داخل و خارج الوطن إبان الثورة التحريرية، هذا إلى جانب الأسلحة التي

كان يستولي عليها المجاهدون الجزائريون من جنود الإستعمار الفرنسي(43).

وخلال المراحل التي مرت بها الثورة التحريرية بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد تم وضع حوالي خمسمائة (500) متطوع مغربي من مدينة مراكش تحت تصرف جيش التحرير الوطني بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس , الذي أصدر أمرا بالسماح بمرور المعدات العسكرية و حتى المتطوعين الأجانب إلى الجزائر عبر الحدود المغربية-الجزائرية (44).

هذا إلى جانب سماح الحكومة المغربية للشعب المغربي بالتظاهر لفائدة القضية الجزائرية و دعم الشعب الجزائري, منها المهرجان النسوي الذي تم تنظيمه في 31 جانفي 1957 من طرف إتحاد النساء المغريبات ,حيث قمن فيه بجمع التبرعات لفائدة الثورة الجزائرية (45).

كما أن كل العمليات الفدائية التي كان يقوم بها المجاهدون في الناحية الغربية مصدر تمويلها آت من الحدود المغربية الجزائرية خاصة العمليات التي شهدتها مرحلة 1958-1962 بالولاية الخامسة (46).

كما وجد مجاهدو الولاية الخامسة متنفسا لهم في الأراضي المغربية برعاية من الحكومة المغربية نفسها، فبعد قيامهم بمعارك وعمليات عسكرية ضد الاحتلال الفرنسي داخل التراب الجزائري يعودون مباشرة إلى قواعدهم الخلفية بالأراضي المغربية للتزود بالموءن و الإستعداد لمعارك أخرى , رغم مطاردة القوات العسكرية للعدو الفرنسي لهؤلاء المجاهدين و تشديد الحصار عليهم (47)

إن احتجاجات الحكومة الفرنسية الرسمية على التسهيلات المقدمة من طرف المغرب الأقصى، لم تثن من

عزيمة جيش التحرير الذي كان يضرب بقوة من الحدود المغربية "ففي شهر أوت عام 1960 قامت مجموعة من مجاهدي جيش التحرير الوطني و عددهم عشرة مجاهدين بقيادة المرحوم حماني سعيداني مكلفين من طرف قيادة الولاية الخامسة بالتوجه إلى منطقة العبادلة داخل التراب الجزائري المحتل قصد تنشيط النظام و توطيد الإتصال والوصول إلى إمكانية تموين الجيش بمنطقة منونات، وقد إنطلقت المجموعة من الحدود المغربية عبر الطريق الصحراوي.."(48) إلى عمق التراب الجزائري غربا.

كانت فرنسا تدرك أهمية الحدود المغربية بالنسبة للثورة الجزائرية لذلك قامت بزرع الألغام و بناء الخطوط الشائكة والمكهربة منها خطي مورييس و شال(49)، إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة المجاهدين، ففي 04 نوفمبر عام 1960، قامت "مجموعة من جيش التحرير الوطني عددها خمسة أفراد معينون في مهام خاصة بالمنطقتين الثالثة و

السابعة من الولاية الخامسة, و عند وصولهم إلى السد المكهرب و الملغم بين محطتي بوعياش و البركة الكحلة على الطريق الرابط بين بشار و بني ونيف صادف أن هناك فصيلة من جيش التحرير بقيادة خليفي محمد تريد هي الأخرى اجتياز الحدود في طريقها إلى جبل بشار.."(50)

لقد كانت الحكومة المغربية تدرك تماما الإدراك أهمية حدودها بالنسبة للثورة الجزائرية، و أن ماتقدمه من دعم مادي للثورة الجزائرية أساسي وضروري في نظرها، بالنسبة لعمر هذه الثورة واستمراريتها، خاصة وأنها كانت بأمس الحاجة إلى السلاح الآتي عبر الحدود المغربية (51).

وبغض النظر عن دور المدن المغربية الحدودية في تسهيل عملية تهريب الأسلحة، و تسلل المجاهدين، فإن جيش التحرير المغربي هو الآخر فتح أبوابه أمام

تدريبات المجاهدين و منه تنطلق القوافل المدربة إلى التراب الجزائري، وهو ما جعل الولاية الخامسة " ملجأ و مقرا للقيادات السياسية العسكرية أثناء الثورة أمثال مصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي و سويداني بوجمعة وبن عبد المالك رمضان، و زهانة أحمد المدعو زبانة و عميروش وديدوش مراد.." (52)

هذا إلى جانب كونها كانت "محطة لتمرير الأسلحة للولايات الأخرى ملجأ آمنا للمناضلين المطاردين في جهات أخرى من الإستعمار الفرنسي" (53)، حيث يتم إرسالهم إلى المغرب الأقصى، خاصة بعد زيادة الخناق على الولايات الأخرى منها الولاية الأولى أوراس النمامشة، و بذلك تكون المغرب الأقصى قدمت للقضية الجزائرية و ثورتها المجيدة ما يجب أن يقدمه الأخ لأخيه رغم الضغوطات الفرنسية المتتالية، و بقيت في دعمها للثورة تحت راية الملك محمد الخامس إلى أن حققت الجزائر إستقلالها عام 1962 (54).

لقد أدت المغرب الأقصى ملكا و شعبا واجبها لنصرة
قضية الشعب الجزائري و الوقوف معه في محنه و دعمه
ماديا ومعنويا حسب ما تقتضيه الظروف الداخلية، و
الخارجية.

الهوامش والإحالات

- 1- جريدة المقاومة، العدد3، بتاريخ 3 ديسمبر 1956، ص 6-7.
- 2- جريدة المجاهد، العدد37، بتاريخ شهر فبراير 1958، ص12.
- 3- جريدة المجاهد، العدد37، مصدر سابق، ص12.
- 4- نفسه.
- 5- لقد كتبت جريدة "العلم" المغربية افتتاحية عن الجزائر، طالبة من فرنسا حل القضية الجزائرية، طبقاً لمبادئ هيئة الأمم المتحدة. أنظر المصدر نفسه.
- 6- جريدة المجاهد، العدد28، بتاريخ 28 أوت 1958، ص3.
- 7- هذه المدينة توجد على الحدود الجزائرية المغربية، وكانت قاعدة خلفية لرجال الثورة التحريرية، و منها كانت تمر القوافل المحملة بالذخيرة و الأسلحة من التراب المغربي إلى التراب الجزائري.
- 8- جريدة المقاومة، العدد8، بتاريخ 11 مارس 1957.
- 9- جريدة المجاهد، العدد27، بتاريخ 25 فبراير 1959.

- 10- لقد تم إختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى و هم في طريقهم إلى تونس لعقد ندوة حول السلام بتاريخ 22 أكتوبر 1956، و هم على التوالي: السادة أحمد بن بلة و محمد خيضر و محمد بوضياف و حسين آيت أحمد والصحفي مصطفى الأشرف، أنظر في ذلك جريدة المجاهد، العدد 27، بتاريخ 25 فبراير 1959، ص 3، 1.
- 11- نفس المصدر.
- 12- قليل: ملحمة الجزائر، الجديدة ج 1، الجزائر، 1991، ص 148.
- 13- جريدة المقاومة، العدد 2، مصدر سابق، ص 12
- 14- جريدة المقاومة، العدد 12، بتاريخ 15 نوفمبر 1957، ص 8.
- 15- جريدة المجاهد، العدد 27، بتاريخ 22 جويلية 1958، ص 5، 1.
- 16- جريدة المقاومة، العدد 7، بتاريخ 12 فبراير 1957، ص 8.
- 17- جريدة المقاومة، العدد 7، مصدر سابق.
- 18- جريدة المجاهد، العدد 20، مصدر سابق .
- 19- نفس المصدر.

- 20- محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب, دار الكلمة, ط2, بيروت 1983, ص 51
- 21- الميلي : المغرب العربي , مرجع سابق, ص 51 .
- 22- العايب : مؤتمر طنجة, مرجع سابق, ص 77 .
- 23- الميلي: مواقف جزائرية , المؤسسة الوطنية للكتاب , ط 1
الجزائر, 1984, ص 69.
- 24- جريدة المجاهد, العدد 23, مصدر سابق.
- 25- نفسه.
- 26- هذا المؤتمر الذي سعت إليه المغرب الأقصى هو مشروع سياسي يرسى قواعد بناء جديد في نطاق فيدرالي للمغرب العربي و لتحقيق ذلك لابد من التحرر من التأثيرات الأجنبية و الضغط الخارجي وكذلك المتناقضات الداخلية, أنظر في ذلك جريدة المجاهد, العدد 22, بتاريخ 58/4/15.
- 27 - معمر العايب: مؤتمر طنجة (دراسة تحليلية تقييمية), رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر, قسم التاريخ, جامعة الجزائر ,

الجزائر 2001, تحت إشراف الدكتور بوضرساية بوعزة ,صص
77-81 .

28-Mohamed harbi ;les achives de la revolution
algerienne,editions jeune afrique,paris,1981,pp183-
187

29- جريدة المجاهد ,العدد23,بتاريخ 7ماي 1958 ,ص11 .

30- جريدة المجاهد , العدد27, مصدر سابق.

31- لقد حلت الحكومة المؤقتة محل لجنة التنسيق و التنفيذ , بتاريخ
19 سبتمبر عام 1958 بالقاهرة.

32- جريدة المجاهد, المصدر السابق, العدد23.

33- حول هذا الموضوع راجع محمد لحسن الزغيدي: مؤتمر

الصومام وتطورثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962

,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,1989.

34- هناك العديد من الدول التي إعترفت بالحكومة الجزائرية
المؤقتة خاصة الدول العربيةمن بينها المغرب الأقصى.

35- جريدة المجاهد، العدد 27، بتاريخ 25 فبراير 1959.

36- جريدة المجاهد، العدد 100، مصدر سابق، ص 4.

37- تم اختطاف زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر عام 1956 وهم السادة أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر وكانوا على متن طائرة الخطوط الجوية المغربية في اتجاههم إلى تونس لحضور أشغال الندوة المغربية التي دعى إليها الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة.

38- جريدة المجاهد، العدد 114، ص 9

39- إن صعوبة وصول الأسلحة و الذخيرة الحربية إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية يعود بالدرجة الأولى إلى تواجد القواعد العسكرية البريطانية و الأمريكية و حتى الفرنسية على التراب الليبي و التونسي، و هذا ما جعل الإمدادات تصل إلى الجزائر بشق الأنفس أنظر في ذلك عمارقليل: ملحمة الجزائر،

ج 1، الجزائر 1991، ص 360.

40- نفسه، ص 366.

41- من أهم هذه المدن مدينة وجدة الحدودية التي فتح فيها مركز لإدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات، و كانت تابعة للولاية الخامسة الثورية، و منذ تأسيسها كان على رأسها السيد محمد الرويغي، و كانت مهمتها البحث عن مصادر السلاح و تهريبه إلى داخل الوطن، و كذلك بالنسبة لمدينة الدار البيضاء هي الأخرى لعبت دورا هاما تجاه الثورة التحريرية، حيث أقام فيها جيش التحرير الوطني مصنعا للسلاح الخفيف و الذخيرة الحربية و كان يشرف عليه بعض المتعاطفين مع الثورة من الألمان و الأمريكان لكنهم كانوا يتقاضون مرتبات مالية مقابل عملهم، أنظر في ذلك قليل: المصدر نفسه، ص ص 366-367.

42- حول هذه الطرق و الوسائل التموينية من طرف الجبهة، أنظر بالتفصيل محمد ديقى: مرجع سابق، ص ص 34-50.

43- قليل: ملحمة الجزائر..، مصدر سابق، ص 269.

44- جريدة المقاومة، العدد 7، بتاريخ 12 فبراير 1957، ص 8.

45- نفس المصدر.

46- بالنسبة للعمليات الفدائية أنظر بالتفصيل التقرير الولائي لفترة ما بين 1958-1962، خاص بالولاية الخامسة الثورية.

47- الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة، المرحلة 1958-1962 الخاصة بالولاية الخامسة، تقرير الأحداث العسكرية لمنطقة البيض، ص346.

48- نفس المصدر، تقرير الأحداث العسكرية لمنطقة بشار، ص433
49- يعتبر خط مورييس المكهرب والمنجز عام 1956 وخط شال عام 1959 من أخطر مشاريع الاستعمار الفرنسي التي عانت منها الثورة الجزائرية والتي راح ضحيتها الآلاف من شهداء الثورة .

50- تقرير الولاية الخامسة الثورية، ص441.

51- يذكر المجاهد محمد بوضياف أنه إلتقى في مارس عام 1955 بالمجاهد الشهيد العربي بن مهيدي الذي كان قائدا على الولاية الخامسة آنذاك عند وادي ملوية قرب الحدود المغربية حيث كان بن مهيدي يلح في طلب السلاح قائلا: "السلاح و إلا إحتقنا." أنظر في

ذلك جريدة الشعب "حوار مع المجاهد محمد بوضياف" بتاريخ 18
نوفمبر 1988.

52- الملتقى الولائي لتاريخ الثورة، المنعقد بوهـران يوم الإثنين 22
سبتمبر 1986، ص12.

53- نفس المصدر.

54- حول التسهيلات التي قدمتها المغرب للثورة كان من أهمها
السماح للبواخر المحملة بالسلـاح للتفريغ بموانئها و أهم حادثة
شهدتها المنطقة هي حادثة السفينة المصرية آتوس، بالنسبة لهذا
الموضوع أنظر بالتفصيل، مريم صغير: مواقف الدول العربية من
القضية الجزائرية 1954-1962، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،
1997

تونس والقضية الجزائرية

تونس والقضية الجزائرية

تشكل تونس وضعا خاصا للقضية الجزائرية و ثورتها التحريرية، نظرا للإشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك، هذا إلى جانب كون تونس كانت من المناطق الأساسية لتمرکز الجزائريين الهاربين من السياسة السلطوية للإستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر وإلى غاية القرن العشرين، و هذا الوضع المميز أثر على تونس مباشرة خاصة بعد إندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 و التي انتشر صداها في ربوع الأراضي التونسية و تجاوب معها الشعب التونسي بما في ذلك الجزائريون المقيمين في تونس خاصة طلبة العلم في الزيتونة، و هناك عملت الصحافة التونسية على نشر خبر الثورة لتزيد المهاجرين قوة و صلابة في دعم ثورتهم، و من جهة أخرى إشعار التونسيين بالمهمة الصعبة

التي تنتظرهم في دعم إخوانهم الجزائريين و الوقوف معهم
في ضرائهم(1)

تونس تجسد الدعم المعنوي الإفريقي للقضية الجزائرية

لم يكن الدعم الصحفي إلا حلقة من حلقات النضال
من أجل القضية الجزائرية حيث فتح المجال واسعا أمام
الشعراء التونسيين الذين إهتموا بكفاح الشعب الجزائري و
راحوا ينظمون القصائد الملتهبة ثورة و حماسا و بالتالي
أثروا على الشرائح الشبانية داخل تونس خاصة الشباب
الجزائري الوافد على تونس لطلب العلم(2).

ومن جهة أخرى فتحت تونس أبوابها للشعراء
الجزائريين الذين راحوا بدورهم ينشرون قصائدهم الثورية
في الصحف و المجلات، طارقين أخطر باب هو باب
الإعلام خلال الفترة الإستعمارية، لكن عملهم كان بعيدا كل
البعد عن أعين الإستعمار و هو ما جعل أفكارهم و آرائهم و

مشاعرهم تختلج في صدورهم عن وطنهم المسلوب و
جذور كيانهم العربية الإسلامية و عن الثورة و بؤس الشعب
و التفكير في مستقبله(3).

رغم وجود تونس خلال عام 1955 تحت هيمنة
الإستعمار الفرنسي إلا أن مفكرها لعبوا دورا بارزا في
دعم ثورة الشعب الجزائري و قضيته العادلة، فقد أعتبرت
مجلة الفكر التونسية أن الثورة الجزائرية ثورة الشعب
التونسي و العرب ككل و خصصت لها حيزا إعلاميا كبيرا
للإشهار و تتبع تطوراتها، من خلال كتابات هؤلاء
المفكرين(4).

كما لعب المفكرون التونسيون دورا بارزا لصالح
الثورة الجزائرية، من خلال كتاباتهم المدعمة و المناصرة
للشعب الجزائري في شتى الصحف و الجرائد التي كانت
سلاحا فتاكا يخيف العدو، و هذا ما عمدت إليه هذه الفئة

المتنورة، فمجلة الفكر التونسية كانت من أهم المجالات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية واحتضنتها منذ إندلاعها، و في أول عدد لها، لم يقتصر نشاطها على نشر أخبار الثورة فقط بل توسعت إهتماماتها إلى الإنتاج الفكري الجزائري، كما أنها عبرت عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقه الجزائري و التأكيد على الهوية العربية الإسلامية للشعبين، و الحث على الوحدة، هذا إلى أنها كانت توجه سهامها اللاذعة للإستعمار الفرنسي و تندد بجرائمه و كانت أيضا تعمل على تعريف العالم بالقضية العادلة للشعب الجزائري (5).

إن تجاوب الشعب التونسي مع القضية الجزائرية ابتداء من عام 1956، وذلك بعد حصوله على استقلاله جعله يطرق كل المجالات، فعلى غرار المجال الإعلامي، لعبت الكتابات المسرحية هي الأخرى دورا هاما في التعريف بثورة الشعب الجزائري، حيث كانت هذه الكتابات تستوحي

موضوعاتها من عمق الثورة الجزائرية رغم قلتها و مع ذلك عبرت خلال مرحلة الثورة عن قضية الكفاح الوطني الجزائري و الأبعاد العربية الإسلامية للثورة ، كما أن هذا التجاوب كان بالدرجة الأولى مع شرعية كفاح الشعب الجزائري، و هو ما دفع به إلى الوقوف إلى جانبه ضد الإستعمار الفرنسي (6).

إن الضغط المتواصل من طرف الثورة التحريرية، دفع بالسلطات الإستعمارية إلى مراجعة حساباتها تجاه دول المغرب العربي منها تونس التي تحصلت على إستقلالها بعد الإتفاق مع السلطات الفرنسية و ذلك في مارس 1956(7).

لقد كان هدف فرنسا من هذه العملية هو جر تونس إلى صفها و العمل على عزل الثورة عربيا، من خلال إرساء قواعد التعاون بينهما، لكن هذه الوضعية جعلت تونس تجد نفسها بين نارين، إما أنها تتعامل مع إلتزاماتها

السياسية تجاه فرنسا و إما أن تتضامن مع الشعب الجزائري و مساعدته في الخروج من أوضاعه التي فرضتها عليه السلطات الإستعمارية، و ذلك إنطلاقا من نصوص كل أدبيات و موثيق الحركات الوطنية المغربية، و كذلك طموحات كل الشعوب المغربية(8).

لم يكن بوسع تونس بعد إستقلالها أن تعلن دعمها للثورة الجزائرية، خاصة و أن النفوذ السياسي و الإقتصادي الفرنسي بقي سيد الموقف في تونس، لذا راحت تونس تناور من خلال بذل الجهود السلمية قصد إيجاد حل لقضية الشعب الجزائري، و هو ما جعل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يلبي الدعوة التي وجهت له لحضور ندوة السلام بالمغرب الأقصى بمشاركة بعض زعماء الثورة الجزائرية، و ممثلين عن السلطات الإستعمارية الفرنسية، هذه الأخيرة التي فرضت نفسها و ألحت على ضرورة حضور هذه الندوة ليس حبا في

المغاربة، و إنما حتى تقطع الطريق أمام أي محاولة جزائرية لتدعيم الموقف الجزائري بين إخوانه المغاربة، و هذا إنطلاقاً من تأكيدات المستمرة و الهادفة إلى فرض سياستها المبنية على الإقتراح الرامي إلى حل مشاكل منطقة المغرب العربي في إطار مغرب عربي-فرنسي(9).

في 22 أكتوبر عام 1956 عندما تعرض زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى عملية الإختطاف وهم قادمين من المغرب الأقصى في اتجاه تونس على متن الخطوط الجوية المغربية من طرف القوات الجوية لإدارة الاحتلال الفرنسي، تجلى رد فعل الحكومة التونسية في إستدعاء سفيرها في العاصمة الفرنسية باريس و إحتجت بشدة على العملية و طالبت بإطلاق سراح زعماء الثورة الجزائرية دون أي شرط ، و بالتالي كان موقفها هو تهديد السلطات الإستعمارية برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية(10).

كما عبر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من جهته عن عملية الإختطاف، أنها لا تخدم السلم بل تزيد في خطورة الأزمة الجزائرية-الفرنسية، و بالتالي تنعكس بالسلب على العلاقات بين حكومات المغرب العربي و فرنسا في حد ذاتها، و هذا ما زاد الطين بلة في إبتعاد شمال إفريقيا العربي عن الأمن و الهدوء و دفعته سياسة فرنسا داخل الجزائر إلى العنف أكثر مما كان عليه(11).

وحتى الطبقة العمالية التونسية عبرت عن دعمها للشعب الجزائري وثورته من خلال الدعوة التي وجهها الإتحاد العام التونسي للشغل إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين لحضور الإجتماع الذي إنعقد بمدينة سوسة في 11 نوفمبر 1956، و قد لبي الجزائريون الدعوة حيث حضر الإجتماع مندوب الإتحاد العام للعمال الجزائريين(12).

كان الهدف من ذلك هو إبراز الإتحاد العام للعمال الجزائريين كقوة عمالية مغربية في إطار التنسيق مع الإتحاد المغربي كذلك، قصد إيجاد السبل الناجعة لإشراك الوفد الجزائري في إجتماع بروكسل في 5 جويلية 1957 حتى يتمكن من عرض القضية الجزائرية على أعلى مستوى دولي(13).

لقد رأت الحكومة التونسية أن الظروف التي تمر بها القضية الجزائرية تحتاج إلى دعم أكبر، إذا بادرت من خلال وفدها لدى هيئة الأمم المتحدة بتقديم تقرير مفصل عن أوضاع الشعب الجزائري و ما يعانيه جراء السياسة الفرنسية التعسفية المسطرة عليه، حيث عبر عنها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بالموت الذي يتعرض له الشعب الجزائري، و وجه إنتقاده للرأي العام العالمي الذي كان يندد بسياسة الإتحاد السوفييتي في المجر و نسي ما تقوم به فرنسا في الجزائر من جرائم تتنافى و مبادئ هيئة الأمم

المتحدة، و أكد على المطالبة بالإعتراف باستقلال
الجزائر(14).

كما جاء تأكيد الرئيس بورقيبة على أن إستقلال
الجزائر حقيقة و ليست ضربا من الخيال، و أنها جزء كامل
لا يتجزء من المغرب العربي في إطار الشمال الإفريقي
حيث قال: "إننا نريد تدعيم صفوفنا، و أن نجعل بهذا
المغرب قوة لها وزنها بين الدول".(15).

وفي الوقت الذي أرادت فيه تونس دعم القضية
الجزائرية من خلال إيجاد حل سلمي بين الجزائر و فرنسا،
كانت هذه الأخيرة تسعى إلى توظيف فكرة إيجاد حل لما
سمته بالمشكل الجزائري عوض القضية الجزائرية من
خلال دعوتها إلى تعاون مغرب عربي - فرنسي لكنه يدخل
دائما في إطار الحفاظ على جزائر فرنسية و بمساعدة كل
من تونس و المغرب الأقصى، في حين أن هاتين الدولتين

المغربيين كانتا تبحثان عن حل سلمي في إطار فكرة المغرب العربي الموحد مع إيجاد صيغة تضمن لفرنسا مصالحها و هذا ما أكده الرئيس التونسي في جانفي 1957 بقوله: " إن أنجع طريقة لحل المشكل الجزائري هو خلق توازن بين سيادة الجزائر و بين التعاون الجديد الذي يربط دول المغرب العربي الثلاثة بفرنسا، و تشكيل مجموعة فرنسية لشمال إفريقيا تتحصل منه فرنسا على تعاونها المثمر مع شعوب المغرب العربي."(16).

لم ينحصر الموقف المعنوي التونسي للشعب الجزائري في التصريحات و المواقف الرسمية الحكومية فقط، بل كان للصحافة التونسية دور هام في رفع معنويات الشعب الجزائري، ففي هذا الصدد نشرت الجريدة التونسية "L'action" "الصادرة باللغة الفرنسية إستطلاعاً صحفياً لأحد الفرنسيين الذين عايشوا أحداث الثورة الجزائرية عن قرب، حيث قضى بالجمال الجزائرية خمسون

يوما كاملة مع المجاهدين، و مع أن هذا الإستطلاع منع من النشر داخل فرنسا، إلا أن جريدة المقاومة قامت من جهتها بنشره كاملا، و ذلك على مدى ثلاث أعداد، تناول مختلف أطوار حياة المجاهدين الإجتماعية و معاشة العمل العسكري عن قرب كشاهد عيان، وكذلك الوضعية الإجتماعية للأهالي، و حتى الوضعية المعنوية التي كان عليها الجيش الفرنسي عند مواجهته للمجاهدين في الجبال والقوى، والمداسر و الأودية(17).

ومن جهتها قامت صحيفة "الملاحظ" "L'Observateur"، ينشر تفاصيل عن إضراب الثمانية أيام كاملة، و قد دعمت إستطلاعها بالصورة الحية عن الأوضاع في الجزائر العاصمة(18)، كما نشرت بدورها صحيفة "العالم" "Le Monde" "مقالا مطولا بعنوان "المدينة الصامتة"، و ذلك في اليوم الأول من إضراب الثمانية أيام وصفت فيه حالة مدينة الجزائر مركزة على

مدى إنتشار الإضراب و نجاحه بين صفوف الجزائريين و كذلك مواجهة القوات الفرنسية المدعمة بالمضليين للمضربين(19)، وحتى جريدة "الصباح" التونسية خصصت إفتتاحيتها للأوضاع في الجزائر(20)

وفي نفس الصدد دعا الحزب الدستوري الحر التونسي، والمنظمات العمالية إلى إضراب عام يوم 30 جانفي 1957 تضامنا مع الشعب الجزائري و دعما من أجل نصرة قضيته العادلة، و قد كانت الإستجابة الشعبية للنداء كبيرة(21).

هكذا توالى الدعم التونسي من خلال الموقف المعنوي للقضية الجزائرية، من خلال تكتيف تونس لجهودها من أجل إيجاد حل عادل لها، مستغلة في ذلك معاهدة التضامن و الأخوة المبرمة مع المغرب الأقصى في مارس 1957، لكن رد الفعل الفرنسي كان سريعا، وبعد أقل

من شهرين عن هذه المعاهدة، قطعت إعانتها على تونس، وقامت بهجوم كاسح على أراضيها الحدودية مع الجزائر بحجة حق متابعة المجاهدين الجزائريين ، و هذا الضغط الفرنسي دفع تونس إلى طلب الوساطة بين جبهة التحرير الوطني و فرنسا في نوفمبر 1957، و رغم قبول زعماء الثورة الجزائرية بالمقترح التونسي إلا أن فرنسا رفضت ذلك و قامت بعد ثلاثة أشهر فقط بهجوم جوي مدمر على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية (22).

وما زاد في تصلب المواقف الفرنسية و تعنتها ، تلك الخطابات الرسمية المعلنة من طرف الحكومة التونسية، حيث وجه في هذا الصدد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خطابا إلى الشعب التونسي في أبريل 1957، أكد فيه على أن تونس المستقلة تتألم من الحرب القاسية المعلنة ضد الشعب الجزائري الشقيق و تصرح بدورها أنها ستبذل كل ما في وسعها للإيجاد الحلول السليمة التي تضمن للشعب

الجزائري حقوقه الوطنية، و أكد على أن مشاكل الجزائر هي مشاكل تونس التي سيبقى إستقلالها منقوصا و مهددا ما لم تستقل الجزائر و لذلك فإن الحكومة التونسية و شعبها يؤيدان هذا الإستقلال، و لا سبيل لتعاون جدي و نزيه بين تونس و فرنسا ما دامت الجزائر تئن تحت وطئة الإستعمار الفرنسي، و إذا اعترفت فرنسا بحق الشعب الجزائري في السيادة و الإستقلال، فإن التعاون يصبح ميسورا(23).

مؤتمر المهدية بعد إفريقي آخر للقضية الجزائرية

لقد فتحت الحكومة التونسية المجال واسعا لنشاط الجزائريين على أراضيها من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية و الدولية، رافعين صوت القضية الجزائرية رغم المضايقات الفرنسية، ففي 17 جوان 1958 دعت تونس إلى عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية، مثل المغرب الأقصى فيه، كل من السادة أحمد بلفريج رئيس

الحكومة آنذاك و نائبه السيد عبد الرحيم بوعبيد، أما تونس التي إحتضنت المؤتمر فقد مثلها السادة كتاب الدولة ، وهم : الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس و الصادق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية و الطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية, أما عن الجانب الجزائري فقد مثل جبهة التحرير الوطني كل من السادة :فرحات عباس و كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف و هم أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ " ,إلجانب قائد القاعدة الخلفية في تونس الرائد قاسي وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وآيت احسن عن جبهة التحرير الجزائرية في الخارج بالإضافة إليالأمين العام للعمال الجزائريين آنذاك السيد رشيد قايد (24)

ونظرا لكون الثورة الجزائرية كانت النقطة الأساسية والمحور الرئيسي للقاءات الإخوة المغاربة وهو الأمر الذي حصل في مؤتمر طنجة ,فقد أعطيت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيد فرحات عباس عن الوفد الجزائري المشارك مع

عضوين آخرين هما السيدان أحمد التليلي وآيت احسن, وقد
بادر بافتتاح الجلسة, حيث أعطى مباشرة الكلمة إلى السيد
الباهي لدغم عن الوفد التونسي راعي المؤتمر, الذي بدوره
أكد على أن تكون أشغال المؤتمر سرية, وقد تضمن جدول
الأعمال مايلي:

- تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة:
- دعم الثورة الجزائرية.
- جلاء قوات الاستعمار الفرنسي من منطقة المغرب
العربي.
- إدانة سياسة الجنرال شارل دوغول العسكرية في الجزائر.
- توحيد الجهود في الهيئة الدولية من أجل نصررة القضية
الجزائرية .
- الإسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعمها .
- دراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة وتفعيلها :
- المكتب الدائم .

- المجلس الاستشاري(25)

وإذا كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري، فإن اللقاء الثلاثي إنتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى خاصة قضية تشكيل المجلس الإستشاري المغربي المحدد بثلاثين عضوا و كذلك تشكيل المكتب الدائم، حيث لم يعين المغرب الأقصى ممثله، في حين أن الجزائر عينت السيدين أحمد بومنجل، و أحمد فرانسيس، أما تونس فقد عينت السيدين عبد المجيد ساكر و أحمد التليلي(26).

كما أن المؤتمر في حد ذاته لم يتطرق إلى مساعدة الثورة الجزائرية و كانت نتيجة الفشل هي إمضاء تونس بتاريخ 30 جوان 1958 إتفاقية مع شركة فرنسية لمد أنابيب النفط الجزائري عبر أراضيها، و هو الإتفاق الذي عرض على ليبيا في باريس و رفضته جملة و تفصيلا، و

كانت لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية قد فاتحت الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في القضية قبل أسبوع من إمضاء الإتفاقية لكنها لم تحصل على نتيجة إيجابية(27).

وأمام عجز الرئيس التونسي تحت الضغوطات الفرنسية، سارعت لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية إلى القيام بمحاولات قصد تعطيل هذه الإتفاقية المشؤومة، من خلال الوساطات التي قامت بها مع أطراف عربية فاعلة، لكن السلطات الإستعمارية الفرنسية تمكنت من الضغط على الحكومة التونسية و إرغامها على إمضاء الإتفاقية التي حققت لها ماييلي:

1- ضرب التضامن المغربي في الصميم و تحقيق إنتصار سياسي داخل منطقة الشمال الإفريقي بناء على سياستها القائمة على مبدأ فرق تسد.

- 2- عرقلة الكفاح المسلح داخل الأراضي الجزائرية و بالتحديد في الشرق الجزائري.
- 3- خلق خلاف مصيري بين الشعبين الجزائري و التونسي.
- 4- التركيز على إستغلال منطقة إيجلي الجزائرية بتكاليف ضئيلة جدا.(28).

رغم الخلافات التي أحدثتها إتفاقية 30 جوان 1958 والمتعلقة بحقل البترول الجزائري المسمى إيجلي ، و التي أثرت تأثيرا مباشرا على العلاقات الجزائرية التونسية، و انعكست بالسلب على الثورة التحريرية خاصة الحدود الشرقية الجزائرية التي كانت تعتبر إحدى المنافذ الرئيسية، لإدخال الأسلحة بالنسبة للثورة إلا أن لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية، غضت الطرف و راحت تواصل نضالها السياسي من أ جل لم شمل المغرب العربي، فكان أول عمل قامت به في هذا الصدد هو إخبار الحكومة التونسية في جويلية 1958 بخبر التحضير للإعلان عن قيام الحكومة

الجزائرية المؤقتة ليطابق ذكرى إحتلال الجزائر، و نظرا لأهمية تونس إستراتيجيا بالنسبة للثورة التحريرية، فقد أعلن نبأ تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في كل من القاهرة و تونس، وحتى المغرب الأقصى في نفس الوقت على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر ليأتي إعتراف تونس بالحكومة المؤقتة على الساعة التاسعة والنصف مساءا(29).

على غرار المؤتمرات السابقة الذكر، التي أعطت للثورة الجزائرية حيزا كبيرا من إنشغالاتها واهتماماتها، جاءت مساهمة الطلبة التونسيين بدورهم في دعم الثورة الجزائرية، من خلال دعوة إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لحضور المؤتمر الطلابي الذي ضم الإتحادات الطلابية الثلاثة و هي الإتحاد القومي للطلبة المغاربة، والإتحاد العام لطلبة تونس و إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو البحث

عن صيغة عملية لدعم الكفاح في الجزائر و المساهمة الفعالة من أجل تحقيق الوحدة الكاملة بين أقطار المغرب العربي الثلاثة، و قد خرج المؤتمر بتوصيات مهمة تؤكد على تعلق الاتحادات الطلابية بمبدء توحيد المغرب العربي وتحريره من كل التواجد الأجنبي،و قد ربطت تحقيق ذلك بإستقلال الجزائر (30).

وفي 15 أفريل عام 1960 إحتضنت تونس الإحتفالات بيوم إفريقيا و كل الحركات الوطنية و التقدمية في العالم، على إعتبار أنه يوم تضامن إنساني ضد الإستعمار الذي يعتبر عدو البشرية، و بالتالي كان الحضور الجزائري قويا في هذا اليوم العالمي حيث رفع صوت القضية الجزائرية مدويا في سماء تونس متحديا جبروت فرنسا، و بهذه المناسبة ألقى السيد امحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية المؤقتة محاضرة في ملتقى لشباب الإفريقي بتونس بتاريخ 13 أفريل عام 1960 ركز

فيه على كفاح الشعب الجزائري و إعتبره كفاح إفريقيا، و إنتصاره هو إنتصار لكل شعوب القارة الإفريقية و لا يخص الجزائر وحدها، وأن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الشعوب الإفريقية التواقاة للاستقلال، وقد حملت هذه الندوة العالمية شعار "دور الشباب في بناء الأمة"(31).

نظرا للدعم المعنوي الذي كانت تقدمه تونس حكومة وشعبا للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة، و أمام خضوع فرنسا للأمر الواقع الذي فرضته عليها القضية الجزائرية وثورة التحرير جاءت مفاوضات إيفيان عام 1961 التي رأتها تونس فرصة سانحة لتحقيق السلم و حل القضية الجزائرية بالطرق السلمية من خلال دخول الطرفين الجزائري و الفرنسي في مفاوضات بناءة على قدم المساواة، على الرغم من أن الجنرال ديغول حاول الضغط على الطرف الجزائري المفاوض، و عمل على جره إلى تقديم تنازلات كبيرة، لذا رأى الفرصة سانحة بالنسبة له،

حيث أمر شخصيا الإعتداء على المدينة التونسية الآمنة بنزرت في 19 جويلية 1961، في ظل فشل المرحلة الأولى من المفاوضات الجزائرية-الفرنسية بحيث لم تتمكن فرنسا من تحقيق ما كانت تريد تحقيقه (32).

وأمام هذا الإعتداء السافر لم ينس الشعب الجزائري موافق الشعب التونسي و الوقوف إلى جانبه أيام المحن، فبعد يوم واحد من الإعتداء على بنزرت سارع قادة الثورة الجزائرية عن طريق جبهة التحرير الوطني الممثلة للحكومة الجزائرية المؤقتة إلى عرض إمكانياتها المادية و البشرية على الحكومة التونسية لمواجهة العدوان الفرنسي و كانت الحكومة الجزائرية قد أعلنت رسميا عن موقفها البطولي إلى جانب تونس و هي على طاولة المفاوضات دون خوف مما سيترتب عنها من نتائج و لم تعط لها أدنى إعتبار على أساس أن تونس جزء لا يتجزء من كيان الأمة العربية في منطقة المغرب العربي(33).

البعد الإفريقي للدعم المادي التونسي للقضية الجزائرية

الثورة التحريرية

لقد كانت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمؤونة الحربية إليها، و قد أكد العديد من المجاهدين الذين إلتقيناهم أن الحدود التونسية - الجزائرية كانت من أهم معابر المجاهدين ونقل الأسلحة القادمة من ليبيا ومصر الشقيقتين، حيث إرتكز الدعم المادي بالنسبة للحكومة التونسية على فتح حدودها للثورة الجزائرية، إلى جانب مراكز تجميع الأسلحة، لكن الملفت للإنتباه هو أن مجاهدي المناطق الشرقية أكدوا من جهتهم أن الحكومة التونسية كانت تأخذ ما يعادل 10% من الأسلحة الجزائرية المهربة عبر حدودها(34)، وقد يكون سبب ذلك راجع إلى الفاقة التي كانت عليها تونس آنذاك

لقد تم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين الطرف الجزائري و التونسي حول موضوع دعم الثورة التحريرية و البحث عن سبل إنجاح العملية، و من أهم هذه اللقاءات لقاء القاهرة الذي جمع الأستاذ أحمد توفيق المدني عن الطرف الجزائري و السيد الباهي لدغم عن الطرف التونسي، و قد توج اللقاء باتفاق يتعلق بنقل الأسلحة فقط (35).

في الوقت نفسه عارض السيد صالح بن يوسف و رجاله سياسة بورقبية تجاه الثورة الجزائرية معتبرين إستقلال تونس ناقصا ما لم تستقل الجزائر، و هي القضية التي خلقت شقاقا بين الرجلين في تونس، خاصة و أن صالح بن يوسف رفض التخلي عن مقاومة الاحتلال الفرنسي بالسلاح بل وضع رجاله تحت تصرف الثورة التحريرية الجزائرية، و قد إستاءت الحكومة التونسية برئاسة

بورقيبة من تدخلات هذا الأخير خاصة ما يخص نقل الأسلحة من مصر إلى الجزائر مرورا بتونس (36).

كانت نتيجة لقاء القاهرة هي توقيع إتفاق ثنائي جزائري -تونسي في 22 جانفي 1957، مثل الجزائر كل من السادة أحمد توفيق المدني و الأمين دباغين، و مثل تونس كل من السادة الصادق مقدم و الطيب سليم، و قد جاء فيه مايلي:

- 1- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي تصلها عبر الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني و تتعهد بتسليمها لمن تعينه الجبهة لهذه المهمة.
- 2- تكون اللجنة التي تشرف على العملية تحت حراسة و ضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي و ممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

3- تتعهد الهيئة المشتركة بأن لن تتسرب إلى البلاد التونسية أية قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- المسائل المتعلقة بتنفيذ هذا الإتفاق بصفة سريعة و عملية تتولاها لجنة مشتركة.

5- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي من القاهرة إلى العاصمة التونسية (37).

حتى وإن كان الدعم المادي التونسي للثورة التحريرية الجزائرية ضئيلا وبقي حبيس الإتفاقيات و الوعود مثلما كان الشأن بالنسبة لمؤتمر المهدية في 17 جوان 1958 و الذي كان يهدف إلى تسطير موقف مشترك و موحد تجاه أحداث ما بعد طنجة، و كذلك تنفيذ مقرراته بناء على ما جاء في جدول أعمال اللقاء (38).

ورغم قلة الدعم المادي التونسي للجزائر إلا أن تونس لم تسلم من غضب السلطات الفرنسية، التي إتهمتها بدعمها عسكريا للثورة الجزائرية، و بررت هزائمها بالإعانة التونسية، خاصة بعد فشل خط مورييس المكهرب والجهنمي على الحدود الشرقية بين الجزائر وتونس، و قد حاولت السلطات الإستعمارية خلق قوة عسكرية مشتركة تونسية-فرنسية لحراسة الحدود الهدف منها ليس كبج جماع المجاهدين فقط، وإنما تقييد حرية تونس عسكريا وإخضاعها لإرادتها (39).

وإنقاما لهذا الموقف، راحت فرنسا تدمر القرى و المداشر، و تقوم بأعمال وحشية يندى لها جبين البشرية، من أبرزها أحداث ساقية سيدي يوسف التونسية في 8 فبراير عام 1958، حيث شنت القوات الفرنسية هجوما جويا قوامه ست و عشرون طائرة حربية، حصد أكثر من مائة (100) قتيل من المدنيين العزل و جرح أكثر من مائتين آخرين، و

بررت قوات الإحتلال إعتداءها هذا، بحق متابعة
المتمردين الجزائريين في التراب التونسي (40).

كان رد الفعل التونسي سريعا و قويا إزاء هذه
المجزرة، حيث رفعت القضية إلى مجلس الأمن بتاريخ 12
فبراير 1958، ثم فرضت مباشرة حصارا على قاعدة
بنزرت التي كانت تابعة للقوات الإستعمارية الفرنسية، كما
عرقلت كل نشاط القوات الفرنسية العاملة في أراضيها، و
هو ما دفع فرنسا إلى رفع شكوى ضد تونس لمجلس الأمن
بتاريخ 15 فبراير 1958 مبررة ذلك بالمساعدات التي
تقدمها تونس للثورة الجزائرية، لكن رد الرئيس التونسي
بورقيبة كان قويا حيث صرح بغضب شديد أن هناك
عشرات و مئات ساقية سيدي يوسف داخل التراب
الجزائري(41).

كما جاء على لسان السيد الباهي لدغم ما يلي: "إن هذه الحادثة تغذي شعور الأخوة و التضامن و الدين و اللغة، و الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين.."(42).

أما بالنسبة للموقف الجزائري، فقد اعتبرت جبهة التحرير أحداث ساقية سيدي يوسف ضربة قاسية وجهها الإستعمار الفرنسي إلى الثورة الجزائرية، وقد عبرت بدورها لجنة التنسيق و التنفيذ عن عميق حزنها و تأسفت بشدة لما حدث لسكان هذه المدينة الحدودية الآمنة جراء الهجوم الوحشي الفرنسي، و ذلك من خلال الرسالة التي وجهتها إلى الحكومة التونسية ومما جاء فيها مايلي: "نجدد لكم بإسم الشعب الجزائري المجاهد تضامننا الكامل مع الشعب التونسي والوقوف إلى جانب القوات العسكرية التونسية لإنقاذ الإستقلال التونسي."(43)

هذا الموقف البطولي والأخوي من زعماء الثورة ، دفع بالحكومة التونسية إلى إتخاذ عدة إجراءات لصالح الثورة الجزائرية، فيما بين فبراير 1960 و ماي 1961، سمحت تونس للقوافل الجزائرية المحملة بالأسلحة بالمرور عبر أراضيها إلى داخل الجزائر، كما سهلت عبور أفراد جيش التحرير الوطني عن طريق الحدود جنوبا (44).

و في 19 ديسمبر 1960، وقعت الحكومة التونسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إتفاقية ثنائية نصت على أن كل سلعة أو تجهيز يخص الحكومة الجزائرية المؤقتة، أو جيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري، معفى من كل الضرائب و الرسوم الجمركية (45).

الهوامش والإحالات

- 1- عبد الله الركبي "فرحة غامرة"، مجلة الثقافة السنة 14، العدد 83، سبتمبر/أكتوبر 1984، ص ص 349/355.
- 2- مجيد جعفر "الثورة الجزائرية في الشعر التونسي"، نفس المرجع، ص ص 169/181.
- 3- الجابري محمد الصالح، "الهوية الجزائرية لدى الشعراء الجزائريين المهاجرين إلى تونس"، نفس المرجع، السنة 15، مارس-أفريل 1985، العدد 86، ص ص 205/221.
- 4- محمد الصالح الجابري: "الثورة الجزائرية في مجلة الفكر"، مجلة الثقافة، السنة 16، العدد 91، جانفي-فبراير 1986، ص ص 21/48.
- 5- مجلة الفكر: العدد 1، بتاريخ أكتوبر 1955.
- 6- محمد الصالح الجابري: "الثورة الجزائرية من خلال بعض المسرحيات التي نشرت بتونس إبان الثورة"، مجلة الثقافة، السنة 16، العدد 96، نوفمبر/ديسمبر 1986، ص ص 15/35.

- 7- جريدة المجاهد، العدد37، ص 12، مصدر سابق.
- 8- نفس المصدر.
- 9- كان هدف فرنسا من إنشاء مغرب عربي-فرنسي هو تطويق الثورة الجزائرية ومحاصرتها و بالتالي يكون لها وحدها حق إيجاد الحلول لأي مشكلة على مستوى منطقة المغرب العربي، أنظر في ذلك، المجاهد، العدد37، مصدر سابق، ص12
- 10- عمار قليلي: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الجزائر 1991، ص148.
- 11- جريدة المقاومة، العدد2، مصدر سابق ، ص12.
- 12- نفس المصدر، العدد3، ص9.
- 13- نفسه، العدد6، ص9.
- 14 - جريدة المقاومة، العدد3، بتاريخ3 ديسمبر 1956، ص ص 6 و 7.
- 15- نفس المصدر، العدد5، بتاريخ 12 جانفي 1957، ص ص 5 و 16.

16- محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر 1984، ص 48.

17- جريدة المقاومة، العدد 5، بتاريخ 12 جانفي 1957، ص ص
9/8/7.

18- نفس المصدر، العدد 6، بتاريخ 28 جانفي 1957، ص 3.

19- نفسه.

20- نفسه.

21- جريدة المقاومة، العدد 5، بتاريخ 12 جانفي 1957، ص ص
16-5.

22- جريدة المجاهد، العدد 37، مصدر سابق، ص 12.

23- جريدة المقاومة، نفس المصدر.

24- Mohamed harbi ;les archives de la revolution
algerienne,editions jeune afrique,paris 1981,pp414-

426

25- ibid ,p414

- 26- الميلي، مرجع سابق، ص105.
- 27- جريدة المجاهد، العدد27، مصدر سابق.
- 28- جريدة المجاهد، ، العدد27، مصدر سابق.
- 29- نفس المصدر.
- 30- جريدة المجاهد، العدد28، بتاريخ 28 أوت 1958، ص3.
- 31- نفس المصدر، العدد66، بتاريخ 18 أبريل 1960، ص
ص1 و5
- 32- عبد الرحمن عواطف: الصحافة العربية في الجزائر، دراسة
تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب،
الجزائر 1985، ص174.
- 33- نفسه، ص175.
- 34- لقد أكد العديد من المجاهدين الجزائريين و منهم بعض ضباط
جيش التحرير أن تونس لم تقدم أي دعم مادي، عدا، تسهيل مهمة
نقل الأسلحة أو تخزينها في أراضيها، و كانت الثورة تدفع للحكومة

التونسية ما نسبته 10% من الأسلحة، وذلك على هامش اللقاءات مع هؤلاء المجاهدين في العديد من المناسبات التاريخية الوطنية .

35- المدني: مصدر سابق.

36- نفسه.

37- المدني، مصدر سابق.

38- مما جاء في جدول الأعمال ماييلي:

1- مساعدة الجزائر.

2- جلاء القوات الفرنسية عن تونس و المغرب الأقصى.

3- إدانة سياسة ديغول.

4- الموقف المشترك في الأمم المتحدة و القيام بحملة مضادة لسياسة ديغول.

5- الحكومة الجزائرية المؤقتة.

أنظر بالتفصيل، جريدة المجاهد، العدد 16، عام 1959.

39- جريدة المجاهد، العدد 17، بتاريخ 1 فبراير 1958.

40- الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح

الشعوب..، مصدر سابق، ص46.

41- جريدة المجاهد، العدد 18، مصدر سابق.

42- نفسه.

43- جريدة المجاهد، العدد 18، مصدر سابق.

44- نفسه.

45- نفسه.

ليبيا والقضية الجزائرية

ليبيا والقضية الجزائرية

لعبت ليبيا دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية إنطلاقا من إيمان قادتها و شعبها الراسخ في الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري أيام محنه و دعم ثورته معنويا، و قد تجسد هذا الموقف منذ إندلاع الثورة التحريرية المباركة في أول نوفمبر 1954 إلى غاية إستقلال الجزائر في 5 جويلية عام 1962

ليبيا الإفريقية تدعم القضية الجزائرية والثورة معنويا:

لم تكن ليبيا الشقيقة بمعزل عما كان يجري في الجزائر، فبعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي تمخضت عنه عدة قرارات مهمة غيرت مسار الثورة الجزائرية في تنظيم الشعب داخليا تنظيما يتماشى و مبادئ الكفاح المسلح، و وضع المؤسسات الدستورية الأولى للثورة، رغم سلبيات هذا المؤتمر المتمثلة بالدرجة الأولى

في تفريغ القضية الجزائرية من محتواها العربي الإسلامي، وتوجيه هذه الثورة توجيهها آخر يكاد يكون نقمة عليها من نعمة، ورغم ذلك بدأ صداها بعد عام من إندلاعها يعم ربوع ليبيا قاطبة، وهذا ما جعل الشعب الليبي يتجاوب معها تلقائياً (2) من خلال تنظيم المظاهرات الكبيرة التي ملأت شوارع طرابلس و المدن الليبية الكبرى (3).

ونظرا للصلة الأخوية التي كانت تربط الشعبين الشقيقين الجزائري و الليبي، فإن الجزائريين جعلوا من المدن الليبية مستقرا لهم، هروبا من وجه الإستعمار الفرنسي و هذا ما جعل الوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير الوطني يتوجه إلى مدينة طبرق مقر إقامة الملك الليبي بتاريخ 13 جوان عام 1956 (4)، حيث إستقبله الملك إدريس السنوسي "و تركز النقاش حول نقاط معينة منها أن الجهاد في الجزائر هو جهاد إسلامي عام من واجب كل المسلمين تدعيمه." (5).

كما عبر الملك الليبي للوفد الجزائري عن تأييده المطلق للثورة التحريرية و الوقوف مع قضية الشعب الجزائري العادلة، و أكد أن ليبيا حكومة و شعبا تشترك جسدا و روحا في الكفاح التحريري الذي يخوضه الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي(6).

وما زاد من تأكيد هذا الموقف البطولي في دعم الثورة الجزائرية هو الموقف الشعبي و الرسمي من إختطاف زعماء الثورة الجزائرية بالمغرب الأقصى في 22 أكتوبر عام 1956، هذه الحادثة التي تعتبر أول قرصنة جوية عرفها العالم خلال القرن العشرين لم تزعزع ليبيا وحدها، إنما تعاطفت معها كل الأمة العربية والإسلامية.

وبالنسبة للموقف الشعبي فقد تمثل في القيام بمظاهرات حاشدة جابت خلالها الجماهير الليبية الشوارع معبرة من خلالها عن سخطها لعملية القرصنة، كما أغلقت

كل الدكاكين و المحالات التجارية و حتى البنوك, و كان ذلك مع صباح يوم 24 أكتوبر 1956(7).

و ما ميز هذه المظاهرات هو حمل العلم الجزائري إلى جانب كل من علم ليبيا و مصر، كما تعالت الهتافات منادية بسقوط العدو الفرنسي و بحياة العرب و الجزائر و المطالبة بالجهاد، و هو الأمر الذي دفع بالسلطات الليبية إلى حراسة كل من سفارتي فرنسا وبريطانيا(8).

أما حكوميا فقد دعي مجلس الوزراء الليبي إلى الإنعقاد مساء يوم 23 أكتوبر من نفس السنة, و إتخذ إجراءات عملية كان أولها إبلاغ الحكومة الفرنسية بإحتجاجها الشديد اللهجة على العملية الإرهابية(4), التي قامت بها و المنافاة تماما للقوانين الدولية، و طالبتها بالإطلاق الفوري لسراح المحتجزين و حملتها من ناحية مسؤولية سلامة أرواحهم(9).

لقد رأت ليبيا ضرورة دعم القضية الجزائرية معنوياً، من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية و العربية، من أجل رفع صوت الشعب الجزائري، وهذا ما جسده البلاغ المشترك بينها و بين الحكومة التونسية الذي صدر يوم 17 ماي 1957، و مما جاء فيه مايلي: "إن حل القضية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة لإستقرار الأمن و السلام في كل المغرب العربي." (10).

إن موقف ليبيا المدعم للقضية الجزائرية بحكم انتمائها العربي أفريقي لم يرض السلطات الإستعمارية الفرنسية، لذا حاولت جاهدة تسميم الأجواء على ثورة الشعب الجزائري و راحت تبذل كل الجهود من أجل عزلها على أقطار المغرب العربي بالدرجة الأولى منها ليبيا التي حاولت جرّها إليها لكنها فشلت في مسعاها، و إستمرت ليبيا في دعم الثورة معنوياً و حتمادياً، حيث رفضت بشدة

الصفقة التجارية التي عرضتها فرنسا عليها حول حقل النفط الجزائري المسمى بحقل إيجلي في أواخر عام 1957(11).

هذا الموقف المدعم أكدته مرة أخرى الطبقة الليبية المثقفة التي راحت تخدم القضية الجزائرية و تضرب أروع الأمثلة في المآزرة و الأخوة و التضامن المثالي، و قد شملت هذه الشريحة كل الوطنيين المخلصين للقضية العربية من مفكرين وصحفيين وشعراء و خطباء، "منهم على سبيل المثال السادة الأساتذة: علي الذيب و محمود صبحي و علي مصطفى المصراطي و فخر الدين ومحمد الشاوش و عبد القادر بوهروس و فاضل المسعودي ودنف المسلاتي و محمد الزيتوني و غيرهم كثير، و كانوا جميعهم يكتبون و يخطبون في حماس و تفان منقطع النظير دون أن يحتاجوا يوما إلى من يشجعهم على ذلك أو يدفعهم إليه.." (12).

على الرغم من أن ليبيا لم توجه لها دعوة المشاركة في مؤتمر طنجة المنعقد في أبريل 1958، من طرف حزب الاستقلال المغربي وانحصرت الدعوة في الحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية رغم أهميته على الساحة المغربية، و كذلك لكونها إحدى أقطار المغرب العربي الفاعلة آنذاك و كان بإمكانها دفع القضية الجزائرية أكثر مما هو عليه موقعها آنذاك لو شاركت فيه، و بالتالي كان موقفها مستاءا من ذلك، و مع ذلك فقد وجهت الحكومة الليبية دعوة إستعجالية إلى أعضاء الوفد الجزائري عن طريق سفارتها بالقاهرة للحضور إلى بنغازي. و قد وصلها في 21 جوان 1958، و كان الوفد مشكلا من السادة أحمد توفيق المدني والأمين دباغين (13).

وفي 22 جوان من نفس السنة إستدعي الوفد من طرف رئيس الحكومة الليبية آنذاك السيد عبد المجيد الكعبار، بحضور وزير الخارجية الدكتور البوري، حيث

"أبدت الحكومة الليبية إستيائها من مؤتمر طنجة(14)، الذي جمع التونسيين و المغاربة و الجزائريين، و نسي الذين دعوا لعقد الإجتماع دعوة ليبيا له و هي تعتقد أنها من بلاد المغرب العربي لحما و دما و عاطفة"(15).

لقد كان الوفد الجزائري الوسيلة المضمونة بالنسبة للحكومة الليبية لنقل إستيائها للإخوان المغاربة و التونسيين الذين تجاهلوها، و هو ما حدث حيث قام الوفد الجزائري بمراسلة المعنيين و إبلاغهم إستياء إخوانهم الليبيين (16)، محاولا تلطيف الأجواء تماشيا مع الظروف التي تقتضي منه أن يتفادى أي نوع من الصراع يمكن أن يؤثر سلبا على القضية الجزائرية سياسيا وعسكريا، خاصة و أنها في هذه الفترة كانت بحاجة ماسة ماديا ومعنويا لكل إخوانها في المغرب العربي و ليس من مصلحتها التحيز لأي طرف كان، و رأت أنها مؤهلة لحل الخلافات بحكم توسطها للمنطقة بين الإخوة في المغرب العربي.

لقد فتحت ليبيا المجال واسعا لكل الجزائريين، و هو ما سهل من مهمة جبهة التحرير الوطني في تعبئة المجاهدين في الأراضي الليبية الفارين من وجه العدو الفرنسي، كما كانت القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني، و من هذا المنطلق كان السياسيون الجزائريون يقومون بزيارات رسمية لليبيا إنطلاقا من مصر.

ففي عام 1959، قام وفد رسمي جزائري يمثل جبهة التحرير الوطني بزيارة إلى ليبيا، حيث إستقبل إستقبالا شعبيا كبيرا، كان الهدف الأساسي من وراء هذه الزيارة هو تقديم الشكر الجزيل للملك الليبي إدريس السنوسي شخصا على ما بذله من جهود مضنية و معتبرة من أجل الثورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري العادلة (17).

هذا إلى جانب لجنة جمع التبرعات لصالح القضية الجزائرية، التي كان لها شرف حضور اللقاء

الأخوي الذي حضي بإهتمام الملك نفسه، حيث رفعت
الأعلام الليبية و الجزائرية، و قد ردد الحاضرون هتافات
تشيد بحياة الملك الليبي وكل المناضلين الجزائريين، والكفاح
من أجل إسقاط العدو الفرنسي(18).

إن الثورة الجزائرية قضيتها العادلة بقيت راسخة
في قلوب الليبيين حكومة و شعبا، و بقوا أوفياء في دعمهم
لها، حيث إستضاف الملك إدريس السنوسي في 14 فبراير
عام 1959 وفدا جزائريا رسميا يرأسه السيد عباس فرحات
رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و وزير
الحربية السيد كريم بلقاسم، و وزير المواصلات السيد عبد
الحفيظ بوصوف، و وزير المعارف الأستاذ أحمد توفيق
المدني، و الأستاذ إبراهيم مزهودي مدير مكتب رئيس
الحكومة المؤقتة آنذاك (19).

و نظرا للأهمية البالغة التي أولتها الحكومة الليبية لوفد الحكومة الجزائرية المؤقتة و على رأسها الرئيس فرحات عباس، توجه هذا الأخير بخطاب للشعب الليبي الذي نهض عن بكرة أبيه لإستقبال الوفد الجزائري معبرا عن تعاضده و تضامنه مع القضية الجزائرية و ثورتها المباركة (20).

ومما بقي راسخا في أذهان الأجيال هي الكلمات المعبرة، التي سجلها رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، السيد فرحات عباس في سجل الكلية العسكرية الملكية و هذا نصها: "تشرفنا بزيارة معقل الأشبال و معمل تكوين الأبطال، ورأينا كيف يبني الشعب مستقبله على سواعد أبنائه الأشداء. فهنيئا لليبيا الشقيقة بهذه المؤسسة التي ترفع منار الحرية، و تحرس الإستقلال و هنيئا للعروبة بهؤلاء الأبطال بإسم جيش التحرير الوطني الجزائري و الشعب الجزائري المجاهد، و بإسم الحكومة المؤقتة ننحني إجلالا و

إحتراما أمام شهداء ليبيا الأبرار و نمجد جهود عامليها
الأحرار، و ندعوا لها بالعزة و السعادة تحت رعاية الملك
المجاهد المعظم إدريس الأول أطل الله حياته." (21).

كما بادرت الحكومة الليبية الشقيقة إلى إقامة العديد
من أسابيع التضامن مع قضية الشعب الجزائري و ثورته
المباركة عبر كل أراضيتها، و في هذا الصدد كتبت جريدة
"الليبي"، إفتتاحية عن المساهمة الليبية في أسبوع الجزائر و
مشاركة الشعب الليبي في دعم القضية الجزائرية و مآزرته
للشعب الجزائري في منحه، و دعمه من خلال التأكيد على
ضرورة تجنيد كل الإمكانيات لصالح القضية الجزائرية، و
قد رفض الشعب الليبي كل تقاعس مخجل أو أية سياسة
مائعة (22).

و مع التطورات التي طرأت على أوضاع الجزائر
في الداخل والخارج، جراء إنتصارات الثورة التحريرية و

تردد صداها عربيا ودوليا، جاءت فكرة التأكيد على قضية التطوع للأشقاء الليبيين في صفوف الثورة معتبرين ذلك واجبا مقدسا لا بد من تأديته، و قد زكته الحكومة الليبية رسميا كمرحلة جديدة من الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، و المطالبة بتكوين فرق المتطوعين في حرب الجزائر (23).

لقد تواصل الدعم الليبي للثورة الجزائرية، حيث شهدت الأراضي الليبية عدة إجتماعات و مؤتمرات مصيرية بالنسبة للشعب الجزائري وثورته المباركة، كان من أبرزها وأهمها الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

مؤتمر طرابلس المؤتمر الإفريقي الثانی للمجلس الوطني

للثورة الجزائرية

أ- مؤتمر طرابلس الأول

انعقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس الغرب عاصمة ليبيا، وبمعية من ملكها الذي سهل العملية و سخر لها كل الوسائل الضرورة لإنجاحها، و كان ذلك في 16 ديسمبر عام 1959، وكانت قد حدثت بين الدورتين الأولى و الثانية تطورات هامة منها تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، و الإعراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959(24).

وهو ما جعل الدورة الثالثة هاته تكون هي الأخرى مميزة، بحيث جاءت لتبحث إحتتمالات الحرب و السلم من الأراضي الليبية، على أساس نفس التطورات الجديدة، و تضع أساسا دستوريا للدولة الجزائرية الناشئة، هذا إلى جانب مصادقة الدورة على موقف الحكومة المؤقتة من مبدأ تقرير المصير، و منح الحكومة ثقة المجلس، بحيث أعطاهها حرية المبادرة في إتخاذ أي موقف تراه صالحا فيما يخص فتح المفاوضات مع العدو الفرنسي (25).

حيثيات وتداعيات المؤتمر:

هناك جملة من الظروف دعت إلى عقد هذا المؤتمر يمكن حصرها فيما يلي :

1- سيطرة التشكيلة الجديدة التي ظهرت بعد العودة الواسعة للجناح القديم داخل الثورة ,والذي رفض جملة وتفصيلا قرارات لقاء الصومام عام 1956 ,وهذا بعد المؤتمر التصحيحي المنعقد في القاهرة وظهرت هذه التشكيلة بزعامة كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال التي سيطرت على أجهزة الثورة ومنها لجنة التنسيق والتنفيذ.

2- عودة الصراع بين أجنحة الثورة بشكل خفي بعد مؤتمر طنجة عام 1958 ,خاصة بعد اعتبار المؤتمر أنه انفصالي وتأرجح الكفة بين المشاركة أو عدم المشاركة فيه

3- ظهور لجنتان، الأولى خاصة بالنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية وكان من دعائها بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب القديم وهو الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية منهم بن يوسف بن خدة ومبروك بلحوسين والأمين خان، أما اللجنة الثانية فكانت مهمتها إعادة تنظيم المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكانت تتشكل من السادة: محمد الصديق بن يحيى وعبد الرزاق شنتوف وعمر أوصديق وفرانز فانون.

4- عدم تطابق المصالح الضيقة بين تيارات الثورة كان وراء حل اللجنتان وتعويضهما بلجنة ثالثة عرفت باللجنة السباعية وكان وراء ظهورها عبد الحفيظ بوصوف (26) لتصبح هذه اللجنة هي القيادة العليا والفعلية للثورة الجزائرية وهذا ما أثر سلبا على الحكومة المؤقتة فيما بعد التي تأسست في 19 سبتمبر عام 1958(27).

وكان من مهام هذه اللجنة إعادة الاعتبار للثورة وكذلك إعادة النظر في تشكيلة الحكومة المؤقتة ووضع قائمة جديدة للجنة تضم ممثلي الولايات الثورية داخل التراب الجزائري وممثل فدرالية جبهة التحرير في فرنسا وممثليها في المغرب الأقصى إلى جانب ضباط جيش التحرير الموجودين في الخارج , ومنهم أحمد قايد والطاهر الزبيري وعلي منجلي وعلي السواعي وأحمد بن شريف ومن المدنيين أحمد بومنجل والشيخ خير الدين(28).

وهذه اللجنة ألقت على عاتقها مسؤولية التحضير لمؤتمر طرابلس الذي تضمن جدول أعماله مايلي :

1- دراسة وتحليل الوضع العسكري داخل الجزائر.

2-دراسة الوضع السياسي وبالتحديد موضوع المفاوضات مع إدارة الاحتلال الفرنسي .

3-التطرق للأوضاع الداخلية وأوضاع اللاجئين جراء سياسة القمع الفرنسية .

4-دراسة الوضع المالي دراسة معمقة وشفافة .

5-دراسة تشكيلة الحكومة المؤقتة المقبلة بما في ذلك قيادة الأركان العامة .(29)

وقد نتج عن مؤتمر طرابلس الأول عدة نتائج انعكست على تطور الأحداث بالنسبة للثورة التحريريةمن أهمها :

1- وضع نظام جديد لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

2-إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

3-إعادة تنظيم تشكيلة الحكومة المؤقتة بتعيين فرحات عباس رئيسا لها للمرة الثانية.

4-إنشاء قيادة عسكرية جديدة ومطالبة ضباط الخارج بالإلتحاق بالثورة، وهذه القيادة هي اللجنة الوزارية للحرب وتضم السادة: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال.

5-التأكيد على أن تكون قاعدة المفاوضات هي مبدأ تقرير المصير بإشراف من هيئة الأمم المتحدة.

6-بعث وإحياء فكرة وحدة المغرب العربي.

7-دفع الإخوة الأفارقة المؤمنين بالثورة الجزائرية إلى إقناع رعاياهم بالانسحاب من الجيش الفرنسي .

8-ضرورة الاعتماد على المساعدة العسكرية للدول الصديقة ومنها الصين والاتحاد السوفياتي

9-توسيع العمل المسلح على أكثر من نطاق داخل الجزائر وداخل التراب الفرنسي .

10- تأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الجزائري مهمتها إعادة تنظيم جيش التحرير حسب المتطلبات العسكرية الجديدة في الداخل(30)

وفي 18 جانفي من عام 1960 وبعد حوالي أكثر من ثلاثين يوما من أشغال المؤتمر تم تعيين السيد فرحات عباس رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية ,في حين تم تعيين العقيد هواري بومدين مسؤول هيئة الأركان العامة للثورة وكان ذلك موافق لتاريخ 23 جانفي من عام 1960 ,إلجانب دخول العديد من ضباط جيش التحرير إلى الجزائر بناء على توصيات المؤتمر ومنهم العقداء: لطفي بودغن من الولاية العسكرية الخامسة ,والحاج الأخضر عبيد من الولاية العسكرية الأولى والطاهر الزبيري من

نفس الولاية وأحمد بن شريف وسليمان دهيليس عن
الرابعة(31)

ومن هذا المنطلق أصبحت ليبيا، قبلة للسياسيين
الجزائريين الذين كثفوا نشاطاتهم السياسية و الدبلوماسية من
طرابلس وبنغازي من أجل نصرة قضيتهم، و قد لقوا الدعم
الضروري من طرف الحكومة الليبية و على رأسها الملك
إدريس السنوسي وبتوجيه منه، حيث مهدت هذه الأخيرة كل
الظروف الملائمة للجزائريين لعقد مؤتمرهم الرابع
بـطرابلس الغرب بتاريخ 27 أوت 1961(32)، و الذي يعد
من أهم المؤتمرات الوطنية بعد مؤتمر الصومام في 20
أوت 1956 ومؤتمر القاهرة عام 1957 , و الذي جاء في
فترة تولي السيد بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة
المؤقتة(33).

ب- مؤتمر طرابلس الثاني

انطلقت أشغال هذا المؤتمر في 9 أوت من عام 1961 في ظل صراع شديد لم تظهر ملامحه إلا عند أصحاب القرار الثوري آنذاك بمختلف أطرافهم واتجاهاتهم، وعلى وجه الخصوص بين الحكومة المؤقتة التي جردت تقريبا من كل صلاحياتها وهيئة الأركان العامة وهذا يعني بالدرجة الأولى ظهور الصراع بين المدنيين والعسكريين وتؤكد بعض المصادر أن هذا الخلاف استغله السيد بن يوسف بن خدة الذي كان ناقما على تيار كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال لصالحه وهذا ما أشار إليه السيد هشماوي بقوله: "تظاهر بالتأييد والتلاعب بين الفئتين واستطاع أن يجد فيه كل طرف مبتغاه آملا استغلاله واستطاع بذلك أن يزيح فرحات عباس ليجلس مكانه بموافقة الطرفين، ولكنه لم يلبث بعد أخذ مكانه إذ انحاز إلى الجناح العسكري في الحكومة المؤقتة" (34)

وقد انصبت أشغال المؤتمر حول قضية المفاوضات مع فرنسا لتنتهي يوم 27 أوت من عام 1961 بتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة (35)، وظهور تشكيلة حكومية جديدة أخرى (36) ومع ذلك فإن الصراع بين الأجندة داخل الثورة بقي مستمرا لكن دون أن يؤثر تأثيرا مباشرا على مسار الثورة خاصة بين رئيس الحكومة السيد بن يوسف بن خدة وجماعته من جهة وقيادة الأركان بزعامة هواري بومدين من جهة أخرى.

ج - مؤتمر طرابلس الثالث

حفاظا على مكتسبات القضية الجزائرية سياسيا والثورة عسكريا وانطلاقا من حرص قادتها على مصالح الشعب الجزائري في ظل الأوضاع الراهنة دوليا وإقليميا وداخليا تقرر عقد مؤتمر ثالث للثورة في المدينة نفسها التي احتضنت المؤتمرات السابقة ابتداء من 27 ماي 1962 وقد

بدأت جلساته الأولى في هذا اليوم والتي ستستمر إلى غاية 7 جوان من نفس السنة و ترأسها السيد محمد الصديق بن يحي إلى جانب نائبيه نائبيه السيدان عمر بوداود رئيس فدرالية جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا والعقيد علي كافي قائد الولاية العسكرية الثانية وكانت أولى نتائج هذا المؤتمر , هو دراسة المفاوضات الثنائية مع فرنسا حول قضية الإستفتاء، ومن ثم التفكير في وضع برنامج مستقبلي للجزائر المستقلة(37).

وبذلك جاء مؤتمر طرابلس ليوامجه تحديات المستقبل ومسؤوليات الموقف الجديد، بعد إخضاع السلطات الإستعمارية الفرنسية للإعتراف بإستقلال الجزائر، وكذلك الإستعداد للإستفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري المقرر إجراؤه في أول جويلية عام 1962(38).

لقد دعت مرة أخرى الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة، المجلس الوطني للثورة إلى الاجتماع بمدينة طرابلس بالمملكة الليبية و ذلك بعد تهيئة كل الظروف من 25 ماي إلى 7 جوان من عام 1962، فكان المؤتمر الذي حضره أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، و كذلك القيادة العامة لجيش التحرير الوطني إلى جانب قادة الولايات الستة (39).

وبذلك تم وضع برنامج مستقبلي للعمل السياسي والاجتماعي و الإقتصادي لمرحلة الإستقلال يعود الفضل في نجاحه إلى الدور القومي الذي لعبه الليبيون حتى يتسنى للجزائريين وضع الأسس الأولى لبناء الدولة الجزائرية المستقلة و الذي جعل من جهة ثانية جبهة التحرير الوطني هي مصدر التوجيه الحقيقي لكل التنظيمات الأخرى مثل الحكومة و جيش التحرير، و كانت أهم نقطة خرج بها المؤتمر هي إقراره بإقامة دولة جزائرية ديمقراطية شعبية

على أساس المبادئ الاشتراكية، و تحويل جبهة التحرير بعد دورها الثوري إبان مرحلة الحرب إلى حزب طلائعي جماهيري تعبوي(40)، و قد بقي برنامج طرابلس مصدر إلهام الحكومة الجزائرية بالنسبة لسياستها الداخلية و الخارجية، خاصة السنوات الأولى التي تلت الإستقلال، و قد بقي العمل به إلى أن تم صدور ميثاق الجزائر في أفريل عام 1964.

ليبيا نموذج الدعم المادي الإفريقي تجاه القضية الجزائرية

والثورة التحريرية:

كانت ليبيا أثناء الثورة التحريرية بمثابة الرئة التي تتنفس بها الجزائر آنذاك، ماديا ومعنويا، فمنذ إندلاع ثورتها التحريرية كانت الدفعات الأولى من الذخيرة الحربية المتوجهة إلى الجهة الشرقية من الجزائر التي كانت تعتبر المنفذ الوحيد الذي تدخل منه الأسلحة لتوزع على الجهات

الأخرى داخل الوطن، و قد أُلقيت المهمة على كاهل الإخوة الليبيين الضالعين في الأمر و المختصين في تهريب الأسلحة من قاعدة العظم البريطانية و معسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في مختلف أنحاء برقة التي تعرضت للرقابة الشديدة من طرف الإنكليز، و بالتالي إنتقل نشاط التهريب إلى طرابلس(41).

لم تكن عمليات التهريب هاته بعيدة عن المعنيين و هم الجزائريون، بل "تم الإتفاق مع السيد أحمد بن بلة الذي كان مقيما بالقاهرة، للانتقال إلى طرابلس الغرب و إستلام مبلغ خمسة آلاف جنيه إضافية لتوفير أكبر كمية من السلاح و إعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر، خاصة بعدما تبين إمكانية إنتهاج نفس أسلوب التهريب من قاعدة الملاحه الأمريكية و بواسطة أصدقاء بن بلة من الليبيين الذين لهم خبرة في هذا الشأن و لديهم فعلا كمية جاهزة للتسليم."(42).

ما دامت الجهة الشرقية هي المنفذ الوحيد لدخول الأسلحة إلى الجزائر، فإن الشحنة التي قام السيد أحمد بن بلة بشرائها نقلت مباشرة إلى الأوراس و قد تم نقلها بواسطة الجمال مع مرحلتين، الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين داخل تونس، أما المرحلة الثانية، فكانت من منطقة التخزين إلى الأوراس مروراً بمنطقة الكاف و بمعرفة الجزائريين و إشرافهم على العملية بأنفسهم (43).

وبحلول عام 1955، وافقت الحكومة الليبية برئاسة رئيس الوزراء السيد مصطفى بن حليم على إدخال الأسلحة المهربة عن طريق مصر، و تخزينها بطرابلس الغرب حتى تحين فرصة إدخالها إلى الجزائر، و قد كلف القائم مقام السيد عبد الحميد درنة القيام بهذه المهمة قصد تأمين إنزال شحنة الأسلحة في السرية التامة، و بالتالي جعل

من داره نقطة تخزين أولية لإنجاح العملية وإبعاد كل الشبهات (44).

لقد إستغل الجزائريون التسهيلات التي قدمت لهم من طرف إخوانهم الليبيين خاصة أوامر الملك إدريس السنوسي المتعلقة بدعم القضية الجزائرية ماديا و معنويا، حيث بادر أعضاء جبهة التحرير إلى العمل في هذا الإتجاه الذي حقق نجاحا كبيرا للقضية الجزائرية و ثورتها المجيدة من حيث الدعم العسكري. و هذا ما أكدته الرسالة التي وجهها أحمد بيوض إلى أعضاء الجبهة بالقاهرة والمتضمنة نجاح عملية وصول الأسلحة إلى طرابلس الغرب(45)، و منها إلى تونس لتتنقل مرة أخرى إلى الجهة الشرقية من الجزائر.

و بناء على نجاح العمليات الأولى لتهريب الأسلحة، وردت على أعضاء الجبهة بالقاهرة برقية من العاصمة الليبية طرابلس عن طريق سفارة تونس تطلب حضور

مسؤول عنها، وقد تم تعيين السيد محمد خيضر لهذه المهمة(46).

لقد كانت سنة 1956، بداية إنطلاقة مميزة فيما يخص الدعم المادي الليبي للقضية الجزائرية، رغم المضايقات الغربية لها، حيث قامت السلطات الإستعمارية الفرنسية بالاتصال بقيادة كل من إنكلترا و الولايات المتحدة الأمريكية، قصد الوقوف إلى جانبها في الضغط على الحكومات العربية المدعمة للثورة الجزائرية منها الحكومة الليبية، و الهدف من ذلك هو قطع الطريق على أية إمكانية لتهديب السلاح إلى الجزائر(47).

ومع مطلع النصف الثاني من شهر مارس عام 1956، تزايد نشاط تهريب الأسلحة و لم تكن مواقف فرنسا و حلفائها من عزيمة الليبيين في الإستمرار في دعم الثورة التحريرية، فلا الرقابة الفرنسية على الحدود الليبية التونسية

نجحت في إيقاف الأسلحة المهربة و لا الرقابة الإنكليزية من جهتها، و المضروبة على الحدود الشرقية و بالأخص عمليات التمشيط التي كان يقوم بها الضابط الإنكليزي "جايلز" في منطقة غريان للحد من عمليات تهريب الأسلحة هي الأخرى نجحت (48)، بل كان مآلها الفشل نظرا للدور الأساسي الذي لعبه الليبيون في هذا الجانب.

وفي 27 أبريل عام 1956، رأت لجنة السلاح الجزائرية المقيمة في القاهرة، ضرورة عقد إجتماع تقييمي لعمل الجبهة داخل ليبيا، و تم إعلام كل الحضور بما قرره اللجنة الفرعية للأسلحة فيما يتعلق بليبيا، و قد أكدت على ضرورة السعي لدى رئيس الوزراء الليبي السيد بن حليم ليضع تحت تصرف اللجنة الفرعية للأسلحة "مطارا أو مطارين على الحدود الجزائرية من جهة الجنوب، قصد تهريب الأسلحة و إيصالها إلى الجزائر فورا و بصفة لا

يتوقعها العدو و قد تمت المصادقة على القرار من طرف الجميع." (49).

لم تبخل الحكومة الليبية على دعم الجزائريين بأي شيء تملكه، بل أبدت كل الإستعداد لتنفيذ طلبات الجزائريين الخاصة بتهريب الأسلحة، و إعتبرت ذلك تحقيقا لرغبة الشعب الليبي في مشاركته في الجهاد مع أخيه الشعب الجزائري و أكدت على لسان رئيس حكومتها وضع كل الإمكانيات التي بحوزتها تحت تصرف المجاهدين الجزائريين، و كانت نتيجة هذا التفاهم هو إتخاذ قرار إيجابي و بالتالي تشكل الوفد الجزائري الذي قام بهذه المهمة من السادة أحمد توفيق المدني و الأمين دباغين اللذين إتجها مباشرة إلى طرابلس في 30 أفريل عام 1956(50).

وبحلول أول ماي 1956، إلتقى الوفد الجزائري بنظيره الليبي بحضور السيد مصطفى بن حليم رئيس

الحكومة و قائد الجيش الليبي و قائد الطيران و المسؤول المباشر على المطارات الليبية في الجنوب، و نظرا لأهمية اللقاء فقد تم في بيت السيد رئيس الحكومة الليبي(51)، حتى تتم الأمور في السرية التامة، خاصة وأن اللقاء في مجمله كان حول قضية تهريب السلاح و كيفية إدخاله إلى الأراضي الجزائرية، و أهم ما ميز هذا اللقاء هو النتيجة الإيجابية التي خرج بها الوفدان، بحيث طرح ممثل الوفد الجزائري الأستاذ أحمد توفيق المدني إنشغالات الجبهة و المتمثلة فيما يلي:

1- توفير الأجواء اللازمة و الحرية الكاملة لتمير السلاح الجزائري بين منطقة السلوم المصرية و مدينة طرابلس الليبية.

2- إمكانية البحث عن وسائل حكومية ليبية تسمح بشراء الأسلحة باسمها للجزائريين الذين بدورهم يتسلمونها في العاصمة طرابلس الغرب، ثم يتم تهريبها إلى الجزائر.

3- ضرورة تخصيص ليبيا مطارا أو مطارين بالجنوب و تزويد الجزائريين بطائرة أو طائرتين، قصد إيصال الأسلحة إلى نقطة معينة في الصحراء الجزائرية.

هذه الاقتراحات كان الوفد الجزائري يراها أكثر من ضرورية لإعتبارات هامة منها الإعتماد الكبير على الأسلحة الآتية عن طريق ليبيا و بالتالي فعلمية تسهيل وصولها و تأمينها من طرف الحكومة الليبية سيدعم لامحة قوة الثورة، و يزيد من عزيمة المجاهدين في الإستمرار في الجهاد (52).

لكن الوفد الليبي كان يرى ضرورة دراسة هذه المقترحات المقدمة من طرف الوفد الجزائري، و على ضوء ذلك تقرر مايلي:

1- يضع رئيس الحكومة الليبية تحت تصرف القيادة الجزائرية مطار بلدة نالوت و مطارا آخر حريبا يقع جنوب فزان، و كلا المطارين غير صالح للإستعمال لذلك يوكل أمر إصلاحهما إلى لجنة حربية مصرية.

2- تحديد نوعية الطائرات التي يمكن بواسطتها نقل السلاح و هي من نوع داكوتا DAKOTA ، لأنها تستطيع التسرب بين الجبال في طيران منخفض، بحيث يصعب على الطيران الفرنسي إكتشافها بواسطة الرادار.

3- إن السلاح الجزائري الموجود بمصر و الذي يدخل على الحدود الليبية لابد أن يدخل جوا بواسطة طائرات مصرية على أن يكون رئيس الحكومة على علم بذلك، تفاديا من

الوقوع في الأخطاء خاصة الجواسيس الأمريكيين و الأنكليز و حتى الفرنسيين.

4-إمكانية شراء السلاح في طرابلس عوض الإتيان به من الخارج، و توفير كل الشروط لتسهيل العملية داخل ليبيا(53).

وإنتهت بذلك زيارة الوفد الجزائري بمقابلة الرجل الأول و هو الملك إدريس السنوسي الذي رحب بالوفد ترحيبا خاصا(54).

لقد بقيت الحكومة الليبية على موقفها المدعم للقضية الجزائرية و ثورة التحرير الوطنية، و ذلك بسماع للجزائريين بتهريب الأسلحة عبر أراضيها و كذلك حرية تنقل المجاهدين الجزائريين داخل ترابها (55)، رغم توتر العلاقات بينها و بين مصر خاصة بعد مسألة القناة و العدوان الثلاثي على مصر حيث إنعكس ذلك بالسلب على

القضية الجزائرية بعد غلق الحدود بينها و هو ما دفع بجبهة التحرير إلى التحرك لإرجاع العلاقات بين الطرفين حتى لا تتأثر الثورة بذلك (56).

في الوقت نفسه بقيت لجنة جمع التبرعات لصالح جيش التحرير تقوم بدورها من خلال جمع الأموال الواردة عن طريق الحفلات الموسيقية و الدورات الرياضية، و ما تجنيه دور السنما إلى جانب محاصيل الجلود بمناسبة عيد الأضحى (57).

كما لعب السيد الهادي المشيرقي دورا رياديا من خلال ما قام به على مستوى هذه اللجنة الخاصة بثورة الجزائر حيث إستطاع بتاريخ 16 جوان 1956 أن يدفع خمس صكوك مالية إلى بنك مصر لحساب الجزائر (58).

وفي عام 1957 إستطاعت هذه اللجنة من مواصلة دعمها للثورة من خلال بيع العديد من بطاقات الإشتراك

الخاصة بالتبرعات ,وقد أشرف عن عملية فحص و حصر البطاقات المطبوعة بعض الشخصيات الشعبية الليبية المعروفة بوقوفها إلى جانب الشعب الجزائري و ثورته التحريرية، منهم الحاج حسونة فحيمة و السيد علي حسنين و ذلك بدعوة من السادة أعضاء لجنة جمع التبرعات و قد أصفرت العملية على جمع أكثر من 20500 جنيه، و مراقبة و فحص أكثر من 12100 بطاقة (59).

في الوقت نفسه لم تتوقف القطارات المحملة بالأسلحة الآتية من القاهرة مرورا بمنطقة السلوم لتشحن إلى ليبيا عن طريق سيارات أحد الإخوة الليبيين و هو السيد محمد العابد السنوسي، و كان يحرسها الجنود الليبيون ليلا حيث تخزن في طرابلس، و منها تنتقل مباشرة إلى أرض الثورة، كانت هذه العمليات تتم بحضور الوفد الجزائري (60).

وإبتداء من عام 1957 سمحت السلطات الليبية لجيش التحرير الوطني الجزائري من تعيين فرقة عسكرية مستقرة في واحة فزان، بعد الإتفاق الثنائي بين القيادة الجزائرية آنذاك و الحكومة الليبية و مع والي فزان السيد عبد الجليل سيف النصر(61).

غير أن السلطات الإستعمارية إكتشفت دور هذه الفرقة داخل التراب الليبي، خاصة بعد وقوع العديد من الإشتباكات بينها و بين المجاهدين الجزائريين، و هو ما دفعهم إلى تقديم إحتجاجات شديدة اللهجة للحكومة الليبية التي كان رد فعلها هو تجاهل فرنسا، رغم أن هذه الأخيرة كانت تحتل واحة فزان(62)، هذا إلى جانب دخول إحدى قوافل المجاهدين مدينة مرزوق الليبية، و مطالبة سكانها بضرورة الجهاد ضد الكفار الفرنسيين على مرأى و مسمع من القوات الفرنسية المرابطة بالمنطقة و التي لم تحرك ساكنا(63).

وإذا كانت كل شرائح المجتمع الليبي تفاعلت مع تطورات الأحداث داخل الجزائر فإن المرأة الليبية التي وصفتها إحدى الصحف الليبية و هي جريدة طرابلس الغرب أنها نصف المجتمع، كان لها هي الأخرى واجب إزاء القضية الجزائرية و ثورتها المجيدة و بالتالي من واجبها أن تقف موقف مدعم و مؤيد لأختها المجاهدة الجزائرية من خلال مساعدتها بما تستطيع تقديمه لها حتى تخفف عنها بعض ما تقاسيه من المحن و الويلات (64).

إن تعبئة الحكومة الليبية للشعب الليبي في دعم شقيقه الشعب الجزائري فتحت المجال واسعا أمام لجنة جمع التبرعات لمواصلة النضال لصالح الثورة الجزائرية، و هو ما حدا بها إلى إستقبال بعض أفراد فرقة التمثيل الجزائرية التي كان يرأسها آنذاك الممثل القدير مصطفى كاتب و قد تم اللقاء في مزرعة أبناء إبراهيم المشيرقي في عام 1959(65).

وقد إستطاعت هذه اللجنة التي كان مقرها بباب الحرية شارع الأوقاف رقم 7 بطرابلس من ترسيخ الأخوة العربية بين الشعبين و أثبتت من خلال الكشوفات المقدمة سخاء الشعب العربي الليبي تحذوه في ذلك فكرة تحرير الجزائر من خلال دعم ثورتها ماديا و معنويا (66).

هذا إلى جانب المراسلات المستمرة بين أعضاء اللجنة و بعض قادة جبهة التحرير منها الرسالة التي بعثها السيد حسين آيت أحمد إلى أحد أعضاء لجنة جمع التبرعات البارزين وهو السيد المشيرقي يشكره فيها على الكتاب الذي أرسله إليه و كذلك الرسالة التي بعثها له في أول نوفمبر(67).

وفي عام 1961 ظهر الأثر الإيجابي للجنة مقاطعة فرنسا التي كان مقرها بطرابلس حيث إستطاعت جر العديد من الشركات الليبية العملاقة من قطع علاقاتها التجارية مع

فرنسا وهذا ما حدث بالنسبة لشركة القافلة التي تعهدت بأن لا تستورد أي بضاعة أو قطع الغيار من أي بلد كان إذا كانت هذه البضاعة أو قطع الغيار فرنسية الصنع (68).

إنطلاقاً من الإيمان العميق بعدالة القضية الجزائرية وضرورة تجنيد كل طاقات الشعب الليبي لنصرة و دعم الثورة التحريرية كانت لجنة جمع التبرعات توجه نداءاتها المتكررة للإستمرار في عملية الدعمو تتقدم بتشكراتها الخالصة لكل المتبرعين و هذا ما يعكسه النداء المعبر المؤرخ بطرابلس في 28 ماي 1962 و الموجه لجميع المواطنين و حتى اللجان الفرعية على مستوى المدن الليبية(69).

لقد قامت ليبيا حكومية و شعبا بواجبها العربي والقومي تجاه الجزائر و وقفت موقفا بطوليا تجاه شعبها،

فكانت من بين الدول العربية السبّاقة في دعم القضية
الجزائرية ماديا ومعنويا(70).

الهوامش والإحالات

1- الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح

الشعوب, دار الكلمة ,بيروت, ط2, بيروت 1983 ، ص 83.

2- فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية ، دار المستقبل

العربي، القاهرة ، 1984، ص 177.

3- من أبرز هذه المظاهرات تلك التي قام بها الطلبة و العمال على

حد سواء في 4 أبريل عام 1956، و التي حاول الشعب الليبي من

خلالها الإعتداء على منزل الوزير الفرنسي المفوض و دار

المفوضية و قد هتفوا جميعا بسقوط فرنسا، أنظر بالتفصيل ،فتحي

الذيب :نفسه، صص 177/178.

4- كان الوفد الجزائري الذي توجه إلى مدينة طبرق في 13 جوان

1956 يتكون من أعضاء اللجنة الفرعية للسلاح منهم السادة: أحمد

توفيق المدني و الأمين دباغين إلى جانب عمر دردور الذي كان

موجودا بليبيا، حول الموضوع أنظر: أحمد توفيق المدني، حياة

كفاح الجزء الثالث ، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988،
ص164.

5- نفسه، ص165.

6- المدني، مصدر سابق، ص 165.

7- الذيب، مصدر سابق، ص 279.

8- نفسه.

9- تعتبر هذه العملية أول قرصنة جوية يعرفها العالم في القرن
العشرين.

10 - الذيب، نفس المصدر والصفحة

11- جريدة المقاومة، العدد 15، بتاريخ 20 ماي 1957، ص12.

12- جريدة المجاهد، العدد 27، بتاريخ 22 جويلية 1958، ص ص

5-1.

13- محمد الصالح الصديق، جريدة المساء، "ليبيا و ثورة التحرير

الجزائرية"، ، بتاريخ 17 جانفي 1995، ص17

14- المدني: مصدر سابق، ص ص 391/390.

- 15- حول موضوع مؤتمر طنجة، أنظر بالتفصيل: معمر العايب: مؤتمر طنجة، رسالة ماجستير، في التاريخ المعاصر، نوقشت بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، تحت إشراف الأستاذ بوعزة بوضرساية عام 2002 .
- 16- نفسه.
- 17- المدني، نفس المصدر، والصفحة.
- 18- جريدة المجاهد، العدد 37، بتاريخ 25 فبراير عام 1959.
- 19- نفسه.
- 20- أنظر الملحق الخاص بمناسبة زيارة الوفد الجزائري لليبيا الشقيقة في جريدة المجاهد، نفس المصدر، العدد 37.
- 21 - أنظر نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في فبراير 1959 بجريدة المجاهد، العدد 37.
- 22 - جريدة المجاهد، العدد 37، بتاريخ 25 فبراير 1959.
- 23 - جريدة المقاومة، العدد 68، بتاريخ 16 ماي 1960
- 24- جريدة المقاومة، العدد 68، بتاريخ 16 ماي 1960

25- جريدة المقاومة، العدد 102، بتاريخ 14 أوت 1961.

26- نفسه.

27- تشكلت هذه اللجنة السباعية من السادة :

1- هوارى بومدين

2- لطفي بودغن

3- عبيد الحاج الأخضر

4- علي كافي

5- محمدي السعيد

6- سليمان دهيليس

7- السعيد يازوران

للمزيد من التفاصيل حول الموضوع عد إلى القرص

المضغوط بعنوان تاريخ الجزائر من 1830 إلى 1962 من

تأليف مجموعة من المؤرخين الجزائريين .

28- حول تأسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة برئاسة السيد فرحات عباس ,أنظر بالتفصيل :عمار بوحوش :التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 , دار الغرب الإسلامي بيروت 1997,ص584.

29- مصطفى هشماوي :جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ,الجزائر 2002 .

30- في هذه الحكومة الثانية تم إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة التنظيم العسكري com التي سبقت الإشارة إليها ,وقامت هذه الحكومة أيضا بتعيين قيادة الأركان العامة التي أصبحت تحت تصرف هذه اللجنة ,وبذلك ظهرت تشكيلة جديدة لهذه الحكومة ,حول التشكيلة المنبثقة عن مؤتمر طرابلس الأول ,أنظر بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر..مرجع سابق ,صص585-586

31- هذه المتطلبات ارتبطت بالسياسة العسكرية الجديدة التي انتهجتها إدارة الاحتلال الفرنسي تحت حكم الجنرال شارل ديغول التي قامت على سياسية العصا الغليظة والتي تعني الاعتماد على القوة العسكرية للقضاء على الثورة ابتداء من يوم تعيينه في 1 جوان

عام 1958، لذلك كان لزاما على الثورة الجزائرية أن تواجه الوضع الخطير الذي شكله لها ديجول من خلال تكوين هذه اللجنة التي تشكلت من السادة الضباط :

1- هواري بومدين رئيسا .

2- علي منجلي عضوا.

3- أحمد قايد عضوا .

4- رابح زراري عضوا.

لتفاصيل أكثر عن الموضوع عد إلى هشماوي، جنور نوفمبر... مصدر سابق

32- هشماوي، مصدر سابق .

33- لقد حدد هذا المؤتمر المهم مشاريع المستقبل بالنسبة للثورة التحريرية، بحيث صادق على النصوص التي تضبط إتجاه و أهداف الثورة نفسها، كما صادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير و تدعيم أجهزة الإطارات السياسية والإجتماعية، و أكد المؤتمر من جهة أخرى على مواقف الثورة التحريرية من

مسائل الحل التفاوضي على أساس حق الشعب في الإستقلال و في تقرير مصيره، كما أكد المجلس في هذا المؤتمر على أن هذا الحل ممكن في إطار المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله و على حدة الشعب الجزائري، أنظر في ذلك محمد الصالح الصديق: "ليبيا، وثورة التحرير الجزائرية". جريدة المساء بتاريخ 15 شعبان 1415هـ/17 جانفي 1995، ص17.

34- سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، ط2، عين مليلة، الجزائر 1993، ص24.

35- هشماوي، مصدر سابق، ص192

36- نفسه، ص193 .

37- حول تشكيلة هذه الحكومة، أنظر، بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر... مرجع سابق، ص587

38- بوشعير، نفس المصدر السابق .

39- لطفي الخولي: عن الثورة، في الثورة، و بالثورة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1992، ص 29

- 40- عن الشخصيات الجزائرية السياسية منها و العسكرية التي حضرت المؤتمر، أنظر بالتفصيل حوار مع المجاهد علي كافي: "مجلة الوحدة"، العدد 488، من 1 إلى 6 نوفمبر 1990، ص15.
- 41- محمد بوضياف: الجزائر إلى أين؟ ترجمة محمد بن زغيب و آخرون، مطبعة النخلة، الجزائر 1992، ص19.
- 42- الذيب: مصدر سابق، ص58.
- 43- نفسه، ص59.
- 44- الذيب، مصدر سابق، ص60.
- 45- نفسه، ص63.
- 46- أنظر محتوى الرسالة في: المدني , مصدر سابق , ص175.
- 47- المدني، نفس المصدر السابق، ص175.
- 48- من أبرز هذه المضايقات هي عمليات التفتيش المتتالية و المستمرة التي كان يقوم بها الضباط البريطانيون، هذا إلى جانب تشديد المعسكرات البريطانية و الأمريكية لحراستها، أنظر في هذا الصدد، فتحي الذيب، مصدر سابق، ص61.

49- الذيب: نفسه، ص176.

50- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص ص 137-138.

51- لقد كان وصول الوفد الجزائري المشكل من السادة أحمد توفيق المدني و الأمين دباغين إلى العاصمة الليبية طرابلس، يوم 30 أبريل 1956، حيث أقام في أكبر نزل المهاري، و كان أول إتصال له مباشرة هو الإتصال الذي وقع بينه و بين رئيس الحكومة الليبي مصطفى بن حليم عن طريق الهاتف، ليتم اللقاء بين الطرفين مباشرة بحضور الجنرال أحمد حسن الفقي سفير مصر بطرابلس. أنظر في ذلك: المدني، مصدر سابق، ص141.

52- نفس المصدر، ص142.

53- المدني: مصدر سابق، ص ص 142/143.

54- نفسه

55- كان قبول الملك الليبي إدريس السنوسي مقابلة الوفد الجزائري بعد الرسالة التي بعثت بها دائرة التشريفات الملكية المؤرخة بطبرق في 13 شوال 1375 هـ الموافق ل23 ماي 1956، إلى أعضاء جبهة

التحرير المقيمين بـ32 شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة و كان الرد الجزائري بالموافقة، أنظر محتوى الرسالة و محتوى رد أعضاء جبهة التحرير الجزائرية في : المدني, مصدر سابق, ص ص274-275.

56- الذيب: مصدر سابق، ص 177.

57- لقد نجح الوفد الجزائري في إقناع الحكومة الليبية بالآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر على مسار الثورة داخل التراب الوطني، حيث تم الإتصال برئيس الحكومة مصطفى بن حليم في 4 ديسمبر 1956 الذي أكد لهم مواصلة دعم الجزائر عسكريا و أن حرية المرور ستبقى قائمة، مع تغيير وسائل النقل من برية إلى بحرية. أنظر في ذلك المدني: مصدر سابق، ص ص 275/276.

58- أنظر الكشوفات الخاصة بمحاصيل الجلود بمناسبة عيد

الأضحى المبارك(مخطوط)،المصدر: مركز دراسة جهاد

الليبيين،الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية.

- 59- حول هذه الصكوك عد إلى الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية, في مركز دراسة جهاد الليبيين, المصدر السابق.
- 60- أنظر القائمة المفصلة في, نفس المصدر .
- 61- المدني: مصدر سابق, ص ص 294/295.
- 62- المدني: مصدر سابق, ص 312.
- 63- نفسه, ص 313.
- 64- أنظر نص المقال الكامل في جريدة طرابلس الغرب , العدد رقم 3, بتاريخ 21 فبراير 1958 .
- 65- حول حيثيات هذا الاستقبال عد إلى الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية, مركز دراسة جهاد الليبيين, مصدر سابق.
- 66- حول هذه الكشوفات, أنظر نفس المصدر.
- 67- عن محتوى الرسالة الموجهة إلى السيد المشيرقي باللغة الفرنسية, عد إلى نفس المصدر.

- 68- هذه الشركة هي الشركة الليبية المساهمة للنقل و الخدمات لشركات البترول التي كان مقرها بجامع المغاربة بطرابلس ، حول موقفها ,أنظر نفس المصدر .
- 69- أنظر نص النداء في أرشيف الثورة الجزائرية ,مركز دراسة جهاد الليبيين,مصدر سابق.
- 70- من مظاهر هذا الموقف الليبي المشرف الدور الذي لعبه بعض الخواص الليبيين منهم السيد سالم شلبك الذي وضع شاحناته تحت تصرف جبهة التحرير الوطني ,في نقل الأسلحة, أنظر حول الموضوع شهادة المجاهد عبد الرحمن عمراني ,التسليح أثناء الثورة, منشورات وزارة المجاهدين ,الجزائر 2001 ,ص97

مصر والقضية الجزائرية

مصر والقضية الجزائرية

كانت مصر قبلة الأحرار و معقلا لثوار المغرب العربي في الشمال الإفريقي، حيث فتحت صدرها للجزائريين والتونسيين والمغاربة و ناصرت قضاياهم، فاتحة لهم المجال لإسماع صوتهم من خلال المنابر الإقليمية والدولية خاصة وأنها من الدول الإفريقية الأولى التي أيدت حركات التحرر في القارة السمراء

مصر قلب إفريقيا ومدعم القضايا التحررية

لقد ساهمت مصر الإفريقية في دعم القضية الجزائرية على غرار القضايا التحررية في الشمال الإفريقي وإفريقيا عموما من خلال فتح المكاتب و تأسيس اللجان، و كان أهمها تأسيس مكتب المغرب العربي ا الذي باشر نشاطه السياسي من القاهرة(1)، وإن كان عربي النشاط فإنه

كان إفريقي الموطن, و قد كانت الجزائر العربية-الإفريقية حاضرة في هذا المكتب من خلال حزب الشعب الجزائري(2)، إلى جانب كل من تونس و المغرب الأقصى, ذلك أن مصر رأت أنه من واجبها الوطني كدولة عربية أن تقدم مساعدتها لأشقائها المغاربة, لذا كان الهدف الأساسي لمكتب المغرب العربي هو جمع شمل الحركات الوطنية المغربية و تنسيق جهودها ضد العدو الفرنسي المشترك(3)، و من المهام الأساسية الملقاة على عاتق المكتب هي الدعاية للقضايا المغربية و من القضية الجزائرية، هذا إلى جانب الندوات و الملتقيات و كذلك المؤتمرات للتعريف بهذه القضية و دعمها ماديا ومعنويا، و العمل على تمتين الروابط الأخوية بين المشرق و المغرب العربيين(4).

وهذا الإتجاه الإستقلالي الذي تبنته دول المغرب العربي الثلاثة بدعم من مصر، من خلال هذا المكتب أثر على العلاقات المصرية الفرنسية، و خلق رد فعل فرنسي

تمثل في إعتبار القاهرة السبب الرئيسي في تأليب المغاربة ضد السياسة الداخلية من خلال نشاط هذا المكتب (5)

وبلجوء، الأمير عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة في 30 ماي 1947(6)، تعززت مصداقية القضية المغربية فكانت وراء ظهور لجنة تحرير المغرب العربي(7)، التي يكون أعضاء مكتب المغرب العربي هم الذين بادروا إلى تأسيسها في 5 جانفي 1948، حيث أوكلت مهمة رئاستها إلى الأمير عبد الكريم الخطابي(8)، وقد إعتمدت هذه اللجنة التي شارك في تأسيسها عدة أحزاب وطنية مغربية كحزب الإستقلال من المغرب الأقصى وحزب الشعب الجزائري من الجزائر و الحزب الدستوري الحر من تونس، في نضالها التحريري من أجل إستقلال أقطار المغرب العربي على المبادئ التالية:

أولاً: كان وجود المغرب العربي بفضل الدين الإسلامي، وعاش في كنف الإسلام و ضمن أصول الإسلام وسيواصل مستقبلاً العمل في هذا الإتجاه.

ثانياً: المغرب العربي جزء لا يتجزء من الوطن العربي، وإرتباطه بالجامعة العربية أمر طبيعي و إلزامي.

ثالثاً: لا يمكن متابعة أي هدف آخر سابق على الإستقلال(9).

كما إنبثق عن هذه اللجنة ميثاق جاء فيه إلى جانب المبادئ الأساسية المذكورة مايلي::

أ- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

ب- لا مفاوضة إلا بعد إعلان الإستقلال.

ج- يحق للأحزاب المنضوية تحت لواء اللجنة دخول المفاوضات مع ممثلي الحكومتين الإستعمارييتين شريطة إطلاع اللجنة على سير مراحل المفاوضات كلها.

د- إن حصول قطر من الأقطار الثلاثة على إستقلاله لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير باقي الأقطار المغربية(10).

لقد كانت القاهرة مستقر النخبة الثورية الجزائرية(11)، ومصدر إلهام لكل الشعوب العربية التواقية للإستقلال و الحرية، وإن كانت مرحلة الملك فاروق بالنسبة للجزائريين تميزت بوضع لبنات قوية في صرح بناء مغرب عربي موحد إنطلاقا من مساهمتهم في مكتب المغرب العربي إلى لجنة تحرير المغرب العربي فإن مصدر الثورة(12)، أكملت مشوار النضال و قدمت كل ما في وسعها لنصرة كل القضايا العربية و منها قضية الجزائر

التي كانت تصل إلى كل العرب من المحيط إلى الخليج عن طريق إذاعة صوت العرب من القاهرة(13).

كما أن هذه المرحلة هي الأخرى تميزت بالتنسيق الكبير بين جماعة المنظمة الخاصة (OS) و الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وهذا مايعكس روح الثقة التي كان الجزائريون الثوريون يضعونها في إخوانهم المصريين آنذاك، فقد أوفدت المنظمة الخاصة مجموعة من مناضليها إلى مصر قصد مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر(14)، حيث أطلعته على ماهي قادمة عليه في ظل فشل النضال السياسي و تصدع الحركة الوطنية الجزائرية الذي كان ناتجا عن الصراع القائم بين المصاليين و المركزيين حيث يقول السيد بوضياف محمد مايلي: " وأعلمنا أعضاء المنظمة الخاصة أن لا ينحازوا إلى أي طرف أو مع تفاقم الصراعات والأوضاع بين المصاليين والمركزيين، و بغية

إبقاء القاعدة بعيدة عن هذه الأجواء المسمومة داخل القيادة ولدت اللجنة الثورية للوحدة والعمل(15).

ومادام الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لنيل الإستقلال وأن الوفد الجزائري كان جادا في طرحه للقضية، فإن الرئيس المصري جمال عبد الناصر أخذ المسألة بعين الإعتبار حيث قال :بعد إطلاعي على منهاج الوفد و تأملي العميق في طريقة عمله و تهيئة مراحله إرتحت له و علمت أنها عملية ناجحة لا محالة.. و وعدتهم أنني أكون معهم إلى النهاية و أمدهم حالا بما يمكن من سلاح خفيف و أن أسعى شخصا لدى الدول العربية... لكي تمد الحركة بالمال "

(16).

وبعد ظهور اللجنة الثورية للوحدة و العمل في 23 مارس 1954 كاتجاه ثالث في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية و هو الإتجاه الذي تبنى فكرة تفجير الثورة

المباركة و يعود الفضل في حسم هذا الموقف الشجاع للشهيد بوجمعة سويداني الذي قال.نعم أولا هل نحن ثوريون؟ إذا ماذا ننتظر لتفجير الثورة إذا كنا مخلصين مع أنفسنا"(17).

وعلى إثر إجتماع الإثنين و العشرين حلت اللجنة الثورية للوحدة و العمل نفسها في 20 جويلية 1954 بعد أن أدت مهمتها الموكلة إليها(18), لتتشكل بعد ذلك لجنة الستة من السادة محمد بوضياف و مصطفى ابن بولعيد و مراد ديدوش والعربي بن مهيدي و رابح بطاط و كريم بلقاسم وأوكلت المهمة إلى كل من أحمد بن بلة و محمد خيضر و حسين آيت أحمد لتمثيل الثورة الجزائرية في الخارج(19).

و على ضوء الإجتماع الذي عقد في 23 أكتوبر 1954 بين أعضاء اللجنة السداسية بدار السيد مراد بوقشرة ببلدية الرايس حميدو (لابوات بسكاد) تقرر تحديد تاريخ

تفجير الثورة بالساعة واليوم و هو يوم 1 نوفمبر 1954 على الساعة الصفر و تكوين جبهة التحرير و جيش التحرير الوطنيين , وإعداد بيان أول نوفمبر(20), الذي وزع سرىا في الجزائر و ذلك خلال 31 أكتوبر 1954(21).

كان من الضروري على مفجري ثورة نوفمبر توزيع البيان خارج الحدود الجزائرية، وليس هناك ما هو أضمن لهم في نجاح العملية غير أرض مصر و فعلا فإنها كانت أقرب لهم من غيرها من الدول الأخرى و ذلك لجانبين
إثنين:

أولاً: كون الشعب المصري الشقيق تعامل منذ البداية مع القضية الجزائرية و تعاطف معها.

ثانياً: ظهور تيار قومي عربي بزعامة جمال عبد الناصر دعم من قوة الجزائريين و حماسهم في تفجير الثورة و إحساس أشقائهم العرب بها.

و يقول أحد أعضاء لجنة الستة مايلى : "لقد خرجت
و معي بيان أول نوفمبر، و كنت أظن أنني سأصل القاهرة
في الوقت المناسب بنية إذاعة البيان على أمواج صوت
العرب، لكنني تعطلت في بارن بسويسرا بسبب إجراءات
التأشيرة، الأمر الذي إضطرني إلى إرسال البيان بالبريد
السريع و لم أدخل القاهرة إلا في 2 نوفمبر 1954." (22).

وقد أذيع بيان أول نوفمبر من إذاعة صوت العرب
بالقاهرة مساء يوم أول نوفمبر 1954 مساء(23)، الذي أكد
للعالم أن من بين أهدافه الخارجية هو تدويل القضية
الجزائرية(24).

لم يكن يخفى على السلطات الإستعمارية الفرنسية،
الخطر الذي تشكله الدولة المصرية حكومة و شعبا، في
موقفها من القضية الجزائرية خاصة بعد إندلاع الثورة
التحريرية، و إرتباطها العضوي بالأمة العربية و على

رأسها مصر آنذاك، التي تعرضت إلى إنتقادات الفرنسيين منها تصريح أحد النواب الذي صب جام غضبه علىمصريو إعتبرها مصدر الخطركله بقوله : "إن الشرجاء من إذاعة القاهرة". (25).

ومع ذلك بقيت مصر على موقفها في تدعيم القضايا العربية خاصة و أنها كانت تؤمن بفكرة توحيد العمل المسلح بين أقطار المغرب العربي الثلاثة، و هو الأمر الذي جعل بعض قادة الثورة و على رأسهم المجاهد أحمد بن بلة يتحفظون على ذلك، حيث أقنع هذا الأخير السلطات المصرية بصعوبة العمل الجماعي بين أقطار الثلاثة و سبب ذلك هو أن هناك فئة تؤمن بالعمل المسلح كوسيلة لتحقيق الإستقلال و فئة رافضة لهذا الطرح(26)، وإنتهى الأمر باتفاق الطرفين الجزائري و المصري على ضرورة إندلاع الثورة بعد أن تعهدت القيادة المصرية بتقديم العون المادي و المعنوي للجزائريين و إذا كان الرئيس المصري جمال عبد

الناصر و بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أعطوا الضوء الأخضر لدعم الثورة إنطلاقا من قناعاتهم كعرب فإن هناك تيار داخل مجلس قيادة الثورة، كان رافضا لدعم و مساندة الجزائريين على إعتبار أن الثورة داخل مصر مازالت فتية و تحتاج إلى نضال طويل تتطلبه أوضاع البلاد الداخلية، و أن أولوية الأولويات هي إصلاح هذه الأوضاع قبل فتح جبهات خارجية بإمكانها إضعاف داخيا و تعود عليها بالسلب (27).

ومعنى ذلك أن التيار المعارض لدعم القضية الجزائرية كان يرى أن الثورة الجزائرية في حد ذاتها مجرد مغامرة خاسرة لا أكثر و لا أقل.

لكن التيار الناصري داخل مجلس قيادة الثورة المصرية إستطاع إقناع التيارالرافض لدعم الثورة الجزائرية بعدة معطيات موضوعية تتضمن مايلي :

1- إعتبار الثورة الجزائرية ليست قضية الشعب الجزائري وحدة بل هي قضية مصر و كل العرب.

2- الجزائر كجبهة ثورية تشكل خط دفاع أمامي بالنسبة للثورة المصرية.

3- الثورة الجزائرية، سند قوي لمصر و الأمة العربية في نضالها للإستعمار بكل أشكاله.

4- إن إستقلال مصر دون باقي الدول العربية التي مازالت تحت نير الإستعمار، لا يضمن للثورة المصرية الإستقرار لا الداخلي و لا الخارجي لتحقيق أهدافها البعيدة أو القريبة المدى.

5- دفع القيادة المصرية لشعار الوحدة العربية، فهذا الشعار لا يمكن تحقيقه دون إستقلال باقي الدول العربية و منها

بالدرجة الأولى الجزائر و بالتالي لابد من مساندة الشعب الجزائري والوقوف إلى جانب قضيته العادلة (28).

هذه المعطيات الموضوعية و الواقعية في آن واحد، جعلت مصر الثورة تتبنى دعم القضية الجزائرية سياسيا و عسكريا و رجحت كفة عبد الناصر الذي كلف السيد فتحي الزيب و عزت سليمان بمتابعة القضية الجزائرية و هذا ماأكده الرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث قال : ". أمرت الأخ فتحي و الأخ عزت سليمان بأن يكونا مع الوفد - الجزائري- ممثلين لي شخصيا و كنت أكنم الأمر على عدد من الوزراء الذين حولي خوفا من تسرب السر وإسراع فرنسا إلى ضرب الحركة قبل بروزها..." (29).

لم يقتصر دعم مصر للقضية الجزائرية على جانب معين بل كذلك الجانب السياسي ، على اعتبار أن القضية الجزائرية قضية عربية إفريقية لابد من تدعيمها، خاصة و

أن فرنسا تشن على العرب في جزء من المغرب العربي معركة مزدوجة عسكرية و سياسية، "عسكريا لأنها تواصل بحملاتها إبادة المدنيين بالجملة في كل منطقة من مناطق الجزائر،... و سياسيا لأنها تجعل من الوسطاء المؤيدين لفرنسا سفراء لها ينطقون بإسمها و يدافعون عن مصالحها بعد أن أصبحت فرنسا عاجزة عن أن تدافع عن نفسها بنفسها.." (30)، و من هذا المنطلق رأت مصر ضرورة تقديم الدعم السياسي للقضية الجزائرية، فكانت البداية مع الجانب الإعلامي وذلك من خلال صوت العرب بالقاهرة، هذه الإذاعة التي كان لها شرف بث أول بيان للثورة الجزائرية هو بيان أول نوفمبر 1954 وذلك على أمواج الأثير، هذا إلى جانب البيانات الأخرى التي كانت تصدر عن جبهة الجيش التحرير الوطني (31).

ومن المؤسسات المصرية كذلك التي لعبت دورا بارزا في الدعاية للقضية الجزائرية "جماعة الكفاح من أجل

تحرير الشعوب الإسلامية" التي كان يرأسها الشيخ الأزهري "دراز" و الشبان المسلمين التي كان رائدها المصلح و الداعية الشيخ أحمد الشرباطي, و كذلك مؤتمر الخريجين العرب الذي كان يرأسه الدكتور فؤاد جلال و الذي ساعد الأستاذ أحمد توفيق المدني من تأليف كتابه عن الجزائر(32).

لقد سمحت الحكومة المصرية لكل الشخصيات الوطنية من إستعمال أراضيها للنشاط السياسي قصد دعم القضية، حيث تم تكليف الأستاذ توفيق المدني بتجهيز نشرة إخبارية يومية عن حوادث الثورة التحريرية و توزيعها على كل الجرائد و الصحف ووكالات الأنباء(33).

ونظرا للصراع الذي كان قائما بين أجنحة الحركة الوطنية (الأحزاب السياسية الجزائرية آنذاك، خاصة و أن القضية الجزائرية في غنا عنها و بحاجة ماسة إلى توحيد

الصفوف، سعت مصر إلى توحيد هذه الإتجاهات من خلال عقد إجتماع بالقاهرة في 19 جانفي 1955 بمنزل السيد فتحي الذيب و قد حضره كل من الشيخ البشير الإبراهيمي عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذلك الشيخ الفضيل الورتلاني و أحمد بيوض عن حزب البيان و عن تيار مصالح الحاج أحمد مزغنة, و الشاذلي المكي, و عن اللجنة المركزية المنشقة عن حزب الشعب حسين لحول مع أمحمد يزيد و عن جيش التحرير الوطني أحمد بن بلة و محمد خيضر وحسين آيت أحمد, حيث إنتهى الإجتماع على توقيع ميثاق جبهة التحرير الوطني(34) الذي تم إذاعته من صوت العرب و لمدة ثلاثة أيام متتالية(35).

كما حاولت مصر تقريب وجهات النظر بين الأشقاء المغاربة حتى تسهل عملية الكفاح المسلحة و توحيد الصف المغربي في إطار التعاون العربي و لم الشمل، و ذلك من خلال عقد إجتماع موسع في 11 جانفي 1955 حضره عن

الجانب الجزائري أحمد بن بلة و محمد بوضياف و العربي بن مهيدي و حسين آيت أحمد و مثل الجانب المغربي علال الفاسي بحضور السيدين فتحي الذيب و عزت سليمان(36)، و لعبت مصر دورا رياديا على مستوى جامعة الدول العربية في التنسيق مع أمينها العام عبد الخالق حسونة وكذلك مساعده عبد المنعم مصطفى من أجل دعم القضية الجزائرية(37).

ومع بداية النصف الأول من عام 1956 حاولت فرنسا إختراق الدعم السياسي المصري للجزائر من خلال موفدها إلى القاهرة جوزيف بيجار قصد فتح مفاوضات مع الجانب الجزائري، و محاولة غي مولي كذلك في إجراء مفاوضات سرية مع الجزائريين في روما(38)، غير أن مصر بقيت مصرّة على دعم القضية الجزائرية عن طريق الضغط على السلطات الفرنسية و مواجهة مخططاتها

سياسيا خاصة محاولة فرنسا منح الجزائر نوعا من
الاستقلال الذاتي.

جاءت حادثة إختطاف زعماء الثورة أحمد بن بلة
ومحمد بوضياف ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد يوم 22
أكتوبر 1956، وكان موقف مصر من القضية قويا و سريعا
حيث قامت وزارة الخارجية المصرية باعلام كل السفارات
العربية والأجنبية بملايسات القضية، و أخبرت الأمين العام
للأمم المتحدة بذلك وطالبت منه التدخل للإفراج عن
الإختطاف الجزائريين، كما كلفت صوت العرب بشن حملة
دعاية كبيرة ضد فرنسا و العمل على رفع معنويات
المجاهدين، و بأمر من جمال عبد الناصر كلف الملحق
العسكري المصري في الرباط القيام بإختطاف بعض
الشخصيات الفرنسية بمراكش و الإحتفاظ بهم كرهائن إلى
غاية الإفراج عن الجزائريين(39).

كما أنها استطاعت عام 1957 التحضير لعقد المؤتمر الحضيبي بالقاهرة و الذي شارك فيه العديد من أعضاء الثورة و قادتها(40) ,و الذي تلاه في أول سبتمبر من نفس السنة المؤتمر الوطني الذي كانت جلساته سرية و حام أربعة أيام تناول وضع الثورة داخليا و خارجيا، و خرج بنتائج مهمة رأى المؤتمر ضرورة إبلاغها للرئيس المصري جمال عبد الناصر تقديرا منهم له في دعمه و التأييد اللامحدود للقضية الجزائرية، "و يعتبرونه صاحب الحق الأول في معرفة ما إستقر قرارهم عليه بالنسبة لمستقبل الشعب و الثورة الجزائرية"(41)، و قد وقفت مصر ضد كل المحاولات التدميرية للثورة الجزائرية و التي كان من ورائها بعض الإخوان المغاربة و التونسيين(42)، و بتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958(43)، كانت مصر وراء تدعيم الفكرة في حد ذاتها و من بين الدول الأولى التي إعترفت بها حيث تم إذاعة

برنامج الحكومة المؤقتة في أواخر شهر سبتمبر 1958 تمهيدا للإعلان عن قيام الحكومة(44).

وإذا كانت هناك بعض الإحتزازات من طرف السلطات المصرية تجاه هذه الحكومة فذلك يعود لعدم الثقة في رئيسها فرحات عباس لإعتباره رجلا دخيلا عن الثورة و لا يؤمن إلا بأنصاف الحلول، و مع ذلك إعترفت مصر بالحكومة المؤقتة و هذا ما جاء على لسان فتحي الذيب حيث قال للأستاذ أحمد توفيق المدني: "سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة.."(45).

و بعد تقهقر فرنسا على الصعيد العسكري و تغيير موازين القوة لصالح القضية الجزائرية، سياسي، أدركت فرنسا قوة الدعم المصري للجزائر لذا لجأت إلى الرئيس جمال عبد الناصر طالبة منه مساعدتها في إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، من خلال لقاء وزير خارجيتها

كريستان بينو مع جمال عبد الناصر، الذي طالب من الوسيط الفرنسي أن تفضي المفاوضات إلى حل مشرق يضمن للجزائريين حقوقهم الكاملة في السيادة على أرضهم شريطة أن تكون جبهة التحرير هي الممثل الشرعي و الوحيد للجزائريين(46).

وجاءت مرحلة ديغول التي تميزت بتصريح رئيسها حول حق الجزائريين في تقرير مصيرهم و إبداء رغبته في إجراء مفاوضات معهم، و كانت مصر سابقة في إعطاء رأيها حول عملية المفاوضات حيث قام الأستاذ المدني بإجراء مشاورات مع ممثلي الدول العربية بالقاهرة و الإتصال بالرئيس جمال عبد الناصر الذي وافق على ذلك شريطة أن تصب المفاوضات في قضية الإستقلال واللامشروط للشعب الجزائري(47).

الدعم المادي للقضية الجزائرية في صميم الانشغال

الإفريقي

من خلال مصر

اندلعت الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954، بعد أن أصبح العمل السياسي الداخلي عقيما بسبب الصراعات بين الأجندة داخل الحركة الوطنية التي أثرت سلبا على مسارها مع مطلع الخمسينات من القرن العشرين خاصة و أن القضية الجزائرية قطعت أشواطا كبيرة من خلال نضال الشعب الجزائري و كفاحه من أجل إسترجاع إستقلاله المغتصب، و كان لزاما عن مفجري الثورة البحث على قوة إفريقية عربية فاعلة وقادرة على دعم قضيتهم ماديا ومعنويا دون خوف أو تردد أمام القوة الفرنسية الدبلوماسية والعسكرية و من ورائها الحلف الأطلسي (48)، ووجد هؤلاء ضالتهم في مصر العربية فكانت قبلتهم الأولى، لدعمهم بالسلاح ذلك لأن إنطلاقة الثورة في حد

ذاتها إعتمدت على وسائل تقليدية و متواضعة و للمحافظة على إستمرارية الثورة التحريرية كان لزاما على مسؤولي الثورة أن يوفروا الوسائل الضرورية لهذه الغاية، و المتمثلة بالدرجة الأولى في الأسلحة و تغطية حاجيات المجاهدين الجزائريين و على هذا الأساس كان اللقاء بين فتحي الذيب و أحمد بن بلة قصد تحضير عمليات الإمداد بالسلح، و التخطيط لها و بحث الطرق و الوسائل الممكنة لتأمين وصول السلاح إلى الجزائر (49).

وكانت الخطة المسيطرة تعتمد على كل الطرق في الحصول على الأسلحة حيث كان الأسلحة تشتري من المهربين الدوليين عن طريق مصر و هم يقومون بعد ذلك بإيصالها إلى أماكن محددة داخل التراب الجزائري، في حالة فشل عملية من عمليات الشراء هاته يتم تزويد الجزائريين بالأسلحة من مخازن الجيش المصري (50).

و نظرا لقرب المسافة بين ليبيا و مصر , و كذلك الإستقرار الذي كانت تشهده ليبيا آنذاك، سمح للجزائريين إستعمال أراضيها لعبور الأسلحة الآتية من مصر و بمساعدة المصريين أنفسهم، هذا إلى جانب الطريق البحري حيث كانت الأسلحة و المؤونة الحربية تصل إلى الجزائر بإستعمال السفن المصرية(51)، من جهة و كذلك تأجير سفن أجنبية إذا إقتضت الضرورة لذلك(52)، و كانت عمليات إمداد جيش التحرير الجزائري بالأسلحة في بداية الأمر، تتم بواسطة السفن المصرية، ففي ليلة 5 إلى 6 سبتمبر 1955 أقلعت سفينة الإنتصار من مصر في إتجاه إحدى الموانئ الليبية الواقعة شرق طرابلس حيث أفرغت حمولتها ليتم نقلها بالشاحنات إلى مخازن سرية. و منها تدخل إلى الجزائر لتوزع على المجاهدين بعد أن يأخذ التونسيون كمية منها(53)، على إعتبار أن علاقتها مع فرنسا مازالت قوية و إلا كيف تم منحها الإستقلال.

وفي مارس 1955 تم شحن "اليخت دينا" بالسلاح إلى المجاهدين الجزائريين بعد أن تم تأجيرها من طرف مصر، خاصة وأن القيادة المصرية إستبعدت قضية شحن السفن المصرية لمالها من تأثير سلبي على سمعة مصر إقليميا و دوليا، في حالة إكتشافها من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية(54).

ومن السفن الأجنبية التي إشتهرت بحمل السلاح إلى الجزائر إلى جانب أليخت دنيا هناك "اليخت "نمو" و اليخت "جودهبوب" هذا الأخير هو الذي تمت بواسطته إيصال الأسلحة إلى الجبهة الغربية الجزائرية (55).

هذا إلى جانب السفينة الشهيرة "آتوس" (56) ,التي كانت محملة بالسلاح في إتجاه الجزائر، لكن الفرنسيين إكتشفوا أمرها، وهذا مادفعهم إلى تقديم شكوى شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية(57)

لم يتوقف الدعم العسكري المصري للجزائر بعد هذه الحادثة بل واصل الأشقاء العرب المصريون في عملية إمداد السلاح وهو الأمر الذي دفع بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب كل من بريطانيا و إسرائيل (58)، خاصة بعد إعلان الرئيس جمال عبد الناصر على تأميم القناة.

وقد تواصلت هذه العملية خلال النصف الأول من عام 1957، حيث تم شحن دفعات السلاح الموجهة للجزائر برا، عن طريق الحدود الليبية المصرية و الإعتماد في ذلك على بعض التجار الليبيين المختصين في عمليات تهريب الأسلحة حيث تم تسليم أول شحنة يوم 6 فبراير 1957 إلى المناضل أحمد محساس (59).

ونظرا لصعوبة وصول الأسلحة إلى الجبهة الغربية، بسبب تركيز فرنسا العسكري في حصارها على الجبهة

الشرقية باعتبارها المتنفس الوحيد للثورة و المنفذ الأساسي لوصول الأسلحة من الناحية الشرقية وكذلك بعد المسافة بين الشرق و الغرب الجزائريين وصعوبة المسلك إلى جانب قلة المواصلات بين الناحيتين، رأت القيادة الثورية آنذاك ضرورة الإعتماد على مصر بحرا قصد إيصال الأسلحة إلى وهران, فكانت عملية السفينة "خوان إيلوكاس الإسبانية" التي تم شحنها بالأسلحة من مصر يوم 2 جوان 1957، غير أن السلطات الإسبانية صادرت الشحنة بعد إكتشافها(60), ولم ينحصر الدعم العسكري في الأسلحة بل كانت القاهرة مركزا لتدريب الجزائريين على حرب العصابات ثم إيفادهم إلى الجزائر اللاتحاق بالثورة, و لكن الدعم العسكري لم يتوقف عند هذا الحد بل إستمرت العملية عبر الحدود الشرقية الجزائرية من 1957 إلى غاية 1959(61)، حيث خضعت فرنسا للأمر الواقع و آمنت تحت الضغط بحتمية الثورة الجزائرية.

الهوامش والإحالات

- 1- تأسس مكتب المغرب العربي في 16 فبراير 1947 بالقاهرة، و قد تضمن ثلاثة أقسام: القسم المراكشي و القسم التونسي و القسم الجزائري الذي يمثل حزب الشعب أنظر بالتفصيل: محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954. رسالة ماجستير. معهد التاريخ 1993/1994، ص 375.
- 2- علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الإستقلال، مطبعة الرسالة، مراكش، القاهرة 1948، ص 379.
- 3- بلقاسم، نفس المرجع، ص 376.
- 4- إدريس الرشيد: ذكريات، مصدر سابق، ص ص 101-103.
- 5- أنظر حول هذه القضية بالتفصيل، كاني جاك: مؤتمر المغرب العربي عام 1947، تعريب أمحمد بن عبود، المجلة التاريخية المغربية، العدد 25/26/27 جوان 1982، ص 11.

6- لجأ الأمير المغربي و زعيم ثورة الريف مع عائلته إلى القاهرة في 30 ماي 1947، بعد أن فشلت ثورته بسبب تحالف القوتين الإستعماريتين فرنسا و إسبانيا ضدها، أنظر في ذلك أمين سعيد، مصدر سابق، ص 216.

7- عبد الرحمان العقون: مصدر سابق، ص 56.

8- بلقاسم: مرجع سابق، ص 379.

9- ابن العقون: مصدر سابق، ص 56.

10- وافق كل ممثلي الأحزاب الوطنية في اللجنة على هذا الميثاق الذي أرفق بإمضاءاتهم، و قد تألف مكتب اللجنة من الشخصيات التالية: محمد عبد الكريم الخطابي رئيسا و أحمد عبد الكريم الخطابي وكيلا دائما و الحبيب بورقيبة أمينا عاما وأحمد أحمد بن عبود أمين المالية، أنظر بالتفصيل: - إدريس الرشيد، مصدر سابق، ص ص 139-141.

11- من بين هؤلاء أحمد بن بلة الذي تولى مهمة المكتب العسكري بالقاهرة و محمد خيضر التي أوكلت له مهمة المكتب السياسي. أنظر

- في ذلك أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات) الجزء 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص 119.
- 12- المقصود هنا هي ثورة 23 جويلية 1952 التي قام بها الضباط الأحرار و منهم بطل الأمة العربية آنذاك جمال عبد الناصر.
- 13- إذاعة صوت العرب بالقاهرة.
- 14- حسبما ذكره الأستاذ أحمد توفيق المدني، أن الوفد الجزائري كان يتكون من السادة: أحمد بن بلة و محمد خيضر و أحمد يزيد و حسين الأحول، أنظر المدني، المصدر السابق، ص 18.
- 15- مجلة الجمهور الأوراسي، العدد 27، بتاريخ أكتوبر، قسنطينة 1992، ص 133.
- 16- المدني: المصدر السابق، ص 18.
- 17- الجمهور الأوراسي، مرجع سابق، ص 144.
- 18- بوطمين الجودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر 1987، ص 18.
- 19- نفس المصدر، ص 17.

- 20- بوطمين، مصدر سابق، ص 19.
- 21- نفسه، ص 11.
- 22- محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر 1991، ص 67.
- 23- بوطمين، مصدر سابق، ص 14.
- 24- عد إلى نص بيان أول نوفمبر.
- 25 - مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا و خارجيا على غرة نوفمبر، قسنطينة، دار البحث 1983، ص 94.
- 26- مصطفى بوطورة: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية 1962/1954، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر.
- 27- حول حيثيات الموضوع، عد إلى: بوطورة، مرجع سابق.
- 28- المدني، حياة كفاح، مصدر سابق، ص 18-19.
- 29- مسعود مجاهد: الجزائر عبد الأجيال، دار الأيتام الإسلامية المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، ص 41.

30- كان على رأس هذه الإذاعة أحمد سعيد أنظر، فتحي الذيب،

مصدر سابق، ص 77.

31- المدني: حياة كفاح، مصدر سابق، ص 153.

32- عن هذه المؤسسات أنظر المدني، مصدر سابق، ص

147/146.

33- ذكر أحمد توفيق المدني يقول: "أن الدكتور فؤاد جلال طلب

إلي بغاية الإلحاح أن يكتب كتابا عربيا، مختصرا عن الجزائر في

ماضيها و حاضرها و وصف بلادها و ثروتها ثم الإعلام عن

الإستعمار الفرنسي و عن الثورة و حوادثها و نظامها و منهاج

جبهة التحرير، أنظر المدني: مصدر سابق، ص 153.

34- أنظر نص وثيقة الميثاق في كتاب فتحي الذيب،

المصدر السابق، ص 644.

35- فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 77.

36- نفس المصدر، ص 73.

37- من بين النقاط الساسية التي عرضها الجانب المصري على الأمين العام للجامعة العربية هي "الإستمرار في بذل الجهد لتكوين اللجنة الممثلة لجبهة التحرير الجزائرية لدى الجامعة العربية"، أنظر الذيب، مصدر سابق، ص75.

38- حول موضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية أنظر بالتفصيل بن يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 .

39- الذيب، مصدر سابق، ص ص 271-272.

40- حول قائمة المشاركين في مؤتمر 1957، أنظر: فتحي الذيب، المصدر السابق، ص ص 343-344.

41- حول هذا المؤتمر أنظر بالتفصيل الذيب، نفس المصدر، ص 355.

42- لقد سعى كل من الملك المغربي الحسن الثاني و الرئيس التونسي بورقيبة و بمعية من فرنسا و حلفائها على إيقاف الحرب الدائرة داخل الجزائر لصالح فرنسا و هذا يدخل في إطار تطويق

فرنسا للثورة خاصة من الحدود الشرقية و الغربية. أنظر الذيب،

مصدر سابق، ص ص 362-363.

43- سبق الإشارة إلى أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى، المصدر:

فتحي الذيب، ص ص 389-390.

44- الذيب، نفس المصدر، ص 390.

45- فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 400.

46- نفس المصدر والصفحة.

47- نفسه، ص 447.

48- في هذه الفترة كانت فرنسا عضوا في الحلف الأطلسي الذي

دعمها ماديا و معنويا ضد القضية الجزائرية و التي إعتبرها قضية

فرنسية، أنظر بالتفصيل ،حمدي حافظ: المشكلات

العالمية..، مصدر سابق، ص 755

49- فتحي الذيب: جمال و الثورة، مصدر سابق.

50- أنظر الملاحق الخاصة، بالبيان التفصيلي للأسلحة التي كانت

تزود بها مصر الجزائر، في كتاب فتحي الذيب، المصدر السابق.

51- من بين أشهر هذه السفن سفينة "الانتصار".

52- فتحي الذيب، مصدر سابق.

53- نفسه.

54- نفسه.

55- نفسه.

56- سفينة آتوس كان يقودها القبطان "بازيل موزس" القبرصي

الأصل، و يحمل الجنسية اليونانية، و قد تمكنت منها السلطات

الفرنسية في 17 أكتوبر 1956، وكانت سببا من الأسباب التي أدت

بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر أنظر بالتفصيل،

فتحي الذيب: المصدر السابق، ص 250.

57- فتحي الذيب، نفسه، ص 260.

58- العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

59- حول هذه الأسلحة أنظر ، ، فتحي الذيب المصدر نفسه ، ص

330

60- حول تفاصيل عملية السفينة "خوان إيلوكاس" أنظر فتحي

الذيب، نفس المصدر، ص 336.

61- أغلبية الجزائريين الذين تدربوا في المعسكرات المصرية كانوا

من الطلبة و كان تجميعهم بمعسكر الحرس الوطني بجسر(كوبري)

القية، كما كانت دورة التدريب تدوم ثلاثة أشهر، و بعدها ينقلون

مباشرة إلى الجزائر للإلتحاق بالثورة.

ملامح الدور الإفريقي في مؤتمر باندونغ 1955

ملاح | الدور الإفريقي في مؤتمر باندونغ 1955



نظرا لأهمية النضال السياسي بالنسبة للقضية الجزائرية، رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة التركيز على هذا الجانب اعتمادا على الدول الأفرو آسيوية على اعتبار أن القضية الجزائرية هي قضية أفرو آسيوية بالدرجة الأولى، هذا إلى جانب أن جبهة التحرير أدركت تمام الإدراك أن تدويل قضيتها ليس بالأمر الهين، بل يتطلب مجهودات كبيرة من العمل الدبلوماسي على الساحة الدولية، والإفريقية والعربية و بالتالي لابد من إيجاد قوة فاعلة تقف وراءها، و على هذا الأساس وجدت ضالتها في الدول الأفرو آسيوية بحكم الروابط التاريخية المشتركة بينها في النضال من أجل التحرر من ظاهرة الاستعمار

لكونها ظاهرة عالمية عانت منها الشعوب المهضومة الحقوق.

هذه الأخيرة أقمحت نفسها في المحافل الدولية رافعة صوت الشعب الجزائري و مدافعة عن قضيته، متحدية بذلك الحلف الأطلسي و من يدور في فلكه، فكانت البداية مع مؤتمر باندونغ عام 1955، و أول خطوة على درب منظمة الأفرو-آسيوية، حيث كان للقضية الجزائرية مكانتها الخاصة بين دول و شعوب هذه المنظمة، ثم جاءت مرحلة هيئة الأمم المتحدة و مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، و دور ممثلي الدول الأفرو آسيوية في إقناع العديد من الدول الأجنبية بأحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره، و استرجاع إستقلاله، خاصة و أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها "يشكل شرطا لوجود بدونه لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية، و أن أي تدبير فيه ضغط على أية دولة

تمارس حقها السيادي يشكل إنتهاكا صارخا لحق الشعوب
في تقرير مصيرها..."(1).

لتأخذ القضية الجزائرية بين دول الكتلة الأفرو
آسيوية بعد ذلك مكانتها الطبيعية وبالتحديد عند تجسيد حركة
عدم الإنحياز ميدانيا ,حيث أصبحت القضية نقطة أساسية
في كل مؤتمرات الحركة.

المحطة الأولى للبعد الإفريقي للقضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955

تبنت الدول الأفرو آسيوية القضية الجزائرية ,حيث
كان لمصر بالدرجة الأولى دور كبير في جر الدول
المشاركة في مؤتمر باندونغ إلى تأييد القضية الجزائرية،
خاصة وأنه لم تمض بضعة أشهر عن إنطلاق ثورة أول
نوفمبر 1954 حتى شاركت الجزائر في هذا المؤتمر

الدولي بوفد ملاحظ، و كان هذا أول حضور جزائري في الميدان الدولي(2).

لقد مهدت الظروف كل السبل لجبهة التحرير الوطني لإنجاح العملية حيث قامت بحملة دعائية واسعة النطاق في صفوف المؤتمرين لصالح القضية الجزائرية، و هذا القبول المبدئي من طرف الوفود المشاركة كان وراء تكوين وفد موحد يمثل شمال إفريقيا ويتمتع بصفة ملاحظ و يضم جبهة التحرير الوطني عن الجزائر، و حزب الإستقلال عن المغرب الأقصى و الحزب الحر الدستوري التونسي عن تونس(3).

هذه الأرضية الدولية التي مهدت للقضية الجزائرية ساعدت على إمتداد آفاق نشاط جبهة التحرير الوطني على المستوى الخارجي في تدويل القضية الجزائرية، من ذلك الساحة الإفريقية و إخراجها من الإطار الذي حاول

الإستعمار الفرنسي أن يوهم الشعوب و دول العالم به و هو الإطار الفرنسي(4)، حيث بعث قادة الثورة في الداخل إلى أعضاء الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني، يطلبون منهم السعي من أجل عرض القضية الجزائرية أمام مؤتمر باندونغ و قد حددت لهم النقاط التي من الضروري و الواجب طرحها كما يلي:

1- تدويل القضية الجزائرية، و إخراجها من دائرة المحيط الفرنسي.

2- ضرورة ربط القضية الجزائرية بقضية الشعبين الشقيقين التونسي و المغربي.

3- محاولة طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة(5).

وإلى جانب هذه المطالب الجزائرية، فقد قدم وفد المغرب العربي المشترك بإسم دوله الثلاثة مذكرة خاصة بالقضية الجزائرية، إلى جانب تدخل ممثل جبهة التحرير

أحمد يزيد في المؤتمر، حيث أعطى صورة مفصلة عن
الوضعية في الجزائر (6) .

" إن توصل الشعوب المستعمرة قديما إلى
الإستقلال وجد رمزة في مؤتمر باندونغ، و كانت الدول
الآسيوية الخمسة المؤلفة للكتلة المسماة كتلة كولومبو
مسؤولة عن تنظيم هذا المؤتمر، فمن 28 أفريل إلى 2 ماي
1954 إلتقى رؤساء وزراء الهند وباكستان وسيلان و
بورما و أندونيسيا في جزيرة سيلان لدراسة عدة قضايا منها
قضية الهند الصينية، و محاولة إنشاء نوع من جبهة آسياوية
محايدة بالرغم من حضور باكستان(7).

وإنطلاقا من روح المسؤولية التي حذت بهؤلاء
الرؤساء خاصة بعد توقيع المعاهدة التي كانت وراء ظهور
منظمة حلف جنوب شرقي آسيا، إلى عقد إجتماع جديد و قد
أخيرت أندونيسيا لتكون مقرا للاجتماع (8)، حيث قرر

المجتمعون فيه توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يعقد في أندونيسيا خلال شهر أبريل عام 1955، ويضم الدول الإفريقية و الآسيوية الرافضة للهيمنة الإستعمارية، و قد وجهت الدعوة إلى خمس و عشرين دولة، بالإضافة إلى الدول الخمسة و كانت الدول العربية التي حظيت بالدعوة هي مصر و ليبيا و العراق و لبنان و الأردن و سوريا والمملكة العربية السعودية و اليمن، إلى جانب دول إسلامية منها تركيا و إيران و أفغانستان (9).

لقد إتسعت قائمة الدول المشاركة في هذا المؤتمر الدولي آسيويا و إفريقيا، فإلى جانب الدول العربية والإسلامية، هناك كامبوديا و لاوس و الفيتنام و تايلاندا و الفلبين والنيبال والصين و اليابان و كذلك الحبشة و ليبيريا و السودان (10).

وإذا كان الإتفاق بالإجماع على أن يكون تاريخ
ومكان إنعقاد المؤتمر محددا و هو شهر أفريل في باندونغ،
إلا أن جدول الأعمال لم يضبط بل بقي بالنسبة للمشاركين
غامضا عدا كونه كان مؤتمرا ضد الإستعمار و التمييز
العنصري، هذا إلى جانب تأكيده على ضرورة المعونة
الفنية و الإقتصادية و التعاون الثقافي، و ضد سياسة فرنسا
في كل من تونس و الجزائر و المغرب الأقصى (11).

لقد إستغل الوفد الجزائري المؤتمر و راح يرفع
صوت الشعب الجزائري المضطهد ، خاصة بعد تدخل
الرئيس الهندي جواهر لال نهرو الذي طالب بأن تكون
الكتلة الأفر-آسيوية قوة دولية ثالثة تشجع التعايش بين الكتلة
الشرقية والكتلة الغربية، مركزا في ذلك على شجب
الإستعمار بجميع مظاهره، و إحترام حق كل أمة في الدفاع
عن نفسها إنطلاقا من مبادئ هيئة الأمم المتحدة (12).

هذا إلى جانب أن الدول الآفر-آسيوية الحديثة العهد بالاستقلال قامت بهذه المحاولة قصد فتح المجال أوسع لنصرة الدول التي مازالت تئن تحت وطئة الإستعمار و منها الجزائر، و كذلك قصد "وضع أسس مشتركة لتحريرها الكامل من التبعية السياسية والإقتصادية"(13)، كما أدان المؤتمر و بشدة الكتلتان الكبيرتان، رغم إعتدال أجواء المؤتمر، و خلص إلى أن الإختلاف في العقائد و النظم الإجتماعية لا يمنع من الوصول إلى التفاهم بين الدول، وقد إنتهى بمقرراته العشر، التي إعتبرت أساسا و منطلقا لسياسة دول عدم الإنحياز، و نبهت الدول الكبرى الإتحاد السوفييسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى تنامي قوة العالم الثالث و قضاياها المصيرية المعاصرة و منها القضية الجزائرية (14).

إن مؤتمر باندونغ بآندونيسيا كان بمثابة الأرضية التي وضعتها الدول الأفرو آسيوية لطرح قضايا العالم

الثالث ومنها القضية الجزائرية في المحافل الدولية، لذا كان أول مؤتمر حضرته الجزائر، و الذي إنطلقت منه لتحقيق الخطوة الثانية و هي منابر الأمم المتحدة و قد سلكت جبهة التحرير الوطني من خلال وفدها في باندونغ (15)، مسلك تدويل قضية الجزائر في الإطار العربي كمرحلة أولى هو الإطار الإسلامي كمرحلة ثانية، ثم الإطار الإفريقي الآسيوي كمرحلة أخيرة لأنها أساسية ولكونها تضم نسبة كبيرة من دول العالم.

وقد لعبت الوفود المشاركة دورا كبيرا في تضافر جهود ممثلي المغرب العربي و بمساعدة منها على نشر فكرة التضامن والتآخي مع الثورة الجزائرية على المستوى الإفريقي والآسيوي وذلك بعد بضعة أشهر من إندلاعها، لتنتشر هذه الفكرة لدى الدول الإسلامية الفاعلة المشاركة في المؤتمر (16).

ومن خلال هذا الدعم الأفرو آسيوي، إفتكت القضية الجزائرية من المؤتمرين ورقة ضغط لصالحها في أطرها السابقة الذكر، و بالتالي صادق هذا المؤتمر التاريخي الذي ناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها على القرار المتعلق بشعوب شمال إفريقيا و مما جاء فيه ما يلي: "نظرا للحالة غير المستقرة في بلاد شمال إفريقيا و التي هي نتيجة عدم الإعراف لسكان هذا الشمال الإفريقي بحقهم في شأن تقرير مصيرهم، فالمؤتمر الإفريقي- الآسيوي يعلن تأييد شعوب الجزائر و المغرب و تونس للإحراز على حقهم في تقرير مصيرهم، و التمتع بالإستقلال، و المؤتمر يلح على الحكومة الفرنسية لكي تجد بسرعة حلا سليما لهذا المشكل"(17).

وبفضل المساعدة المعنوية التي أبدتها الدول الأفرو آسيوية للقضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ، و العمل الجبار الذي قامت به الدول المشاركة في الكواليس،

إستطاعت أن تصل القضية الجزائرية إلى مبتغاها، من خلال إستجابة هذا المؤتمر لطلب الوفد الجزائري، حيث تم تسجيل ملاحظة عن المغرب العربي جاء فيها مايلي: "إن هناك تنكرا في شمال إفريقيا لحقوق الشعوب في التدريس بلغتها الخاصة، و طبقا لثقافتها.." (18)، كما أكد المؤتمر مرة أخرى تأييده لشعوب المغرب العربي في كفاحها ضد الإستعمار الفرنسي مركزا في نفس الوقت على مبدأ حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن جهة أخرى طالب المؤتمرون الحكومة الإستعمارية الفرنسية بالبحث الحثيث قصد التوصل إلى تسوية سلمية و عادلة لجميع قضايا المغرب العربي دون تماطل (19)

لقد مكن ممثلوا الكتلة الأفرو آسيوية الوفد الجزائري في هذا المؤتمر و بفضل نشاطه الحيوي ومساعدة الوفود

العربية له من شرح القضية الجزائرية وخلفيات الصراع بين الجزائر والإستعمار الفرنسي، أمام الوفود المشاركة من إفريقيا وآسيا ووجدوا لدى أغلبية الدول خاصة الإفريقية المستقلة ومسلمي آسيا تفهما كبيرا و إستعدادا كاملا لدعم القضية الجزائرية (20).

وبذلك توجت هذه المجهودات و الطرق الدبلوماسية المنتهجة بنتائج إيجابية دعمت موقف القضية الجزائرية دوليا، حيث تقدمت أربعة عشر دولة 14 إفريقية و آسيوية في عام 1955 بطلب للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة في جويلية 1955، تضمن إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها على أساس مبدء حق تقرير مصير الشعوب (21).

لقد أظهر أول مؤتمر للكتلة الأفرو آسيوية، الموقف التضامني و المساندة القوية و الدور الريادي الذي لعبته

وفود الدول المشاركة في دعم القضية الجزائرية، حيث
إعترف كل المؤتمرين بجهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا
وحيدا للشعب الجزائري، و هو ما دفع بعدد كبير من الدول
التي شاركت في المؤتمر بالمطالبة ب إدراج قضية الشعب
الجزائري في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم
المتحدة (22)، كما سبقت الإشارة إليه.

وبالتالي حققت القضية الجزائرية إنتصارا كبيرا في
المؤتمر، حيث إرتفعت الأصوات المدافعة عنها، مؤكدة
على مساندتها المطلقة للمذكرة التي قدمها وفد جبهة
التحرير(23)، وقد عبر البيان الختامي الذي صادقت عليه
الدول المشاركة بالإجماع عن تأييدها لحقوق الشعب
الجزائري، و كذا كلا من المغرب الأقصى وتونس في
تقرير المصير و الحق في نيل الاستقلال(24).

وإذا كانت القضية الجزائرية قد لقيت صدى كبيرا من طرف الدول الإفريقية و الآسيوية المشاركة في المؤتمر، فإن الفضل يعود بالدرجة الأولى إلى الدول العربية و على رأسها مصر والمملكة العربية السعودية، و هو الأمر الذي جعل الدول الأفرو-آسيوية تطالب بتعجيل تسجيل القضية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة رسمية (25).

هذا الإنتصار السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية، على المستوى الدولي رفع من معنويات مجاهدي الثورة داخليا، وترجم على الفور ميدانيا من خلال هجمات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، التي كان لها صدى كبيرا في الخارج، فكانت الهجمات في حد ذاتها تهدف إلى إخراج الحرب من محيطها الفرنسي إلى محيطها العالمي و الدولي، والإفريقي دليلا قاطعا على قوة الثورة التحريرية و مسعاها في تحقيق إستقلالها الذي طالبت به في

مؤتمر باندونغ، لتثبت للعالم شرعية الشعب الجزائري في مطالبه المصيرية (26).

لم تكن حيثيات مؤتمر باندونغ و لا الدول المشاركة فيه و لا حتى مقرراته و نتائجها غائبة عن فرنسا و حلفائها، خاصة بعد مشاركة الوفد الجزائري في أول محفل دولي له، لذا خشيت السلطات الإستعمارية الفرنسية أن يكون لمؤتمر باندونغ صدى عالميا من شأنه أن يعرف بالقضية الجزائرية و هو ما لم تكن ترضاه، خاصة بعد أن أثير فيه و بشكل واضح موضوع مناهضة الإستعمار، وبعد أن أخذت القضية الجزائرية قسطها الوافر من المناقشات بل حتى بالنسبة لمقرراته. و من جهة أخرى كانت تخشى من توسيع جبهة الكفاح المسلح من خلال تعبئة كل فئات المجتمع الجزائري بعد إنتشار خبر هذا الإنتصار الذي تحقق بعيدا عن الجزائر (27).

كان رد فعل السلطات الإستعمارية الأسراع في القيام بعمليات إعتقال واسعة في صفوف الوطنيين من السكان، الهدف منها بالدرجة الأولى هو تقزيم هذا الإنتصار الدبلوماسي و محاولة إفراغه داخل الجزائر من محتواه الإيجابي، ومحاولة منها أن تثبت بدورها أنها سيدة الموقف، و أن القضية الجزائرية ليست قضية بل هي مشكل فرنسي داخلي (28)، لكنها لم تفلح في مسعاها بل زاد الثورة قوة المتحدة مع أول فرصة مواتية.

وبهذا الإنتصار، جسد مؤتمر باندونغ 1955 عدالة القضية الجزائرية وتأييد كفاح الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، و من جهة أخرى أثبت هذا الأخير إرادة الشعوب في النضال من أجل حريتها و إستقلالها (29).

الهوامش والإحالات

- 1- عمر إسماعيل سعد الله: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في ميثاق و أعمال منظمة الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد الحقوق و العلوم الإدارية، الجزء الثاني، أكتوبر 1984، ص360.
- 2 - جريدة المجاهد، مصدر سابق، 1 جوان 1956، ص16.
- 3- جريدة المقاومة، مصدر سابق، العدد 1125، عام 1957، ص6.
- 4- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الأول، المنظمة الوطنية للمجاهدين، قصر الأمم من 8 إلى 1984، التقارير الجهوية لولايات الشرق الجزائري.
- 5 - الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، المجلد1.
- 6 - جريدة المقاومة، المصدر السابق الذكر لعام 1957، ص6، لكن الشهادات المعاصرة أكدت أن السيد امحمد يزيد كان مريضا منعيه وان السيد الشاذلي المكي هو الذي طرح القضية في المؤتمر، وقد

ذكر لنا خالد ابن الشاذلي في حديث عن نشاط أبيه من خلال مآثره أبوه من وثائق على أن الفضل يعود لأبيه في طرح القضية الجزائرية .

7- نور الدين حاطوم: قضايا عصرنا منذ 1945، دار الفكر، دمشق 1972، ص391/392

8- نفسه.

9- هناك دول إسلامية أخرى شاركت في المؤتمر و كان لها هي الأخرى دور فيه، نفس المرجع.

10- حاطوم، نفس المرجع السابق، ص392.

11- نفسه.

12- نفسه.

14- نفسه.

15- حاطوم: مرجع سابق، ص637.

16- لقد أرسلت جبهة التحرير الوطني الجزائري كل من السادة أمحمد يزيد و حسين آيت أحمد إلى هذا المؤتمر التاريخي لتمثيل

الشعب الجزائري, في حين كان السيد الشاذلي المكي ممثلا عن الاتجاه المصالي.

17- حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق و الصحافة و الإعلام، مجموعة من الأساتذة، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986، ص213-214.

18- جريدة البصائر، العدد317، بتاريخ 29 أفريل 1955 "يوميات الأزمة".

19- الجنيدى .. حوار حول الثورة، مصدر سابق، ص214.

20- نفسه.

21- نفسه.

22- نفسه.

23 -الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء2، المجلد1،

التقارير الجهوية لولايات الغرب

24- لقد سبقت الإشارة إلى بنود هذه المذكرة التي تقدم بها وفد

جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ.

- 25- جريدة المقاومة، مصدر سابق، عام 1957.
- 26- الملتقى الوطني الثاني حول كتابة تاريخ الثورة، ج2، م1،
التقارير الجهوية لولايات الشرق.
- 27- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، م1، التقارير
الجهوية لولايات الشرق.
- 28- محمد الطاهر الأطرش: "المعتقلات و السجون الإستعمارية"،
الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، م2، ص79.
- 29- نفسه.
- 30- بهي الدين زيان: الجزائر أرض المعارك، دار الكتاب
المصري، 1958، ص158.

الدور الإفريقي في هيئة الأمم المتحدة 1955-1962

الدور الإفريقي في هيئة الأمم المتحدة 1955-1962

ظهر البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، من خلال طرح الكتلة الإفريقية للقضية مدعمة من طرف الكتلة الآسيوية على أكبر هيئة دولية هي هيئة الأمم المتحدة، و إن كان ذلك يعود للجهود التي بذلتها جبهة التحرير الوطني الجزائرية، من أجل تدويل كفاحها ضد الإستعمار الفرنسي، فهو أساسا يرجع فيه الفضل للدول العربية الشقيقة، المنتمية إلى الكتلة الأفرو آسيوية حيث وجهت حكومة المملكة العربية السعودية باعتبارها عضوا في الكتلة نداء إلى مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة، تطالبه بالإسراع في مناقشة الموقف في الجزائر الذي يعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين (1).

دور الكتلة الإفريقية في دورة عام 1955:

لقد كانت المحاولات الأفرو آسيوية لتدويل القضية الجزائرية تسير سيرا نسبيا مع أوائل عام 1955، و هو ما جعل نداء المملكة العربية السعودية على اعتبارها العضو البارز من الكتلة الأفروآسيوية لم يجد صدا بين الدول الأعضاء في الهيئة الدولية ما عدا الإتحاد السوفياتي و إيران اللتين أيدتا نداء السعودية، و بما أن فرنسا كانت الطرف الثاني المعني بالنزاع، و هي عضو في مجلس الأمن، عارضت النداء الذي لم يتمكن في حقيقة الأمر من الصمود أمام رفض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (2).

و في شهر أفريل عام 1955 حضرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية ممثلة في شخص أحمد يزيد في مؤتمر باندونغ بايعاز عربي، حيث تم فيه مطالبة الدول المشاركة

بتقديم طلب رسمي إلى هيئة الأمم المتحدة بشأن مناقشة القضية الجزائرية و إعطاء أهمية لحق تقرير المصير غير المعترف و تطبيق حق تقرير الذي تعترف به الأمم المتحدة (3).

إن أول تأييد للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي، هي مذكرة الأربعة عشر دولة التي وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 26 جويلية 1955، و ذلك بعد ثلاثة أشهر فقط من إنعقاد مؤتمر باندونغ، تطلب فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في خريف عام 1955، و قد تسلم أمينها العام المذكرة بتاريخ 29 جويلية 1955 (4).

وقد ظهرت الكتلة العربية بقوة في هذا الموقف المؤيد للقضية الجزائرية وهي مصر و ليبيا و لبنان و

سوريا و المملكة العربية السعودية واليمن، التي أكدت كلها على إحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، و هو مبدأ من مبادئ الهيئة الدولية، وأن أي تقصير في تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره سيهدد السلام و الأمن الدوليين (5).

كما رأت الدول العربية ضرورة الإعتماد على دعم الدول الصديقة في مطلبها، و بالتالي تدعم موقفها المؤيد للقضية الجزائرية بإيران وأفغانستان و باكستان و الهند و أندونيسيا و بورمانيا وتايلاندا، لتتوج هذه الجهود في الهيئة الأممية ببيان مشترك خاص بالقضية الجزائرية، فكان بالنسبة لها دعما سياسيا قويا زاد من عزيمة الجزائريين في الجهاد من أجل الإستقلال (6).

"و إذا كان تدويل القضية الجزائرية هدفا من أهداف جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي، فإنه بالمقابل

يشكل بالنسبة لفرنسا خطرا جسيما عليها، و هذا ما جعلها ترمي بكل ثقلها في المعركة لإبقاء القضية الجزائرية داخل الإطار الإستعماري ومعالجتها على أساس أنها قضية داخلية"(7).

بتوالي الأحداث وسرعتها بعد هجومات 20 أوت 1955 على مستوى الجبهة الداخلية، تأكد منعطف التحذير الحقيقي للثورة الجزائرية، من خلال الإقبال الجماعي عليها، فبعد شهر واحد على هذه الأحداث، طالب خمسة عشر بلدا من الكتلة الأفروآسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة يوم 20 سبتمبر عام 1955(8).

وبعد مداولات إستمرت من 27 إلى 30 سبتمبر من نفس العام إنتصر المطالبون بتسجيلها، و إن كان ذلك قد تم بأغلبية صوت واحد، إلا أنه كان إنتصارا كبيرا إذا ما قيس

بمفعوله المعنوي و بمقاييس الحرب النفسية، خصوصا و أنه جاء بعد مشاركة الجزائر في مؤتمر باندونغ، و بالتالي برهنت الكتلة الأفرو آسيوية على تضامنها مع القضية الجزائرية من خلال دورها البارز في العملية نفسها(9).

لقد كانت فرنسا على دراية كاملة بدعم الكتلة الأفرو آسيوية للقضية الجزائرية، لذا راحت تعتمد على حلفائها في إجهاض كل المحاولات الرامية إلى دعم القضية، حيث ضببطت عددا من الإتصالات عن طريق وزير خارجيتها السيد بينو في عهد حكومة غي موللي، مع عدد من الدول الهدف منها هو عزل الثورة الجزائرية دوليا و فك كل أنواع التضامن معها، من خلال مؤتمر باندونغ و موقف الأمم المتحدة (10).

لقد كانت أمريكا و أنكلترا من الدول الأوروبية الكبرى السباقة إلى دعم الموقف الفرنسي والوقوف ضد

طلب الكتلة الأفر-آسيوية حول إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة، و كان هذا القرار ضد توصية لجنة التوجيه مما أدى بإنسحاب مندوبيها من جلسات الهيئة احتجاجا على ترسيم طلب الإدراج، الذي إعتبرته تدخلا في شؤونها الداخلية، و ندد وفدها بموقف الكتلة الأفر-آسيوية، و اعتبر مؤتمرهم مخالفا لقانون هيئة الأمم المتحدة الذي يمنع التدخل في أمور البلاد الداخلية، و هذا مطابق لتصريح السيد إدغار فور رئيس الحكومة الفرنسية (11).

لقد تمكنت الكتلة المدعمة لموقف فرنسا رفض الطلب بعد نقاش حاد، جاء على أساس أن القضية تتعلق بالشؤون الداخلية الفرنسية لكن التيار المدعم للقضية الجزائرية و من ورائه العرب تمكن من التأثير في المداولة، ورفض المشروع الخطير الذي تقدمت به بعض دول أمريكا اللاتينية، و الذي مرده المطالبة بحذف القضية الجزائرية من جدول أعمال الجمعية العامة كله، و بالتالي الوصول إلى

قرار وسط بالإجماع، ينص على أن الجمعية العامة تقرر عدم الإستمرار في مناقشة هذا البند في جدول أعمالها، و لذا فهي تتوقف عن مناقشته (12). ، لكن وفد جبهة التحرير الوطني و من ورائه الوفود العربية و الأفرو- آسيوية، تمكن من تحقيق أول إنتصار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر، هذه الأخيرة رفضت جملة و تفصيلا التوصية التي تقدمت بها لجنتها التوجيهية المتحيزة لفرنسا، وقررت إدراج موضوع القضية الجزائرية في جدول أعمالها بأغلبية ضئيلة (13).

وبذلك تم التسجيل الرسمي للقضية في 1 أكتوبر 1955 بأغلبية ثمانى وعشرين 28 صوتا مقابل سبع و عشرين 27 صوتا، وقد جرت عملية التصويت على النحو التالي:

- 1 - الدول المعارضة لتسجيل القضية الجزائرية هي: فرنسا - هايتي - لوكسمبورغ زيلاندة الجديدة - النرويج - أنكلترا - الولايات المتحدة الأمريكية - الشيلي.
- 2 - الدول الممتنعة عن التصويت هي: الصين - أثيوبيا.
- 3- الدول المؤيدة لتسجيل القضية الجزائرية هي: مصر - المكسيك - بولندا - تايلاندا - الإتحاد السوفياتي.

ورغم أن القضية عرضت على هيئة الأمم المتحدة لأول مرة، فإنها لم تحظ بالنقاش الوافي، و مع ذلك، كان طرحها على طاولة المناقشة عبارة عن إنتصار معنوي للشعب الجزائري، و فرصة سانحة لتعريف الرأي العام العالمي بالقضية الجزائرية (14).

و هو ما لم تكن ترضى به فرنسا، التي إمتنع ممثلها السيد بيناي عن المشاركة و انسحب من الجلسة على إعتبار أن القضية الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية، و هذا

الموقف أدى في 23 نوفمبر عام 1955 ببعض الدول الأمريكية، و هي كوبا و الشيلي و الإكوادور و كولومبيا إلى تقديم إقتراح يقضي بشطب القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة العاشرة، أما ممثل الهند السيد كريشنا فقد قدم عريضة بتاريخ 25 نوفمبر 1955 يطلب فيها إلغاء القضية من جدول الأعمال و إرجائها إلى دورة أخرى (15)، و هو الأمر الذي سمح فيما بعد للوفد الفرنسي من الرجوع إلى مقعده في 29 نوفمبر 1955، عندما قررت الجمعية العامة سابقا في 25 نوفمبر عدم الإستمرار في المناقشات، و وافقت على هذا الطلب القاضي بإرجاء القضية إلى دورة أخرى، مع الإحتفاظ بحق طرحها من جديد و ذلك حسب الظروف المتاحة (16).

لم يكن من السهل على فرنسا هضم ما حدث في هذه الدورة نظرا لصلابة موقف الكتلة الأفرو آسيوية، رغم أنها حققت ما كانت تريده من خلال لجنة التوجيه (17)، لتأتي

تأكيدات السيد "مرفي ألفان" مندوب فرنسا معتمدا على المادة الثانية من ميثاق الهيئة الأممية التي تمنع الأمم المتحدة من مناقشة القضايا الداخلية لفرنسا ما دامت الجزائر جزءا لا يتجزء من فرنسا و أن الجزائريين مواطنون فرنسيون (18)، و في هذا المجال أشار المندوب الفرنسي قائلا: "إن جميع الدول التي كان لها كيان دولي قد إعترفت بحق فرنسا في ضم الجزائر منذ القرن التاسع عشر..." (19)، و حذر من أنه إذا كان للأمم المتحدة حق مناقشة جميع مسائل الحدود التي نتجت بعد الحرب، فلن يكون هناك شعور بالأمن داخل حدود أية دولة من الدول الأعضاء، معلنا أنه لا توجد أمة جزائرية لها كيان منفصل عن الأمة الفرنسية و بالتالي ليس هناك حق في تقرير المصير (20)

كما كان الحال فإن موقف الوفد الفرنسي لقي تأييد كل من السادة بريسون ديكسون ممثل إنكلترا، و

ليسلي مونرو عن نيوزيلاندا، و كابوت لودج عن الولايات المتحدة الأمريكية و أرست شوفيه ممثل هايتي، بحيث جاءت تأكيداتهم على أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا، و أن وضعها القانوني يختلف عن وضع كل من تونس و المغرب الأقصى اللذين كانا تحت الحماية، و قال ليسلي مونرو: "إنه من الصعب أن نشعر بأن أعمال العنف في الجزائر قد دبرت عمدا للتأثير على الرأي العام لإظهار ضرورة إتخاذ إجراء دولي..."، مؤكدا بدوره على أن الموافقة على مناقشة مسألة الجزائر معناه مكافأة العنف وهي سابقة قانونية لأية أقلية في الدورة تسعى إلى كسب تأييد الأمم المتحدة، أما ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قال مايلي: "إن الذين أيدوا قرار الجزائر، إنما يسعون إلى إتخاذ إجراء يقصد به إحداث تغييرات جهورية في دستور الجمهورية الفرنسية.." (21).

وباعتبار مصر، الدولة العربية القوية والفاعلة في الكتلة الأفرو آسيوية دافعت بشدة عن القضية الجزائرية ، فقد جاء ردها على لسان مندوبها السيد عمر لطفي قائلاً: "إن لشعب الجزائري لم يمنح فرصة التعبير عن آرائه في قرار فرنسا الذي إتخذ من جانب واحد و الذي يقضي بضم الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية، و أن الشعب الجزائري لم يقبل الرأي القائل بأن الجزائر جزء من فرنسا، و أن المسألة مسألة حق تقرير المصير للشعوب..."(22).

كما أكد ممثل العراق الدكتور الجمالي على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في ظل وجود حالة حرب حقيقية في الجزائر، و هو التبرير الذي أخذ به المؤيدون للقرار قصد عرض الموقف في الجزائر على الجمعية العامة للأمم المتحدة(23).

وفي هذا المنحى أعلن السيد كريشنا مينون مندوب الهند التي هي الأخرى قوة فاعلة في الكتلة الأفرو آسيوية, أن سيف فرنسا قد قمع إستقلال الجزائر، و أن فرنسا تملك القوة لا القانون في الجزائر. و لهذا لا يعتبر الأمر من الشؤون الداخلية، و هذا ما ذهب إليه ممثل الإتحاد السوفياتي السيد كوزنيتشوف بأنه يشعر بأن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تناقش الموقف في الجزائر لأن المسألة أثارت القلق في البلاد المجاورة، كما أنها في نظره مسألة دولية هامة و خطيرة (24).

كما أكد الأستاذ محمود فوزي موقف مصر معلنا بأنه إذا ما أذعنت الجمعية العامة لموقف فرنسا غير السليم، فإن الإستعمار سيحصل على وسيلة يستطيع بها أن يضمن بقاءه على الدوام، وهذا الإتجاه نفسه، دعمه مندوب سوريا في الأمم المتحدة السيد رفيق قشة مؤكدا أنه إذا ما رفضت الجمعية العامة مناقشة مسألة الجزائر، فإن الأمم المتحدة لن

تصبح بعد الآن الهيئة المدافعة عن حقوق الإنسان، و ستصبح الجزائر حينئذ جرحا داميا يؤثر في إفريقيا بكاملها، أما مندوب العراق الأستاذ الجمالي فقد دعم هو كذلك مواقف الكتلة الأفرو آسيوية مؤكدا على أن المسألة تمس هوية الأمم المتحدة و وظيفتها بصورة مباشرة (25).

لقد كانت نتيجة هذا النزاع بين الكتلة الأفرو آسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية والمعارضين لها في دورة عام 1955 الخريفية، بأن تغافلت الجمعية العامة عن توصيات لجنة التوجيه وقررت مناقشة الوضع في الجزائر بأغلبية 28 صوتا ضد 27 صوتا وإمتناع خمسة (26)، و هو ما دفع مجلس الوزراء الفرنسي الإسراع إلى عقد إجتماع إستعجالي إستغرق أكثر من خمس ساعات، خلال شهر أكتوبر عام 1955، و تقرر فيه بالإجماع إستدعاء الوفد الفرنسي الدائم في هيئة الأمم المتحدة، و عدم مشاركته بعد ذلك في دورة الجمعية العامة، كما صدر بيان عن هذا الإجتماع وصف

إقتراع الجمعية العامة بشأن القضية الجزائرية , بأنه إنتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة (27).

دورة عام 1956 والنفس الإفريقي الجديد

بعد أن تمكنت الكتلة الإفريقية مدعمة بالكتلة الآسيوية من إقحام الوفد الجزائري عن طريق الدول العربية في المشاركة في المحافل الدولية، و عرض القضية الجزائرية على أساس أنها قضية شعب يعاني من الإستعمار بحيث كللت جهودها و لأول مرة بالتعريف بها في الدورة الأممية لعام 1955 ومن ثم الضغط على الدول الأعضاء في هيئة الأمم قصد استمالتهم لدعمها ، حتى تتمكن من الوقوف الند للند مع فرنسا المدعمة من طرف الحلف الأطلسي.

ففي الفترة الممتدة من 2 ماي إلى 13 جوان 1956 عقدت المجموعة الآفرو-آسيوية سلسلة من المباحثات

وصلت إلى ثلاثة عشر إجتماعا في كواليس الأمم المتحدة، و كان الهدف منها هو التطرق إلى القضية الجزائرية و تنسيق الجهود من أجل طرحها بكل قوة على الجمعية العامة، و قد إنتهت هذه الإجتماعات بتقرير مفصل عنها تم تقديمه إلى مجلس الأمن الدولي يقضي بمناقشة القضية الجزائرية (28).

و في 19 جوان 1956 تقدمت مجموعة الدول الأفرو-آسيوية بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر ، قصد لفت إنتباه أعضاء الهيئة الدولية مرة أخرى للوضعية الخطيرة داخل الجزائر (29).

وفي 26 جوان من نفس العام رفض مجلس الأمن، تحت ضغط دول الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وضع القضية الجزائرية في جدول أعماله (30)

لكن الدول الآفرو-آسيوية التي تبنت القضية الجزائرية، تقدمت في 1 أكتوبر 1956 بطلب رسمي للأمين العام للأمم المتحدة، لتسجيل القضية الجزائرية بدون مناقشة(31).

هذا الدعم الآفرو-آسيوي فتح المجال واسعا للنشاط الدبلوماسي الجزائري، فكان رد ممثل جبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة على الادعاءات الفرنسية منطقيا و موضوعيا في آن واحد، ذلك لأن طبيعة الثورة الجزائرية فرضتها طبيعة الإستعمار في حد ذاتها، الذي هو ذو طابع دولي في مناهجه ووسائله، وذلك بتسخير كل إمكانياته في المؤسسات الدولية لخدمة مصالحه مثل هيئة الأمم المتحدة.

لقد سخر الإستعمار الدولي كل إمكانياته لتزييف حقيقة الثورة، و بالتالي كان لزاما عليها بذل جهود كبيرة للتعريف بها على أنها قضية شعب كامل لا يمت بصلة

للإستعمار الفرنسي، و الرد في نفس الوقت على الدعاية الفرنسية، و هذا العمل كان مع

إنطلاقة الثورة و مع صدور أول بيان جزائري هو بيان أول نوفمبر، و قد أكدت جريدة المقاومة هذا المنهج بقولها: "عمل داخلي في الميدان السياسي و العسكري و عمل خارجي، جعل المشكلة الجزائرية حقيقة واضحة أمام دول العالم و شعوبه و بتأييد حلفائنا الطبيعيين و هذا عمل شاق يتطلب تعبئة جميع القوة والموارد الوطنية.."(32).

هذا الكفاح المستميت والجهودات الجبارة التي جسدها جبهة التحرير الوطني في الداخل و الخارج، ميدانيا، رفعت من مكانة القضية الجزائرية، الفضل في ذلك يعود بالدرجة، إلى موقف الكتلة الأفرو آسيوية الإيجابي ، و هو ما دفع بممثل جبهة التحرير الوطني السيد أحمد يزيد في نيويورك أن يبعث بذاكرة إلى رئيس الدورة الحادية

عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. في 12 نوفمبر 1956، تتضمن طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال المنظمة الدولية (33).

وبناء على طلب خمسة عشر دولة أفرو-آسيوية، منها ثمانية دول عربية و هي مصر و المملكة العربية و العراق والأردن وليبيا و سوريا و اليمن و لبنان و أربعة دول إسلامية هي إيران و أفغانستان و أندونيسيا و باكستان، إلى جانب ثلاث دول آسيوية هي برمانيا و سيلان و الفيليبين، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 1956، تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها (34) "و على الإفادة من الإضطراب الذي أحدثته قضية قناة السويس والعدوان الثلاثي على الجمهورية العربية المصرية..." (35).

أمام هذه الخطوة الإيجابية لدورة عام 1956، و نظرا لتخوف السلطات الإستعمارية الفرنسية من أن تحرز القضية الجزائرية نتائج إيجابية لصالحها، قررت حكومة السيد غي موللي عكس حكومة إدغارفور السابقة عام 1955، ألا تقاطع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل رأت من الضروري الحضور والإسهام في المناقشات و الوقوف في وجه القضية الجزائرية و من يؤيدها من الكتلة الأفرو آسيوية، و لذلك أرسلت وفدا هاما إلى نيويورك للمشاركة في الدورة(36).

كان من نتائج هذه الدورة، هو نجاح فرنسا إلى حد ما في عرقلة القضية الجزائرية بمساعدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إنكلترا، و من يدور في فلكهما، على إعتبار المشكل الجزائري قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، لكن من ناحية أخرى، أحرزت جبهة التحرير الوطني على إنتصار دبلوماسي جديد تمثل في تسجيل

القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، وهو ما أعطى الثورة الجزائرية أبعادا جديدة في الداخل و الخارج "زودتها بنفس قوي مكنها فيما بعد من مواصلة الجهاد.." (37).

و على مستوى اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة تقدم قرار هام من طرف ثمانية عشر 18 دولة آفرو-آسيوية، طالب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره (38).

لقد كان موقف فرنسا واضحا و منذ الوهلة الأولى عند مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، حيث أكد وزير خارجيتها عن موقف بلاده الرافض لأي طرح يخص القضية الجزائرية، في الجلسة العامة أمام الوفود الدولية الرسمية. و مما جاء به على حد قوله مايلي: "إن وجود فرنسا بالجزائر يكتسي صبغة شرعية، و مطابق

لجميع القوانين الدولية، إن فرنسا لم تغزو الجزائر بكل ما في لفظة الغزو من معنى، بل أنها لم تفعل ، إلا أن إحتلت بصفة قانونية رقعة من الأرض لم تكن خاضعة لأي سلطان.."(39).

ولم يقف السيد بينو PINEAU وزير الخارجية الفرنسي عند هذا التصريح الذي عبر من خلاله عن الموقف الإستعماري الإستيطاني لبلده و النية السيئة تجاه قضية الشعب الجزائري، بل هدد بالإنسحاب من الدورة، إذا أصدرت هيئة الأمم المتحدة أي لائحة مهما كان مضمونها ضد فرنسا، كما أنه أعطى أرقاما مزيفة عن الحالة الإجتماعية و الإقتصادية لسكان الجزائر محاولا تمويه الدول المشاركة (40).

إن القرار الذي إتخذته هيئة الأمم المتحدة بمعية من مندوبي الكتلة الأفرو آسيوية سمح بتسجيل القضية

الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة إلا أنه وجد رفضا شديدا من طرف فرنسا و حلفائها، و هو ما جعل قرار هيئة الأمم وجودها تحت ضغط الاستعمار العالمي و بتوجيه منه، و قد أدى ذلك إلى إستنكار مندوبي الكتلة الأفرو آسيوية المشاركين في الدورة لموقف هيئة الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية، التي لم تقم في نظرهم بواجبها كاملا كمنظمة دولية، و بهذا الموقف السلبي تجاه قضية الشعب الجزائري عبرت الهيئة الأممية مرة أخرى أنها غير قادرة على مواجهة مخططات فرنسا و حلفائها، و إكتفت فقط بتأكيد المبادئ، و أحجمت عن تحمل مسؤولياتها الكاملة في إدانة سياسة فرنسا الإستعمارية داخل الجزائر (41).

لكن هذا القرار رغم سلبيته إلا أنه نصر أدبي و معنوي للقضية الجزائرية و ثورة الشعب الجزائري، خاصة و أن جبهة التحرير الوطني و الدول الأفرو آسيوية كانت

تعلم مسبقا بتلك النتائج، و بأن فرنسا ستتمسك بفكرتها الإستعمارية على أن الجزائر قطعة من فرنسا، و ما يقع فيها يخص فرنسا وحدها، و هو ما أكدته تصريح السيد "بيناي" مندوب فرنسا قائلًا: "منذ عام 1830، صارت الجزائر جزءا لا يتجزء من الأراضي الفرنسية، و تنطبق عليها جميع الإتفاقيات الدولية التي وقعنا عليها بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة كما تنطبق على فرنسا بإعتبار أن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية.." (42).

هذا و إن تم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، إلا أن مناقشتها لم تتم و أجلت إلى دورة فبراير عام 1957 (43).

دورة 1957 دورة الحكمة الإفريقية

لقد إعتبر الفرنسيون رفض مناقشة القضية الجزائرية إنتصارا لهم، و رحبوا بالهزيمة التي مني بها

المشروع المقدم من طرف الكتلة الأفرو-آسيوية، و بالتالي كان هذا القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، منتظرا من طرف الوفود المدافعة عن القضية الجزائرية، على إعتبار أن المنظمة الدولية في حد ذاتها كانت جهازا في يد الحلف الأطلسي، وقد عبر في هذا الصدد السيد مارسيل شامبييه وكيل وزارة الداخلية الفرنسية المختص بشؤون الجزائر، قائلا: "إنه على الرغم من أن فرنسا تعارض فكرة تدخل هيئة الأمم المتحدة في شؤون الجزائر، أو الموافقة على أي قرار من هذا الموضوع، إلا أن فرنسا تنتظر إلى الأمور نظرة واقعية، و ترحب بقرار يكون في صالحها، و أن الموافقة بالإجماع التي نالها القرار الأخير تعد نصرا ساحقا بالنسبة لفرنسا، كما تعد هزيمة لثوار الجزائر، لقد إضطر العرب إلى التسليم..."(44).

هذا التصريح الفرنسي جاء ليبرر مبدأ الإستعمار و يعطيه صبغة الشرعية على مستوى أعلى منظمة دولية هي هيئة الأمم المتحدة، و بالتالي جاءت محاولة تكريس فكرة الجزائر جزء من فرنسا، رغم أن القضية نوقشت في أكبر مؤتمر شمل العديد من الدول الإفريقية و الآسيوية ألا و هو مؤتمر باندونغ عام 1955 و الذي أعلن فيه عن البيان المشترك ومما جاء فيه مايلي: "لاحظ المؤتمر أن وجود الإستعمار في أجزاء كثيرة من آسيا و إفريقيا أيا كان شكله لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب، بل يحارب الثقافات القومية للشعوب... لقد أنكر بعض الدول الإستعمارية على الشعوب التابعة لها حقوقها الأساسية... و هذا يعرقل معا تطور شخصيتها... و هذا يصدق بصغة خاصة على الجزائر. حيث ينكر حق الشعب الأساسي في دراسة لغته و ثقافته"(45).

ورغم تشبث الدول الأفرو-آسيوية ، بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و تحقيق إستقلاله المسلوب، راحت من جهة ثانية تحت الحكومة الفرنسية على النظر بكل موضوعية للقضية الجزائرية قصد تحقيق تسوية سلمية بينها و بين جبهة التحرير الوطني دون تأجيل أو تأخير من شأنه يعيق دور الهيئة الأممية في حل القضايا الدولية العالقة (46).

و حتى يتدعم موقف الكتلة الأفرو آسيوية للقضية الجزائرية في مواجهة السياسة الفرنسية و دبلوماسيةيتها، رأى رؤساء و ملوك الحكومات العربية الفاعلة على الساحة العربية و الدولية والأعضاء في الكتلة ضرورة عقد إجتماع لمناقشة ما يمكن تقديمه للقضية الجزائرية عربيا و دوليا، و قد تم إنعقاد هذا الإجتماع الذي عرف بمؤتمر الأقطاب الأربعة سعود - حسين - عبد الناصر - القوتلي، في 27 فبراير 1957 بالقاهرة تم فيه التطرق إلى القضية

الجزائرية، و قد تضمن البيان المشترك التأييد الكامل و اللامشروط لحق عرب الجزائر في تقرير مصيرهم و في الحرية و الإستقلال والعمل على تمجيد كفاحهم الجبار ضد الإستعمار الفرنسي الغاشم (47) .

لقد شهدت دورة 1957 زيادة في تدهور الموقف بين مناصري القضية الجزائرية و على رأسهم دول الكتلة الأفرو-آسيوية من جهة ، و فرنسا و مؤيديها من الدول الغربية و من يدور في فلكها من جهة أخرى ، و بالتالي أصبح الصراع بين صاحب الحق و سارق الحق، و هذا ما أدى بممثلي كل من المملكة العربية السعودية و سوريا و اليمن و ليبيا و لبنان و الفيلبين و باكستان و برمانيا و سريلانكا إلى طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الأممية، و قد جاء في هذا الطلب الموجه إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مايلي: "إن هؤلاء الممثلين يلفتون نظر رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى

أن جميع الأسباب متوفرة كي تتدخل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية.."(48).

و في 20 جانفي من عام 1957، أرسلت بدورها جبهة التحرير الوطني مذكرة إلى السيد رئيس اللجنة الأولى التابعة للدورة الخاصة، تتعلق بالمحادثات التي جرت بين ممثلي جبهة التحرير الوطني و السلطات الرسمية الفرنسية خلال عام 1956، قصد الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية(49).

إنطلاقا من هذا التحسيس الذي قامت به جبهة التحرير، بدأت اللجنة السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، بمناقشة القضية الجزائرية، لكن الكتلة الأفرو-آسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية إصطدمت مرة أخرى بمعارضة شديدة متوقعة، من طرف فرنسا و الدول الأوروبية و بعض دول أمريكا الجنوبية، لذا لم توافق الجمعية العامة، إلا

على إقتراح أكثر ميوعة، و أشد غموضا تقدمت به دول أمريكا اللاتنية، يلغي وجود الجزائر ككيان قائم بذاته (50).

لكن المناقشات الطويلة التي جرت داخل اللجنة السياسية والتي إستغرقت نحو أسبوعين، كانت وراء موافقة الجمعية العامة بالإجماع على القرار الصادر في 15 فبراير عام 1957 الذي كان للكتلة الأفرو آسيوية دور فيه ، أشارت فيه إلى أن الموقف في الجزائر يسبب كثيرا من الآلام و الخسائر في الأرواح، و أنها تأمل أن يتم التوصل إلى حل سلمي عادل مشبعا بروح التعاون، على أن يتحقق هذا، بالوسائل الملائمة، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة(51).

لكن وجود فرنسا في هيئة الأمم المتحدة كان في مركز قوة مدعما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و دول الحلف الأطلسي، و هو ما دفع بالسيد بينو، وزير الخارجية الفرنسي إلى الدفاع عن سياسة بلاده بكل قوة،

متجاهلا كل القرارات الدولية الخاصة بحقوق الشعب الجزائري خاصة تلك التي أصدرها مؤتمر باندونغ عام 1955، و مما جاء في دفاعه هذا ماييلي: "إن جبهة التحرير الوطني الجزائرية تتلقى جزءا كبيرا من التعليمات من القاهرة. كما تعتمد إلى حد كبير على تأييد العالم العربي، و لا سيما مصر.." (52).

لقد إحتلت القضية الجزائرية صدارة الأحداث العالمية، و بالتالي أصبحت في مقدمة القضايا الدولية التي طرحتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة 1957، و هذا ما لم تقبل به فرنسا كعادتها، حيث عارضت بشدة هذا الأمر أمام إصرار ممثلي دول الكتلة الأفرو آسيوية على أن تكون القضية الجزائرية هي محور المناقشات، معتبرة فرنسا القضية، مشكلا خاصا و داخليا، لا يحق قانونا طرحه و لا حتى مناقشته، لكن الموقف الأفرو-آسيوية كان وراء تقديم مشروع يطالب هيئة الأمم المتحدة إلى د

عوة فرنسا إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، و أن يعقب ذلك مفاوضات بين الطرفين المتنازعين، و العمل سويا على إيجاد حل سلمي و ديموقراطي (53).

هذا الطرح الموضوعي دفع ببعض الدول الأخرى الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إلى تقديم مشاريع تسوية للقضية الجزائرية منها اليابان و سيام و الفلبين هذه الدول التي تقدمت بمشروع للأمم المتحدة تبدي فيه أملها في إجراء مفاوضات سلمية بين فرنسا و الجزائر (54)

لقد إستمرت المناقشات أكثر من عشرة 10 أيام، نتج عنها مشروع قرار وسط، وافقت عنه سبع و سبعون دولة أغلبيتها من الكتلة الأفرو آسيوية ,دون أن تكون هناك معارضة عليه، و ذلك في جلسة 15 فبراير 1957، و يرى هذا القرار أن الحالة في الجزائر أدت إلى خسائر جسيمة

في الأرواح، و لذلك تعرب الجمعية العامة عن أملها في الوصول بوسائل مناسبة و بروح متسمة بالتعاون إلى حل ديمقراطي و عادل لقضية الجزائر بما يتماشى و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة(55).

لكن هذا القرار تجاهل تماما الإعتراف الضمني بأن للجزائر كيانا دوليا قائما بذاته، و حرص على عدم ذكر طرفي النزاع، و حتى كلمة المفاوضات، حفاظا على سمعة فرنسا الإستعمارية، و هو ما لم ترض به دول الكتلة الأفرو آسيوية والدول العربية بالدرجة الأولى بل رفضته الكتلة الأفرو-آسيوية لسلبيته، رفضا قاطعا و بالتالي إقتصرت الجمعية في دورتها هاته على تسجيل الوساطة التونسية-المراكشية في النزاع(56).

و من هذا التحسيس الدولي بالقضية الجزائرية ، و بعد إيجاد أرضية صلبة سياسية خارجيا مدعمة دعما

كاملا من الكتلة الأفرو آسيوية بالنسبة لها، جاء الاعتراف بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة، الذي أعطى دفعا قويا لمسار تدويل القضية في حد ذاتها(57)، بعد نجاح جبهة التحرير الوطني في كسب تأييد الدول العربية الشقيقة ودول الكتلة، للحكومة الجزائرية المؤقتة، وهذا ما دفع الدبلوماسية الجزائرية للانطلاق مجددا إلى المرحلة الثانية وهي العالم الإسلامي وشعوب إفريقيا وآسيا(58).

وإن تمكنت فرنسا من خلال نتائج و توصيات الجمعية العامة لدورة عام 1957 أن تحقق مبتغاها من خلال الموافقة على القرار المعدل الذي ينص على الأمل في إيجاد حل سلمي و ديمقراطي، و إجتنا ب الهيئة الأممية من الوقوع في مأزق، خاصة و أن موقف فرنسا كان دائما و في كل مرة ، هو أنه لا يحق ل هيئة الأمم المتحدة أن تتدخل في القضية الجزائرية على إعتبار أنها قضية داخلية مستدلة في ذلك بالفقرة السابعة من المادة الثانية من

ميثاق الأمم المتحدة و التي تنص على أن الهيئة الدولية لا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و مع ذلك قبلت فرنسا في هذه الدورة مناقشة القضية الجزائرية، لكن دون أن تقبل بأية توصية بشأنها، ومهما كان مضمونها(59).

مع ذلك، فإن الدورة تعتبر إنتصارا ثالثا للقضية ما دامت القضية الجزائرية أخذت حيزا كبيرا من مناقشات الجمعية العامة و بالتالي فهي خيبة أمل أخرى منيت بها الدبلوماسية الفرنسية في هذه القضية رغم محاولاتها الفاشة في إقناع بعض الدول الآسيوية و دول أمريكا الجنوبية بماسمته بالإطار القانوني(60)، لكل كل جهودها باءت بالفشل بسبب وقوف الكتلة الإفريقية -العربية- الآسيوية إلى جانب القضية الجزائرية في المحافل الدولية وتحطيم إدعاءاتها الكاذبة .

هذا الدعم القوي الذي لقينته القضية الجزائرية من طرف الكتلة الأفرو آسيوية جعل الرأي العام الدولي يقف عند حقيقة موضوعية, و هي أن إعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر هو مفتاح كل شيء, سواء بالنسبة لتسوية القضية, أو حتى لإقامة علاقات جديدة مستقبلا بين فرنسا و المغرب العربي, أو حتى لإقامة إتحاد دستوري صحيح بين تونس و المغرب الأقصى و الجزائر, و هذا يعني بالدرجة الأولى أن جبهة التحرير الوطني تهدف من خلال نشاطها الدبلوماسي, المدعم من طرف الكتلة الأفرو آسيوية إلى التعامل مع مبادئ الأمم المتحدة بكل موضوعية و تنمashi و روح الحلول السلمية العادلة و الديمقراطية المسجلة في دستور المنظمة الدولية, و هذه الخطة إعترف كثير من الفرنسيين أنها خطيرة على موقف فرنسا في هذه الدورة (61).

إن النتائج التي توصلت إليها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة حول القضية

الجزائرية، فتحت المجال واسعا أمام فرنسا للتأويل بل شجعتها على مواصلة العدو و حرب الإبادة ضد شعب أعزل، و هو ما كان متوقعا من الشعب الجزائري و شعوب الدول الأفرو آسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية.

"إن الأمم المتحدة يجب أن تشعر بقيمة مسؤوليتها أمام هذه المعركة و أن تتذكر أن لها ميثاقا يبرز وجودها، و هو إنصاف الديمقراطية و السلم و العدل الحقيقي، إن الشعب الجزائري يريد أن يعرف أن العالم يقف إلى جانبه في معركة العادلتة، و أن فرنسا في حاجة لأن تعرف بصراحة أن العالم لا يقر الإجرام الإستعماري، و لا يشجعه، و لو كان مقنعا بألفاظ الإشتراكيين الفرنسيين المدلسة، هذا ما ننتظره من الأمم المتحدة في هذا الإمتحان، و نرجو لها مخلصين أن تنجح فيه.." (62).

لكن طموحات الشعب الجزائري و آماله التي علقها على هيئة الأمم المتحدة في نصرة قضيته كانت لها فرنسا بالمرصاد، أمام ضعف هذه الهيئة، لكنه كان يكفيه أنه استطاع و من خلال هذه الهيئة أن يرفع صوت قضيته و أن يكسب عطف العديد من شعوب دول العالم بفضل الدعم المعنوي الذي لقيه من طرف الكتلة الإفريقية و الآسيوية وبالأخص من أشقائه العرب بالدرجة الأولى.

دورة عام 1958 دورة انتصار الإرادة الإفريقية

واكبت هذه الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة، و غياب فرنسا عن جلسات الجمعية العامة مطبقة سياسة الكرسي الشاغر، على الرغم من أن القضية الجزائرية إحتلت صدارة الأحداث الدولية بفضل الدور الذي لعبه ممثلو الكتلة الأفرو آسيوية، الذي ظهر في هذه الدورة في دعم

القضية من خلال تدخلات وفودها، و ما ميز هذه الدورة الحملة الشرسة التي شنّها ممثل المملكة العربية السعودية على فرنسا، الأستاذ الشقيري قائلا: "ها نحن قد بلغنا نهاية الدورة حين نبدأ مناقشة القضية الجزائرية... لم يكن هذا من جانبنا غفلة أو إهمالا، إن قضية الجزائر هي قضية تحرير و حرب تحرير، و أنها لعزيزة حقا على جميع الشعوب المحبة للحرية.. وقضية هذا شأنها لا يمكن إلا أن تلقى الأولوية الجديرة بقداستها وسمو أهدافها، و خطورة أحداثها.. و الواقع أنه إذا كانت الأولوية تستند إلى الأهمية فإن قضية الجزائر يجب أن تتبوأ المقام الأول بين جميع قضايا الأمم المتحدة و لا يصبح أن يكون لأية قضية أخرى أسبقية عليها.. و لاشك أن لدى الأمم المتحدة قضايا دولية أو إقليمية تستأثر باهتمامنا، و لكن القضية الجزائرية تتصدر كل هذه القضايا، ذلك أن يتصل بالحرية و السيادة من حقه أن يكون له مقام الصدارة من غير منازع.." (63).

لقد كانت حكومة ديغول على يقين أن الدورة الثالثة عشر تكون نتائجها كسابقاتها و أن هناك حلفاء لها سيدافعون على مصالحها ,و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما دفع بهؤلاء، إلى فرض قضايا أخرى و إعطائها الأولوية في جدول أعمال الدورة و مناقشتها و غض الطرف عن القضية الجزائرية وتجاهلها و هذا ما دفع بممثلي الكتلة الأفرو آسيوية إلى الإحتجاج و المطالبة بتسجيل القضية في جدول الأعمال و لو كقضية أخيرة (64).

لقد تجاهل الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول القضية الجزائرية، و طبقت الجمهورية الخامسة سياسة الكرسي الشاغل، متجاهلة قرارات و مبادئ هيئة الأمم المتحدة، بل ضربت كعادتها عرض الحائط كل التوصيات الصادرة عن هذه المنظمة و راحت تشغل نفسها بوضع دستورها الجديد الذي من شأنه أن يجعل من الجزائر محورا من محاوره

الأساسية من خلال سياسة ديغول الجديدة داخل الجزائر،
التي إرتكزت على موضوع الإستفتاء و الإنتخابات في
باريس (65).

هذا التجاهل الفرنسي للقضية الجزائرية و مسايرة
هيئة الأمم لهذا النهج الإستعماري كان وراء رد فعل قوي
من طرف الكتلة الأفرو آسيوية عبر عنه الأستاذ الشقيري
قائلا: "لم يكن من الإنصاف لكم، و لا للقضية الجزائرية أن
تبدأ مناقشتها قبل أن تكتمل عناصر الموقف السياسي في
فرنسا، و تبدو صورته النهائية على حقيقتها.. و أنه يكون
سابقا لأوانه من غير شك، لو أننا بدأنا النظر في القضية
الجزائرية، و الإستفتاء ما يزال في القدر، والإنتخابات في
المقلاة.." (66).

وحتى يتم عرقلة القضية الجزائرية عمدت فرنسا إلى
سياسة الهروب ,و بالتالي لا يمكن مناقشة القضية في غياب

الطرف الثاني المعني بها، و هو ما جعل أغلبية الحاضرين يتأسفون لهذا الموقف الذي لا يشرف فرنسا و لا تاريخها. و قد عبر كعاداته ممثل المملكة العربية السعودية كعضو في الكتلة الأفرو آسيوية عن موقف فرنسا المخزي قائلاً: "سيدي الرئيس، لأنني حين أجيل بصري في قاعة الجمعية العامة، أجد أن مقعد فرنسا شاغر، ليس فيه أحد من الوفد الفرنسي.. إن هذا مؤسف حقاً فرغماً عن أن موقف فرنسا من القضية الجزائرية فارغ تماماً، فليس لها أن يكون مقعدها فرغاً.. إن تخلف فرنسا عن المشاركة في هذا الاجتماع يدعو إلى الإستنكار، إنه إهانة موجهة للأمم المتحدة، إنه إستخفاف بالقضية الجزائرية و ما تنطوي عليه من أهداف نبيلة، إنه تناقض فرنسا مع ذاتها و إنه فوق ذلك إزدراء بالجنرال ديغول... إنها بداية سيئة للجمهورية الفرنسية الخامسة في بداية عمرها.." (67).

ورغم غياب فرنسا عن قصد في هذه الدورة، إلا أن مندوبي الكتلة الأفريقية مع مؤيديهم قدموا تقارير وافية عن القضية الجزائرية، و أبدوا إستياءهم من تصرفات فرنسا و حلفائها، خاصة و أن هذه الأخيرة كانت قد وعدت في الدورة السابقة بتحقيق بعض الوعود منها وقف إطلاق النار وفتح باب المفاوضات في إطار إيجاد حل سلمي و عادل ,كما سبقت الإشارة إليه، و قد وجدت فرنسا الغائبة في هذه الدورة خصما عنيدا هو الأستاذ أحمد الشقيري الذي ذكر المؤتمرين بموقف فرنسا السابق قائلا: "بات من واجب فرنسا أن تعرض عليكم نتيجة جهودها بشأن وقف إطلاق النار و المفاوضات.. و لكن فرنسا قد تخلفت عن أداء الحساب تخلفت عن الحضور.. و قد كان كل أملنا في عهد الجنرال ديغول أن تنسحب فرنسا من الجزائر بدلا من الإنسحاب من الجمعية العامة.. أجل كان أملنا أن تأتي فرنسا في هذه الدورة لتقول لكم أنها تركت الجزائر

للجزائريين، و الجزائريين للجزائريين...و لم تكن آمالنا هذه من غير مبرر.. فقد كنا نحسب أن الجنرال ديغول بطل حركة التحرير الفرنسية، سيعمل على تحرير فرنسا من الإستعمار الفرنسي و بالتالي تحرير الجزائر.."(68).

لقد تمسك ممثلو الكتلة الإفريقية في هذه الدورة بمبادئ وتوصيات الدورات السابقة، مركزين في ذلك على مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، و أن التواجد الفرنسي في الجزائر هو إستعمار و بالتالي لابد من إبطال فكرة الجزائر فرنسية التي رددتها فرنسا في كل الدورات السابقة، في الوقت نفسه بقيت فرنسا على موقفها المتصلب تجاه القضية الجزائرية التي إعتبرتها قضية داخلية، و بالتالي ليس من حق الأمم المتحدة مناقشتها، مستندة في ذلك إلى مواد قانونية تجعل من القضية إختصاصا داخليا و هو ما كانت تقوم به فرنسا كل مرة قصد معارضة شرعية الأمم المتحدة في القضية (69).

لقد أكدت وفود الكتلة الأفرو آسيوية عن إستعداد الحكومة الجزائرية المؤقتة للدخول في مفاوضات حرة مع فرنسا دون شروط مسبقة، رغم محاولة فرنسا نفس الوساطة التي تقدمت بها كل من تونس و المغرب، حيث قامت في شهر فبراير عام 1958 بهجوم وحشي على ساقية سيدي يوسف الكائنة على الحدود الجزائرية التونسية، قامت الطائرات الفرنسية حينها بغارات جوية جهنمية على هذه القرية التونسية الآمنة، فقتلت الأبرياء و دمرت المنازل و أحرقت المزارع(70).

كما بذلت جبهة التحرير الوطني كل مجهوداتها بمعية من الكتلة الأفريقية بزعامة مصر، من أجل حمل فرنسا على قبول مبدأ المفاوضات، لكن جهودها ذهب هباءاً، لأن فرنسا كانت دائماً تريد أن ترمي بالقضية الجزائرية في مجالات هامشية قصد تقزيمها، و بقيت مصر على نقاط ثلاث هي: وقف إطلاق النار أولاً ثم

الانتخابات ثانيا و المفاوضات أخيرا (71)، لكن الطرق التعجيزية هاته لم تثن من عزيمة الكتلة الأفرو آسيوية في دعم الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث أشار مندوب المملكة العربية السعودية في الدورة الثالثة عشر باسم الكتلة إلى الإستعدادات الجزائرية في هذا المجال بقوله: "لقد إقترحت الحكومة المؤقتة الجزائرية عقد مؤتمر مائدة مستديرة، يكون لكل فريق الحق الكامل في أن يطرح على مائدة المفاوضات المواضيع التي يختارها، و لكن الجنرال ديغول عرض إقتراحا مضادا أسماه " سلم الشجعان" وهو في الواقع جدير بأن يسمى "إستسلام الشجعان" و ليس بين الجزائريين جبان ،لقد سجل الجزائريون صفحة مشرقة في مساهتهم في القتال لتحرير فرنسا و ذلك جزء من تاريخهم المجيد، وعلى فرنسا أن لا تنساه."(72).

لقد إختتمت الدورة الثالثة عشر دون أن تدعن فرنسا للقرارات السابقة، و إنتهت أشغالها دون أن تحقق رغبة

الكتلة الألارو آسيوية في تحقيق نصر للقضية الجزائرية، لكنها برهنت على تحدي هذه الكتلة لفرنسا و من يؤيدها ,و هذا ما جاء على لسان الأستاذ أحمد الشقيري قائلا: "إنني أركز على السلام لأن إستمرار الحرب هو البديل الذي لا بديل سواه، إذا لم تعملوا على تأييد هذا الحل و تنفيذه.. إن الجزائر شعبا و حكومة، مصممة على مواصلة القتال حتى النهاية..وإن النهاية هي النصر للجزائر.." (73).

دورة عام 1959 تنامي الضغط الإفريقي من أجل القضية الجزائرية

لم تحظ القضية الجزائرية باهتمام هيئة الأمم المتحدة في الدورات السابقة و لم تعط لها الأهمية التي تستحقها بسبب وجود فرنسا طرفا في النزاع، و رغم خطورة القضية لكونها تنطوي على مآسي إنسانية، هذا إلى جانب

تصاعد المواجهة العسكرية بين فرنسا و الشعب الجزائري من خلال قضيته العادلة وثورته المباركة ،إلا أن هيئة الأمم المتحدة كانت في كل مرة تكتفي بتسجيل القضية دون مناقشتها بل كانت تعطي الأولوية لقضايا أقل أهمية من القضية الجزائرية مثل القضية الكورية و قضية المجر و قضية سيناء، لكن ضغط الكتلة الأفريقية برئاسة مصر مع الدول الآسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية المتواصل على هيئة الأمم المتحدة أجبر فرنسا لحضور معالجة القضية الجزائرية، وقد قامت قائمتها و وقف معها حلفاؤها الذين إعتبروا ذلك، عملا عدائيا ضد فرنسا الحضارة وفرنسا حقوق الإنسان، في الوقت نفسه كانت تهدد بالإنسحاب من الأمم المتحدة إذا ما تم التطرق للقضية الجزائرية (74).

فمن يحن يا ترى للشعب الجزائري الذي داق العذاب على يد زبانية الإستعمار الفرنسي؟ و من يعبر عما يجول في خاطره وويواسه في مآسيه؟

إنها الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار الغربي في القارتين الآسيوية و الإفريقية هي التي أحست بما يعانيه الشعب الجزائري لذلك كان على مندوبيها في الأمم المتحدة أخذ القضية الجزائرية مأخذ الجد , و لقد كان ندخل الأستاذ الشقيري أصدق تعبير تجاه قضية الشعب الجزائر بقوله: "إن القضية الجزائرية لها عواطفها و أحاسيسها.. لها تجاربها الأليمة و مآسيها القاسية، و إن لها كذلك الحوافز الإنسانية، على أشد ما تكون لهفة و شوقا لتحقيق السلام و الحق و العدل، بل أن لها كذلك تاريخها الطويل، لمائة وخمسين عاما تميزت بالحرب، واليتم والتكل والخراب، والقمع و الإرهاب.. كل هذه المآسي تعيش في صميم القضية الجزائرية بكل ما تثيره من أحاسيس التآر و الإنتقام والكراهية.." (75).

لقد حاولت وفود الكتلة الإفريقية في كم مرة ,تقديم شكوى ضد القمع الفرنسي المطبق على الشعب الجزائري،

و بتهمة إبادة جنس بشري من حقه العيش على أرضه
،والمطالبة بإرسال لجنة تحقيق في هذا الشأن، خاصة بعد
أن أعربت المنظمة الدولية وبالإجماع عن قلقها الشديد
لإستمرار الحرب في الجزائر ودعت إلى إيجاد حل
للقضية الجزائرية يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة و
مبادئها، لكن فرنسا لم تأخذ هذه الأمور بعين الإعتبار، ولم
تستجب لنداءات الأمم المتحدة بل تحدثت الشعور الدولي
وداست سلطة هذه الهيئة الدولية (76).

لقد أثمرت جهود الكتلة الأفرو آسيوية بتسجيل
القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر الخريفية من عام
1959، وقد تزامن ذلك مع إعلان الرئيس الفرنسي
الجنرال ديغول إعترافه من خلال تصريحه الرسمي بحق
الشعب الجزائري في تقرير مصيره بتاريخ 16 سبتمبر عام
1959(77).

وفي هذا الصدد كان موقف الكتلة الأفريقية واضحا
عبر عنه بطريقة غير مباشرة بمرة أخرى ممثل المملكة
العربية السعودية بتدخله إلى الحضور بقوله: "سيدي
الرئيس، ليس هذا وقت تصفية الحساب، وليس هذا وقت
إدانته المخطيء و مكافأة المصيب... نحن نؤثر أن ننظر إلى
الأمام.. أن ننظر إلى مستقبل يطوي ذكريات الماضي، و
يشفي الجراح، إلى مستقبل يبني الثقة والصداقة.. و يدافع
عن هذه الروح الخيرة، سنبدأ من اليوم السادس عشر من
سبتمبر سنة 1959، و هو اليوم الذي أعلن فيه
الجنرال ديغول سياسته التي يعترف فيها بحق الشعب
الجزائري في تقرير المصير.. أجل سنبدأ من عام 1959
لا من عام 1830، من عام الإعتراف بحق تقرير
المصير، لا من عام إنتهاك حق تقرير المصير.." (78). و
رغم تصريحات ديغول في بيانه الخاص بتقرير المصير
منها، "إذا قدر الله لي الحياة، أنني ألزم نفسي بأن أسأل

الجزائريين ماذا يريدون في النهاية، و أن أطلب إلى الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون.."(79).

إلا أن سياسته الرامية إلى إبقاء لجزائر تحت سيطرة الإستعمار الفرنسي لم تتغير،(80) رغم محاولات هيئة الأمم المتحدة لتليين الموقف من خلال الزيارة التي قام بها سكرتيرها العام السيد "همر شولد" إلى باريس قصد إجراء محادثات مع الجنرال ديغول حول القضية الجزائرية، لكن هذا الأخير كان يزعم أن صفحة القتال قد إنتهت في الداخل، و أن جبهة التحرير الوطني قد أختنقت في الخارج، و أن القضية الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية،(81) و هذا الغرور هو الذي جعل حكومة الجمهورية الخامسة برئاسة ديغول تفكر جديا في مقاطعة هيئة الأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشر لعام 1959،(82) و هذا الهدف هو الذي أملى على ساسة فرنسا مبدأ الإدماج السياسي، كما كان برنامج

شال العسكري سببا مباشرة في حدوث الأزمة مع حلفائها الطبيعيين (83).

دورة الانتصار الإفريقي عام 1960:

لقد شهدت مرحلة عام 1960 دخولا قويا للقضية الجزائرية من الناحية الدبلوماسية حيث إستطاعت بفضل الدعم المطلق من طرف الكتلة الأفرو آسيوية من دخول أول معاهدة دولية في 20 جوان 1960، و هي إتفاقيات جنيف الخاصة بضحايا الحرب التي أبرمت عام 1949، و التي أصبحت فيها الجزائر العضو 77، و هذا يدل دلالة قاطعة أن الجزائر الفرنسية قد قبرت و إلى الأبد(84)، و بذلك تبخر الحلم الذي راود فرنسا طويلا في التمسك بفكرة الجزائر جزء لا يتجزء من التراب الفرنسي.

وفي 2 جويلية عام 1960، رأت الكتلة الأفرو-آسيوية، في هيئة الأمم المتحدة تذكير هيئة الأمم المتحدة

بالقضية الجزائرية، حيث بعثت في هذا الشأن رسالة تضمنت طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر، و قد أُرِدفت هذه الرسالة بمذكرة توضيحية تناولت تذكير الدورة بأن القضية الجزائرية، قد سجلت في العديد من المرات، و في كل دورة عادية، و ذلك منذ عام 1955، دون أن تحظى بالمكانة اللائقة بها رغم أهميتها البالغة، و قد تم عرض قرار وقع فيه التذكير بالقرارات (1012، و 1184) الخاصة بالقضية الجزائرية و ذلك في جلسة عامة (85).

وقد تم بموجب هذه المراسلة تسجيل القضية الجزائرية في جدول الأعمال و كان للوفود الأفرو آسيوية دور فعال في ذلك، وهو ما عبر عنه مندوب المملكة العربية السعودية الأستاذ الشقيري بقوله: "ليس من غايتنا في هذه الدورة الراهنة أن نضع أمامكم، النواحي السياسية و القانونية من قومية أو دولية للمشكلة الجزائرية، إذ على

الرغم من أهمية هذه النواحي، فقد غدت من المواضيع التي تم البت فيها نهائيا لمصلحة الجزائر، و ضد فرنسا منذ أمد بعيد، و لا نرى ضرورة أيضا لبحث طبيعة المشكلة، أو إختصاص الأمم المتحدة للبحث فيها.. و نحن في الوقت نفسه لا يهمننا كثيرا غياب فرنسا عن هذه الجلسة.." (86).

و كعادة فرنسا دائما التماذي في سياسة الكرسي الشاغر، و تم تسجيل مقاطعتها لهذه الدورة على أساس أنه تم التطرق سابقا للقضية الجزائرية، و مع ذلك فإن غيابها أو حضورها في الجمعية العامة أصبح بدون جدوى نظرا للمراحل الهامة التي قطعتها القضية الجزائرية في الخارج بفضل الدعم اللامشروط و اللامحدود الذي قدمته الكتلة الأفرو آيبوية و في الداخل الإنتصارات الباهرة التي وقعتها المجاهدون بدمائهم و وضعوا السلطات الفرنسية أمام الأمر الواقع ،والتي راحت تخلق المبررات لمواقفها الإرتجالية تجاه القضية الجزائرية، و بالتالي أصبح حضورها في

جلسات الجمعية العامة أو عدم حضورها لا يعني شيئاً بالنسبة للقضية الجزائرية(87).

لقد تميزت هذه الدورة بالتدخلات الإيجابية والمؤثرة لمندوبي الكتلة الأفريقية بقيادة مصر دائماً التي أكدت لأعضاء الهيئة الدولية أن سبب فشل الهيئة في تطبيق توصياتها وقراراتها يعود بالدرجة الأولى إلى تجاهل فرنسا لها، و مما جاء في أقوال السي الشقيري ما يلي: "أثرت فرنسا التغيب عن الجلسة السابقة، كما تتغيب اليوم عن جلستنا هذه، و لقد كانت فرنسا طيلة دورات ست، تتأرجح بين الحضور و الغياب، و بين الإعتراف بصلاحية الأمم المتحدة و إنكار هذه الصلاحية، و لقد أشار الرئيس ديغول، حتى بعد إفتتاح هذه الدورة إلى هذه المنظمة بأنها "ما تسمى بالأمم المتحدة"، و يبدو أن فرنسا في حاجة إلى من يذكرها بأنها عضو في هذه المنظمة "المسماة بالأمم المتحدة"، و أنها عضو دائم في مجلس أمنها إن فرنسا قد تحدث في

قضية الجزائر ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها تجاه هذا الميثاق".(88).

هذا التحدي الفرنسي للهيئة الدولية كان وراءه الدعم اللامحدود لدول الحلف الأطلسي، التي أصرت على ضرورة إعطاء فرنسا الوقت الكافي لتنفيذ سياستها المرتكزة على تقرير المصير، وأنه لا يحق لأية دولة كانت المساس بمشاعر فرنسا من خلال القضية الجزائرية، بل لا يمكن حتى إزعاجها لأنها في نظرهم أم الديمقراطية و حقوق الإنسان (89)، فهاهي إستراليا تعلن تأييدها لسياسة عدم إتخاذ أي قرار ضد فرنسا، و لا يمكن إستباق الأحداث حتى لا تمس كرامة فرنسا ,و حتى إيطاليا أيدت الفكرة و طالبت من الهيئة الأمم عدم إتخاذ أي إجراء لا يرضي فرنسا، ذلك هو النهج الذي إتبعته دول الحلف الأطلسي في وقوفها إلى جانب فرنسا، في هذه الدورة، كرد فعل ضد موقف الكتلة الأفريقيةو بالتالي لا تقوم للقضية الجزائرية قائمة , و مع

هذا فإن الجزائر كانت دائما و أبدا مع فكرة الحل السلمي الذي يجنب الطرفان القتل والدمار، وكذلك بناء على توجهات الكتلة الأفريقية، وهو ما أعلن عنه رئيس الحكومة المؤقتة الجزائري بقوله: "ستدخل حرب الجزائر غدا في أول نوفمبر عام 1960 سنتها السابعة...و ستستمر الحرب في سبيل التحرر و الإستقلال، مع كل ما تجره في ذيلها من آلام و تضحيات... و كان في إمكان إعلان السادس عشر من سبتمبر عام 1959 أن يكون أساسا لحل سلمي للصراع، و أن يكون عام 1960 سنة سلام" (90)

إن النقد اللاذع الذي وجهه مندوبو الكتلة الأفريقية لهيئة الأمم المتحدة في معالجتها السلبية للقضية الجزائرية، و عدم صرامتها أمام تصرفات فرنسا في إتخاذ الإجراءات ضدها، زاد من أهمية القضية، ومصادقيتها، التي ليست مجرد موضوع عادي، "فالحرب في الجزائر هي الحرب الوحيدة في العالم التي تدور في عصر الأمم المتحدة، و هي

دائرة على أشدها، و خطرهما، يهدد السلام العالمي بكامله، و قد بلغت الآلام الإنسانية في الجزائر طيلة سنوات عدة حدا يفوق التصور.."(91).

كما إستطاع مندوبو الكتلة الأفرو آسيوية في هذه الدورة من كشف الدعم العسكري المقدم لفرنسا من طرف الحلف الأطلسي، و هو ما ذهب إليه الأستاذ الشقيري حين قال: "لقد تمكنت فرنسا بفضل الفرق الثلاث التي وضعتها تحت تصرف الحلف الأطلسي في أوروبا من تجهيز جيشها بمعدات الحلف، قبل إرساله إلى مسارح العمليات العسكرية في الجزائر بموافقة دول الأطلنطي، و هكذا وجد الشعب الجزائري نفسه يحارب فرقتين فرنسيتين في شرق بلاده و فرقة أخرى في الغرب و هي فرقة المشاة المدرعة و الفرقة الآلية السريعة السابعة، و فرقة المشاة المدرعة الرابعة.

و جميع معدات الحرب في الجزائر، حتى معدات
الوحدات الصغيرة، و المستشفيات كلها من معدات حلف
الأطلسي، و يقيم المدربون العسكريون الأمريكيون في
الجزائر، أما قطع الغيار فهي أمريكية الصنع.."(92).

هذه الحقائق التاريخية المؤلمة التي وقف عندها ممثل
السعودية لدليل قاطع أن حضور فرنسا أو عدم حضورها
في الدورات الأممية ليس له أي مدلول ما دام هناك دول
كبرى تقف وراءها و تدعم مواقفها الإستعمارية ومع ذلك
بقيت الكتلة الأفرو آسيوية على موقفها المؤيد للقضية
الجزائرية.

لقد توجت جهود الكتلة الأفرو آسيوية المبذولة في
هذه الدورة، بانتصار كبير للقضية الجزائرية خاصة و أن
تدخلات الأستاذ أحمد الشقيري زادت القضية وزنا و قوة
لإستدلاله بتصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب (93)،

حول القضية نفسها، و مما جاء في ذلك مايلي: "إن القوة المفردة العظيمة في العالم اليوم ليست الشيوعية أو الرأسمالية، لا، و لا القنبلة الهيدروجينية أو الصاروخ الموجه، و إنما هي رغبة الإنسان الخالدة في أن يعيش حرا مستقلا.." و أضاف قائلا: "هناك حالات عدة من التصادم بين الإستقلال و الإستعمار في العالم الغربي و لعل من أبرز هذه الإصطدامات و أكثرها حرجة اليوم، قضية الجزائر". كما أكد على الطبيعة الدولية للقضية الجزائرية بقوله: "لا، إن الجزائر، لم تعد مشكلة تهم فرنسا وحدها، و لن تكون كذلك مرة ثانية.." و أضاف قائلا: "يجب أن لا تحول الكياسة مهما توافرت، بين فرنسا و بين الولايات المتحدة و بين رؤية الحقيقة، و هي أنه إذا أرادت فرنسا أن يكون لها نفوذ في شمال إفريقيا.. فإن الخطوة الأساسية الأولى التي يجب أن تخطوها، هي أن تعطي للجزائر

إستقلالها كما سبق لها أن فعلت مع تونس و
مراكش.." (94).

وبهذا الشكل تم طرح القضية الجزائرية للمرة
السادسة على مائدة الأمم المتحدة لتخرج هذه المرة ظافرة
منتصرة معززة الجانب، بإعتراف الهيئة الدولية بمبدأين
أساسيين ظلت فرنسا ترفضهما، و هما وحدة الشعب
الجزائري و وحدة ترابه الوطني، إلى جانب مبدء الإستقلال،
و مبدء تقرير المصير، و المصادقة لأول مرة على نص
رسمي ذو طابع دولي فيه إسم الحكومة الجزائرية المؤقتة
(95).

و هذا التسجيل للقضية الجزائرية في ظل الغياب
الفرنسي يعد هزيمة لفرنسا. وانتصارا ليس للقضية
الجزائرية، وإنما للدول والشعوب المحبة للسلام وعلى
رأسها شعوب وحكومات الكتلة الأفرو آسيوية.

لقد إنتهت دورة عام 1960 بإحراز الحكومة الجزائرية و ثورتها المجيدة و بفضل جهود الدول الأفرو آسيوية ,على تأييد أغلبية الوفود المشاركة في جلسات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، لتبدأ مؤشرات النصر بزيارة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للصين ,و بدعوة من رئيسها ماوتسي تونغ، في الوقت نفسه كان رئيس الإتحاد السوفييتي خروتشوف يجتمع بأعضاء وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة في نيويورك، و هو ما جعل القضية الجزائرية في هذه الدورة تصنف من بين أبرز القضايا الدولية، و بقيت كتلة الحلف الأطلسي الوحيدة التي تبنت الطرح الفرنسي (96). في حين تدعم موقف الكتلة الأفرو آسيوية بالعديد من الدول ,كان من أهمها الإتحاد السوفييتي

وأهم ما ميز هذه الدورة هو القرار الذي صدر عن الجمعية العامة في 19 ديسمبر 1960 و الذي تضمن مايلي:

- 1- إن الجمعية العامة قد أحيطت علما بأن الفريقين قد وافقا على حق تقرير المصير كأساس لحل القضية الجزائرية.
- 2- إن الجمعية العامة تعترف بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير و الإستقلال.
- 3- إن الجمعية العامة تؤكد على الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية المناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح و عدالة، على أساس الإعتراف بالوحدة و السلامة الإقليمية للجزائر.
- 4- إن الجمعية العامة تعترف بأن على الأمم المتحدة مسؤولية في المساهمة في تنفيذ حق الشعب الجزائري بكل نجاح و عدالة(97).

دورة عام 1961 الانهزام الفرنسي أمام الدبلوماسية

الإفريقية

لقد بادرت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى العمل على تنفيذ القرار الصادر عن الجمعية العامة في دورة عام 1960، و بالتالي أعطت فرصة للحكومة الفرنسية لإنهاء عملية الإستفتاء الشعبي في 8 جانفي، لتعلن مباشرة عن نيتها الصادقة و إستعدادها الكامل للدخول في مفاوضات معها على أساس تقرير المصير و الإستقلال(98)وهو المطلب الذي كانت وفود الكتلة المؤيدة للقضية الجزائرية وعلرأسها الأفارقة تطالب به دائما لكونه مطلبا سلميا .

وإنطلاقا من قرارات الهيئة الدولية كانت الجزائر دائما تسعى في إطار البحث عن الحلول السلمية، فالحكومة المؤقتة الجزائرية كانت على الدوام تقترح المفاوضات، خاصة وأنها أصبحت ملتزمة بمبادئ الكتلة الأفرو آسيوية، لكن الطرف الثاني كان يرفضها، و هو ما دفع بالشعب الجزائري وقيادته إلى اللجوء إلى الحرب لإسترداد حقوقه المسلوبة، لأن فرنسا قد رفضت أن تتفاوض معه لتحقيق

تسوية سلمية، و قد سعى الوفد الجزائري في أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة بتشجيع من مندوبي الكتلة الأفرو آسيوية إلى أن يكون قرار الأمم المتحدة متضمنا مبدأ المفاوضات (99).

لقد طغى على جلسات هذه الدورة التي غابت عنها فرنسا كعادتها، قضية المفاوضات بين الطرفين المتنازعين، و طريقة دعمها على أساس أنها وسيلة عملية و سليمة تقود إلى إتفاق سلمي يرضي الجميع دون اللجوء إلى الحرب .

ففي 30 مارس 1961 أصدرت الحكومة الفرنسية من باريس بيانا رسميا أعلنت فيه أن المفاوضات ستدور حول تقرير المصير و الأمور المتعلقة به، و قد وافقت الحكومة الجزائرية المؤقتة على ذلك (100)، مثلما سبق و أن وافقت في جانفي 1961 على قبول الدخول في مفاوضات رسمية مع فرنسا إستجابة لقرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة (101)، وبمعية من دول الكتلة الأفرو آسيوية ،
و قد تجسد ذلك في محادثات إيفيان في ماي 1961 التي
تناولت القضية الجزائرية بكل جوانبها (102).

هذا الموقف الجزائري شجع مرة أخرى مندوبي
الكتلة الأفرو آسيوية في هيئة الأمم المتحدة في الدفاع عن
القضية الجزائرية بكل شجاعة و تحدي، و قد عبر الأستاذ
الشقيري في هذا الصدد قائلاً: "الجوانب المتعددة للقضية
الجزائرية: الصحراء، الأقليات الأوروبية و القواعد
العسكرية، عالجه الوفد الجزائري معالجة شاملة، فلم يلجأ
إلى الصمت و لا لجأ إلى الجدل النظري و في كل موضوع
مطروح تقدم الوفد الجزائري بحلول تتفق مع ميثاق الأمم
المتحدة و تتسجم مع قراركم الذي أصدرتموه في العام
الماضي.."(103).

لقد تمكنت بعثة جبهة التحرير الوطني في نيويورك من شرح موقف الحكومة الجزائرية في تقرير تقدمت به إلى المجموعة الأفرو-آسيوية عالجت فيه مختلف جوانب القضية الجزائرية طبقا للمبادئ الأساسية التي إلتزمت بها الأمم المتحدة (104). و من جهتها راح ممثلو الدول الأفرو آسيوية يؤكدون من أعلى منبر الأمم المتحدة على عدالة و شرعية القضية الجزائرية، و كشف خبث و نفاق فرنسا السياسي تجاهها المستمر لمعاناة الشعب الجزائري ، رغم أنها أصبحت خلال دورة 1961، كلام العام و الخاص في جلسات الأمم المتحدة، لذلك فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في عام 1961 "إعترفت بها قرابة ثلاثين دولة تمثل نحو ثلثي سكان العالم، و قطعت شوطا في مسيرة التوفيق و الصبر و الإحتمال.. إن الشعب الجزائري لا يحارب من أجل الحرب و ليست الحرب صناعته، و لكن صبر الشعب الجزائري له حدود.." (105).

لقد استطاع مندوبو الكتلة الأفرو آسيوية بتحريك من ممثلي الدول العربية في هذه الدورة من تثبيت ست نقاط لصالح القضية الجزائرية و الضغط على هيئة الأمم المتحدة أن تصر من جديد على موقفها في المطالبة بإستئناف المفاوضات(106).

دورة عام 1962 إفريقيا تنتصر للقضية الجزائرية وتهزم الدبلوماسية الفرنسية

لقد كانت دورة عام 1961 آخر دورة بالنسبة للقضية الجزائرية بعد أن أذعنت فرنسا لمبدء المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، و هي الدورة التي برهنت فيها الكتلة الأفريقية مدعمة بالكتلة الآسيوية المناصرة للقضية الجزائرية على وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية و الدفاع عنها، حيث جاءت الكلمات الأخيرة في تدخل ممثل المملكة العربية السعودية الذي ناب عن الحكومة الجزائرية معبرا

عن هذا الموقف الشجاع بقوله: "إن الإنصاف يقتضي يا سيدي الرئيس أن أضع أمامكم وجهة نظر الجزائر من البيانات الرسمية الجزائرية، و أن أنلقها إليكم بكل أمانة، فليس للجزائر صوت في هذه القاعة، و لهذا فإنني أريد أن أنوب عن الحكومة الجزائرية..." و يضيف في هذا الصدد : "و في الختام يا سيدي الرئيس فإنني أدعوكم إلى مزيد من التأييد لقضية الحرية في الجزائر إلى مزيد من الدعم إلى مزيد من الأصوات، بل إلى مزيد من السلاح و العتاد ذلك لأن فرنسا لن تدعن إلا لقوة السلاح لا لقوة الميثاق"(107).

لقد دخلت الجزائر دورة 1962، و هي تحمل أوراق إعتمادها كدولة كاملة السيادة لتحتل مقعدها في هيئة الأمم المتحدة، بفضل الدعم اللامشروط لها من طرف الكتلة الأفرو آسيوية في المحافل الدولية، و بهذا الإنتصار انضمت الجزائر إلى الأمم المتحدة، و أصبحت لها كامل العضوية (108)، و في هذه الدورة تدخل كعاداته الأستاذ

الشقيري في شهر أكتوبر 1962 قائلا: "ها قد جاءت إليكم
الجزائر.. إنها الجمهورية الجزائرية. الدولة الإفريقية
المغربية العربية و قد حققت كامل حريتها وسيادتها و
إستقلالها.

ها قد جاءت إليكم الجزائر و قد أعلنت عشية
إستقلالها سياستها القومية و في طليعتها الحياد الإيجابي و
عدم الإنحياز.

إننا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق
فخورون ببطولته، مبهجون بنضاله المجيد.."(109).

الهوامش والإحالات

- 1- خوان جليسي: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة 1959، ص146.
- 2- مجموعة من الأساتذة: حوار حول الثورة، مرجع سابق، ص213.
- 3- جليسي: نفسه.
- 5- جريدة المقاومة، العدد 1125، لسنة 1957، ص6.
- 6- نفس المصدر.
- 7- جمال قنان: "الذكرى السابعة و الثلاثين لتأسيس الحكومة المؤقتة"، مجلة الذاكرة، العدد4، عام 1995.
- 8- محمد مبارك الملي: "الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها منذ إندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام"، المتلقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، م2، ص ص 31-32.
- 9- حمدي حافظ و محمود الشرقاوي: الجزائر مشكلة دولية، دار القاهرة للطباعة، 1957، ص75

- 10- الميلي: نفسه، ص39.
- 11- جريدة البصائر "يوميات الأزمة"، العدد 317، ص8.
- 12- حوار حول الثورة، مصدر سابق، ص214.
- 13- نفسه، ص215.
- 14- قنان: "الذكرى السابعة و الثلاثين.." مرجع سابق
- 15- جريدة المقاومة، العدد10، بتاريخ 5 سبتمبر 1957، ص9.
- 16- حاطوم: التاريخ الدبلوماسي، مرجع سابق، ص361.
- 17- كانت هذه اللجنة تتكون من خمسة عشر عضوا، و هي التي تقرر ما يدرج في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة و التي تعرض توصياتها في جلسة الافتتاح وكانت قد قررت كما سبقت الإشارة إلى ذلك في 22 سبتمبر 1955 بأغلبية ثمانية أصوات ضد خمسة و إمتناع صوتين وعدم إدراج قرار الدول الأفرو-آسيوية الثماني عشر، الخامس بالقضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة.
- 18- حافظ و الشرقاوي، مصدر سابق، ص75.
- 19- نفسه.

- 20- نفسه.
- 21- حافظ و الشرقاوي، مصدر سابق، ص76.
- 22- نفسه، ص77.
- 23- نفسه.
- 24- نفسه.
- 25- حافظ و الشرقاوي، مصدر سابق، ص82.
- 26- أنظر في ذلك قنان: الذكرى السابعة و الثلاثون..."، مرجع سابق.
- 27- حافظ و الشرقاوي، نفسه، ص83.
- 28- الجندي ومجموعة من الأساتذة: حوار حول الثورة...، مصدر سابق، ص214.
- 29- جريدة المقاومة، مصدر سابق، العدد5، بتاريخ 2 جانفي 1957، ص6، وأنظر كذلك جريدة المجاهد، العدد 10، بتاريخ 1957/09/5، ص9.
- 30- حاطوم: التاريخ الدبلوماسي، مرجع سابق، ص361.

- 31- جريدة المقاومة، المصدر السابق، ص6.
- 32- نفس المصدر، العدد3، بتاريخ 3 ديسمبر 1956، ص6.
- 33- أنظر الملحق الخاص بمحتوى نص هذه المذكرة.
- 34- جريدة المجاهد، العدد10، بتاريخ 05 ديسمبر 1957، ص9.
- 35- حاطوم: مرجع سابق، ص361.
- 36- نفسه.
- 37- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، عن التقرير الجهوي لولايات الجنوب، ص238.
- 38- حاطوم: التاريخ الدبلوماسي، مرجع سابق، ص36.
- 39- جريدة المقاومة، العدد7، بتاريخ 16 فبراير 1957، ص2.
- 40- نفس المصدر.
- 41- جريدة المجاهد، العدد 14، بتاريخ 15 ديسمبر 1957، ص1.
- 42- بهي الدين زيان: الجزائر أرض المعارك، دار الكتاب المصري 1958، ص ص 137-138.

43- جريدة المقاومة، مصدر سابق، بتاريخ 12 جانفي 1957، ص6.

44- حافظ و الشرقاوي: مصدر سابق، ص88.

45- نفس المصدر، ص93.

46- حافظ و الشرقاوي، مصدر سابق، ص93.

47- نفسه، ص95.

48- الجندي ومجموعة من الأساتذة: حوار حول الثورة، مصدر سابق، ص215.

49- الجندي و مجموعة من الأساتذة، حوار حول الثورة، مصدر سابق، ص216.

50- نفسه.

51- تحصل هذا القرار على سبع و سبعين (77) صوتا ضد لاشيء، و لم تشترك فرنسا في التصويت و لم تحضر كل من المجر و جنوب إفريقيا، و كانت القضية الجزائرية قد أدرجت في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على طلب من دول الكتلة

الآفرو-آسيوية التي قدمت مذكرة شديدة اللهجة، تتهم فيها فرنسا بالقيام بأعمال قمع عسكرية واسعة النطاق في الجزائر و إنتهاك الإتفاقية التي تحرم إبادة الجنس، و إتباع سياسة تقوم على إفناء شعب الجزائر و قمعه. أنظر بالتفصيل: حافظ و الشرقاوي، مصدر سابق، ص83.

52- حافظ و الشرقاوي، مصدر سابق، ص84.

53- جريدة المقاومة، العدد7، بتاريخ 16 فبراير عام 1957، ص12.

54- نفسه .

55- أنظر في الملحق رقم(29) نص البيان الصادر عن الجمعية العامة لجلسة 15 فبراير 1957.

56- الجنيدي و مجموعة من الأساتذة: حوار حول الثورة، مصدر سابق , ص216.

57- أنظر الجدول الخاص بالدول التي إعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في الملحق رقم(15).

- 58- الجندي ومجموعة من الأساتذة: نفس المصدر.
- 59- جريدة المجاهد، العدد 11، بتاريخ نوفمبر 1957، ص 1.
- 60- نفس المصدر، ص 2.
- 61- نفسه.
- 62- جريدة المجاهد "القضية الجزائرية للمرة الثالثة"، العدد 11، مصدر سابق، ص 2.
- 63- أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، ص 39.
- 64- لقد عبر ممثل العربية السعودية عن موقف الكتلة الأفرو آسيوية من أجل تدوين القضية الجزائرية بقوله: "لقد تركنا القضية الجزائرية إلى النهاية، و عن قصد واضح، و لم نطلب أن تتناقش القضية في بداية الدورة، بل وافقنا أن تدرج في آخر جدول الأعمال و ليس السبب في ذلك سرا يحظر إفشاؤه. لقد كانت فرنسا على أعتاب تجربة قومية جديدة..." أنظر بالتفصيل الشقيري، نفس المصدر، ص 39.

- 65- عن سياسة ديغول في الجزائر و موضوع الإستفتاء و الانتخابات، أنظر بالتفصيل الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، م2.
- 66- الشقيري: مصدر سابق، ص40.
- 67- نفسه.
- 68- الشقيري: مصدر سابق، ص41.
- 69- نفسه.
- 70- عن موضوع ساقية سيدي يوسف، أنظر بالتفصيل: الملف الخاص بمجزرة ساقية سيدي يوسف، إحياء الذكرى 37، فبراير 1995، المتحف الوطني للمجاهد، ص ص 7-8-9.
- 71- هذه المحاور الرئيسية الثلاثة إنتهجها ديغول قصد شل الثورة في الداخل وتطويقها في الخارج. و فيما يخص مشروع قانون الإستفتاء، أنظر بالتفصيل بنود هذا الإستفتاء في الملحق الخاص.
- 72- الشقيري: مصدر سابق، ص49.
- 73- الشقيري: مصدر سابق، ص64.

- 75- الشقيري: مصدر سابق، ص66.
- 76- حول موضوع تصريح ديغول الرسمي الخاص بتقرير مصير الشعب الجزائري في 16/09/1959، أنظر بالتفصيل: جريدة المجاهد العدد 52، بتاريخ 1959/10/05، ص ص 1 إلى 9
- 77- الشقيري: نفسه، ص66.
- 78- جريدة المجاهد العدد 47 بتاريخ 27 جويلية 1959، ص1-2.
- 79- نفس المصدر، العدد52، بتاريخ 5 أكتوبر 1959، ص1 و 9.
- 80- الشقيري، مصدر سابق، ص81.
- 81- جريدة المجاهد، العدد52، بتاريخ 1959/10/5، ص ص 1 إلى 9.
- 82- نفس المصدر، العدد27، بتاريخ 1959/12/15، ص ص 6-7.
- 83- نفسه، العدد59، بتاريخ 1960/01/11، ص3.
- 84- جريدة المجاهد، العدد73، بتاريخ 25 جويلية 1960.
- 85- جريدة المجاهد، العدد74، بتاريخ 8 أوت 1960، ص3.

- 86- الشقيري، مصدر سابق، ص96.
- 87- نفسه.
- 88- الشقيري، مصدر سابق، ص102.
- 89- نفسه، ص103.
- 90- نفسه.
- 91- الشقيري: مصدر سابق، ص104.
- 92- كانت هذه المعلومات الدقيقة، قد أدلى بها مندوب المملكة العربية السعودية في تدخله بشأن القضية الجزائرية في دورة 1960، أنظر بالتفصيل التدخل الكامل لأحمد الشقيري، المصدر نفسه، ص 105-106.
- 93- هو الرئيس الأمريكي "كندي" الذي فاجىء الجميع بتصريحاته حول القضية الجزائرية و كان من السياسيين الأمريكيين الذي أنصفوها بتصريحاتهم، منها تصريحاته في ماي 1957 عندما كان عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي ،وقبل أن يباشر مهامه الدستورية كرئيس منتخب.

- 94- الشقيري، مصدر سابق، ص ص126-127.
- 95- جريدة المجاهد، العدد111، بتاريخ 25 ديسمبر 1961، ص1.
- 96- جريدة المجاهد، العدد80، بتاريخ 17 أكتوبر 1960، ص2.
- 97- الشقيري، مصدر سابق، ص ص129-130.
- 98- نفسه، ص130.
- 99- الشقيري: مصدر سابق، ص131.
- 100- نفسه، ص133.
- 101- نفسه، ص132.
- 102- حول كل مراحل إتفاقيات إفيان وجوانبها أنظر بالتفصيل:
يوسف بن خدة: إتفاقيات إفيان، مصدر سابق.
- 103- الشقيري: مصدر سابق، ص143.
- 104- نفسه.
- 105- نفسه، ص154.
- 106- تمثلت هذه النقاط فيمايلي:

أولاً: الاعتراف بحق تقرير المصير و إحترامه، و يجب أن يطبق على الشعب الجزائري بأسره، و ليس في الجزائر مجموعات سكانية و إنما هناك شعب واحد يرفض كل أنواع التجزئة.

ثانياً: الاعتراف بوحدة الوطن الجزائري و إحترامها، و هي وحدة لا تتجزأ.

ثالثاً: الاعتراف بدولة الجزائر، دولة واحدة و يجب أن لا يكون في داخلها مجموعات من الدول: دولة أوروبية - دولة عسكرية - دولة بترولية...

رابعاً: إن وقف إطلاق النار يجب الاعتراف به و إحترامه من الطرفين و يتم الإتفاق عليه ضمن تسوية سياسية شاملة

خامساً: إطلاق سراح الزعماء الجزائريين المختطفين لإنجاح المفاوضات الثنائية.

سادساً: ضرورة معاملة المعتقلين الجزائريين و السجناء معاملة تتفق مع القوانين و الأعراف الدولية أنظر في ذلك الشقيري: نفسه، ص

ص 157-158

107- الشقيري: مصدر سابق، ص159.

108- نفسه، ص160.

109- نفسه.

القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية

القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية

أ- مؤتمر القاهرة 1957 أول انتصار للقضية الجزائرية

إفريقيا

يعتبر مؤتمر القاهرة بمثابة نجاح باندونغ وقد انعقد ما بين 19 جانفي 1958 وفي 26 ديسمبر 1957، وهو المؤتمر الذي تساءلت فيه الصحف الأجنبية عن معنى شعاره "التضامن الإفريقي الأسوي"، والسؤال المطروح : هل مؤتمر القاهرة هو باندونغ الثاني؟

وبما أن الجزائر شاركت كعضو مراقب في باندونغ فهي تشارك الآن في مؤتمر القاهرة بصفتها عضواً عاملاً، وفي هذا المؤتمر كان الانتقال من أقصى الشرق للقارة الآسيوية في باندونغ إلى أقصى الشرق للقارة الإفريقية بالقاهرة، وعمل هذا المؤتمر على توحيد برامج العمل

وتحقيق التقارب بين الشعوب التي لا تزال تواجه الاستعمار بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى هذا الأساس فإنه ليس من الغريب أن يضم هذا المؤتمر مندوبين عن البرلمانات والأحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية، على غرار الممثلين الرسميين للحكومات، وقد لبث الدعوة لهذا المؤتمر 46 أمة (1) لترسم خطاً للشعوب تحبط بها مشاريع المجموعة الأوروبية، وإنعاش اقتصاد دول القارتين، استناداً على دول إفريقية وبعث سيطرتها من جديد على الصحراء وإفريقيا السوداء وحتى إفريقيا الشمالية (2) .

كما تميز هذا المؤتمر بنوع من الصراحة والعطف والمحبة، وعبرت فيه الدول الأفرو-آسيوية عن رغبتها الحقيقية في التحرر من كل طرق الاستعمار، وقررت الدول في هذا المؤتمر بتضحيتها بأموالها ودمائها ضد الاستعمار الأوروبي، وفي ظل هذه الروح التحررية تصدرت القضية الجزائرية اهتمام المؤتمرين (3) وتقرر فيه أن يكون أول

عمل تحققه في هذا الميدان هو مساعدة الجزائر بالمال والأدوية والألبسة وكل ما يحتاجه الشعب الجزائري المقاوم ضد أعنف وأقوى أنواع الاستعمار الغربي، وتقرر يوم 30 مارس 1958 أن يكون يوماً للتضامن الإفريقي و الأسيوي دعماً للقضية الجزائرية، والكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري

وتتوجه في هذا اليوم أنظار ثلثي العالم في كل من آسيا وإفريقيا إلى أرض الجزائر المجاهدة(4)، وقد ألقى ممثل الوفد الجزائري خطاباً في هذا المؤتمر تضمن ما يلي:

"إن الشعب الجزائري سيكافح حتى الموت في سبيل الحرية ولن يساوم عن تضحياته، وهذا الشعب المكافح قد زادته مودة ومساعدة حلفائه الطبيعيين، كما بين الوفد الجزائري في خطابه أن الملايين من الجزائريين معرضين للموت في حالة تتطلب الإسراع في تقديم المساعدة من

طرف الدول الآفرو-آسيوية، لأن هذا الشعب زادت هجرته بسبب الفقر والمرض والإبادة من طرف الجيش الفرنسي، وأكثر من ذلك فإن شعباً بأكمله تعدادة 42 مليون نسمة بجميع وسائله العسكرية والاقتصادية والصناعية، ضد الشعب الجزائري البالغ عدده 12 مليون نسمة، والذي عذب واستغلت موارده واغتصبت أمواله مدّة 127 عاماً، أما بالإضافة إلى ما كانت تتلقاه فرنسا من مساعدات مستمرة من الحلف الأطلسي(5).

أشغال المؤتمر:

لقد انقسمت أعمال المؤتمر إلى خمسة أقسام، تناولت الميادين التالية : الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، والمعروف أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي اجتمعت من قبل في القاهرة كانت قد طلبت من الدول الأعضاء إعداد تقارير وبحوث لتكون أساساً لهذه الميادين

المختلفة وتختص كل دولة بجانب من الجوانب المقررة في المؤتمر، حيث تم تكليف الهند بتقرير عن الموقف السياسي العالمي، أما اليابان تكلفت بتقديم تقرير حول تحريم استعمال القنابل الذرية والهيدروجينية، وكذلك أخذت سيلان على عاتقها بحث الناحية الاجتماعية وتشغل قضية المرأة والطفل. أما السودان فقد كلف بإعداد بحث حول التفرقة العنصرية، وكذلك سوريا والصين كلفتا بتقديم تقرير عن الحالة الاقتصادية العالمية والتبادل التجاري، وكلفت مصر بتقديم تقرير حول التبادل الثقافي بين شعوب الكتلة الأفرو-آسيوية وعن الاستعمار و اتجاهاته الحديثة(6).

وهكذا ستكون القضية الجزائرية من بين المواضيع التي تدرس بصفة متميزة، ويقدم الوفد الجزائري في 20 عضواً يترأسهم الدكتور "الأمين دباغين"(7)

المكتب الدائم لمؤتمر القاهرة :

إن إيجاد مكتب دائم للمؤتمر يعتبر من أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر على حسب ما يعتبره الملاحظون السياسيون هو القضاء بإنشاء "مجلس دائم لشعوب إفريقيا وآسيا" و "مكتب دائم" ومهمة هاتين الهيئتين هو تنفيذ القرارات والتوصيات التي صادق عليها المؤتمر، والتوثيق بين جميع لجان التضامن في كل أقطار آسيا وإفريقيا(8)

ومن ناحية أخرى فإنه من صلاحيات المكتب الدائم تعيين تاريخ المؤتمر القادم للتضامن الإفريقي الآسيوي، وكان مجلس التضامن يتكون من ممثلين عن كل قطر، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في السنة على الأقل. أما الكاتب العام الدائم فإن انتخابه سوف يكون في 01 مارس 1958 وقبل هذا التاريخ يقوم بالمهمة ممثل مصري يساعده في ذلك نواب الكاتب العام ومن بينهم ممثل عن الجزائر(9) .

اللائحة الخاصة بالجزائر:

تقول اللائحة أنه نظراً لشرعية الجزائر في استقلالها وسيادتها الوطنية ونظراً للحرب التي تقودها فرنسا في الجزائر لإبادة شعبها والتي أثارت استنكار الفرنسيين أنفسهم مما سببته هذه الحرب من خسائر بشرية ومادية هائلة، وتهجير الجزائريين من وطنهم إلى تونس والمغرب وتهديم المنازل والبقاء دون مأوى هذه الحالة التي تستدعي الإعانة المادية المستعجلة، ونظراً أن فرنسا ترفض أن تدخل في مفاوضات ورفضها للوساطة بالرغم من توصيات الأمم المتحدة، فهذه الحرب تهدد السلم والأمن العالمي وأمن الشعوب الإفريقية وعلى أساس هذه المعطيات فإن مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي يندد بالحرب الاستعمارية المدمرة ضد الشعب الجزائري، ويؤيد الكفاح التحرري الجزائري، كما يطالب المؤتمر بتسريح القادة الخمسة

وجميع الوطنيين الجزائريين، ويختتم المؤتمر بالاعتراف
الفوري باستقلال الجزائر وتفتح المفاوضات بين الحكومة
الفرنسية وجبهة التحرير الوطني التي تمثل الشعب (10)

كما استنكر المؤتمر تجنيد الأفارقة في الحرب
وطالب المؤتمر من شعوب العالم خاصة شعوب إفريقيا
وآسيا أن تنظم الحملات الصحفية والمظاهرات وجميع
الإمكانيات الأخرى لتجنيد الرأي العام، والتنديد بحرب
الإبادة في الجزائر واحترام حقوق الإنسان، وقد أوصى
المؤتمر بما يلي :

1- أن يكون يوم 30 من مارس 1958م يوم
التضامن مع الجزائر في كامل آسيا وإفريقيا، وذلك بتنظيم
المظاهرات وإقامة الاجتماعات والحفلات العامة وجمع
الأموال.

2- تشكيل في جميع الأقطار لجان التحرير

الجزائري ومد الشعب الجزائري بالأموال والألبسة والأدوية والمواد الغذائية والمساعدات المادية.

3- على الشعوب مد اللاجئين الجزائريين في تونس

والمغرب بمساعدات عاجلة، والدفاع عن استقلال الجزائر أمام الهيئات العالمية ويستعمل جميع الوسائل المناسبة لحمل الحكومة الفرنسية على إنهاء الحرب في الجزائر(11) وقد رأت صحيفة "لوبسيرفاتور" في المؤتمر بخصوص الجزائر ما يلي:

إن اللائحة (10) التي أصدرها وصادق عليها

المؤتمر تمتاز باعتدالها السياسي وظهرت المشكلة الجزائرية في طليعة شواغل "المكتب الدائم" وهذا ليس من المستبعد أن تتضافر جهود جميع الحكومات الممثلة للمؤتمر لفائدة الجزائر، وستكون هذه القضية أول امتحان للمكتب

الدائم الذي يحرص على إظهار جدوى وفعالية أعماله(12) وقد درست الصحيفة مدى قدرة المؤتمر في مد المساعدات للجزائريين ؟ وقالت أنه أمر مستبعد لاعتبارات استراتيجية ولكن المحقق هو التأييد الدبلوماسي والسياسي، هذا التأييد الذي يعتبر ضربة قاسية للمستعمرين الذين يعملون بملازمة روسيا الحياد في حرب الجزائر والذي سيحمل الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بعمل سريع وأحسن من الذي تقوم به الاتحاد السوفياتي لفائدة الجزائريين(13).

واعتبر هذا المؤتمر عند الصحف الغربية أنه لا يمكن أن يرقى إلى درجة مؤتمر باندونغ، ولم تمر يومين على انتهاء هذا المؤتمر حتى أصدرت نفس الصحف مقالات وتعاليق بينت للرأي العام مقدار الاهتمام الكبير لمناقشات اللجان وخطب النواب، كما أنها أدركت استعداد الحكومات الآسيوية والإفريقية تنفيذ مقررات هذا المؤتمر، وخطورة العروض التي تقدمها هذه الوفود المشاركة في

المؤتمر، قد صرحت الشعوب المشاركة أن المؤتمر كان فرصة نادرة في تاريخ الشعوب المستضعفة التي لم تزر حتى أروقة هيئة الأمم المتحدة، ولم تألف المؤتمرات الرسمية الدولية لأنها كانت حكراً على الدول القوية، وبعبارة أخرى الدول الاستعمارية وهذه الشعوب جاءت متحمسة ومندفعة لكل ما فيه خير للإنسانية وتحقيق العدالة والمساواة والإخاء البشري (14).

كما سعى المؤتمر إلى ربط حلقات الكفاح في هذه الكتلة وتعطي أمثلة عنه مثل الفيتنام وما استخلصته من عبرة في مقاومتها، وتصريح الجزائر بما تلاقيه من اضطهاد وما يتطلبه كفاحها من مساعدات مادية ومعنوية(15)

وهنا يظهر أن هذا المؤتمر قد جمع بين شعوب حصلت على حريتها وأخرى ما تزال تقاسي ويلات

الحروب الاستعمارية وبالتالي هذه تساعد تلك. كما أن هذا المؤتمر يبعث رسالة الشعوب الإفريقية الآسيوية إلى المسؤولين الأوروبيين بأن عهد التحكم قد انقضى وأن شعوب إفريقيا وآسيا وأراضيها ومواردها هي خاصة بشعوبها لا لغيرها، وهذا التصريح جاء على إثر ما صرحته الحكومة الفرنسية لحلفائها في مراقبة شعوب شمال إفريقيا(16)

قرار السكرتارية الدائمة للمؤتمر حول يوم الجزائر:

إن الجزائر التي تجتاز أعظم حرب في تاريخها وتتلقى في عامها الرابع يوم 30 مارس الذي يمثل نقطة تحول بالنسبة له، حيث انتقلت من حربها الفردية ضد فرنسا إلى حرب جزائرية مساندة من طرف قوة بشرية هائلة تدفعها للنصر الذي لا شك فيه، وهذه القوة البشرية التي

تمثل ثلثي العالم هي دول إفريقيا وآسيا كما فسروه في شعار
التضامن ب "اليد السوداء واليد الصفراء(17)

وهذا اليوم اكتشفت فيه هذه الشعوب قوتها التي كانوا
يجهلونها، وتنفيذاً لقرارات مؤتمر القاهرة اتخذت
السكرتارية الدائمة التدابير التالية :

- أن لجان قومية لتحرير الجزائر مهمتها الإشراف
على تنظيم في 30 مارس من أعمال، وأن تستمر هذه
اللجان حتى تستقل الجزائر وستكون هدف لجنة القيام بعملية
ذات أقسام ثلاث هي التأييد الأدبي والمادي، وتكون هذه
المهمة قبل اليوم المقرر ومهمتها ووسائلها هي الصحافة
والإذاعة واللافتات وكل وسائل الدعاية، والمواضيع التي
تتناولها تدور في جرائم فرنسا في الجزائر، ونبذة عن
الكفاح الجزائري وما كتبه الصحافة الفرنسية والكتاب من
استنكار للحرب والجرائم الفرنسية وقرارات هيئة الأمم

المتعلقة بالقضية، وكذلك نشر أحاديث وخطابات لزعماء الشعب الجزائري المكافحة (18).

وفي يوم 30 مارس 1958م قرر ما يلي :

1- تنظيم اجتماعات محلية في المدارس والجامعات والمساجد والكنائس والمعابد وذلك في جميع البلدان المشاركة، كما لا بد من خمس دقائق صمت حداداً على شهداء الجزائر(19)

2- التأييد المادي، وذلك بالوسائل التالية :

- أ- تخصيص أيام لجمع التبرعات.
- ب- إصدار طابع بريدي تذكاري خاص بالمناسبة.
- ج- فرض ضريبة يوم الجزائر على جميع المعاملات والمدفوعات.

د- خصم نسبة عامة معينة من مرتبات موظفي الحكومة والمؤسسات.

هـ- جمع التبرعات من الهيئات والشركات التجارية وغيرها.

و- جمع الملابس والأدوية والأغذية والأسلحة

(20).

3- التأييد السياسي:

يجب على الحكومات الإفريقية بالتحديد والأسبوعية أيضا أن تقوم عن طريق ممثليها الدبلوماسيين في هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية بما يلي :

أ- المطالبة من جميع الدوائر الدولية باستقلال الجزائر.

ب- اتخاذ إجراءات كاملة لإقناع فرنسا بوقف العدوان في الجزائر.

ج- امتناع الحكومات عن دعم فرنسا الذي تستغله في حربها ضد الجزائر. كما أن السكرتارية العامة بالإشتراك مع جبهة التحرير الوطني أخذت على عاتقها ما يلي :

1- إنشاء مكتب خاص بالجزائر في مقر السكرتارية تواصل فيه الجبهة نشاطها.

2- وضع جهاز السكرتارية تحت تصرف الجبهة.

3- تكوين لجنة جزائرية للإشراف على هذا اليوم في مصر.

4- إفاد مندوبين عن الجبهة إلى بلاد إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لشرح القضية الجزائرية

5- تنظيم إذاعات يومية موجهة لشعوب العالم شرح

القضية الجزائرية وأهمية هذا اليوم (يوم الجزائر)(21)

6- الثورة الجزائرية كحركة تحريرية لم تغفل البعد الدولي لذلك إرتأت أن تدعم المجهود السياسي و العسكري بجهاز دبلوماسي يقيها كل أشكال التعتيم و التشويه و يمكنها من كل أنواع الدعم السياسي و القانوني و تعاطف الرأي العالمي و يمكن إعتبار مؤتمر باندونغ 1955 بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية الجبهة و بالفعل فقد سجلت الجبهة بحضورها للمؤتمر أول إنتصار دولي لها حيث حضرت كملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب) و كانت على إتصال مع 29 بلد أفرو آسيوي الهدف منه مساندة القضية الجزائرية ماديا و معنويا و التي ساهمت في إيصال القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى هذا فقد لعبت المؤتمرات الإفريقية دور بارز و من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر أكرا، و منروfia، وهي مؤتمرات إفريقية كانت القضية الجزائرية محورها الأساسي (22) .

ب - مؤتمر أكرا والتأكيد على إفريقية القضية الجزائرية

أ- الجلسات الأولى ما بين 15 و 22 أبريل 1958:

لقد اختيرت أكرا عاصمة غانا الحديثة للإستقلال عاصمة لمؤتمر الحكومة الإفريقية الذي انعقد بداية من 15 أبريل 1958 بحضور ثماني دول إفريقية مستقلة و كان ذلك بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لإستقلال غانا و كان شعار المؤتمر " إفريقيا للأفارقة ويجب أن يتحكم فيها أبناؤها " و كانت القضية الجزائرية محور المداولات في هذا المؤتمر الذي اعتبر نقطة إنطلاقة جديدة في تاريخ الحركات التحررية الإفريقية و أنه يعتبر النواة الأولى و الأساس المتين لتدعيم روابط الصداقة و التعاون الفعال بين الشعوب الإفريقية حيث أن النتائج الملموسة التي أحرز عليها المؤتمر تعتبر تطورا إيجابيا في حياة الإفريقيين بصفة عامة و للجزائريين بصفة خاصة.

و بالإضافة إلى ما تم ذكره من قرارات فيمكن
إجمال النقاط التي تمت دراستها في المؤتمر:

1. الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لنيل الإستقلال و
تخطيط كل الأوضاع الإستعمارية لإقامة أوضاع جديدة يتم
بنائها للشعب.

2. التجزئة الجزائرية في الكفاح و التجارب الكميرون، كينيا
إلى جانب الكفاح السياسي و النقابي في الأفطار الخاضعة
لفرنسا وبريطانيا.

3. درست مظاهر الإضطهاد العنصري و الإستغلال البشع
في جنوب إفريقيا و أنغولا و الكونغو البلجيكي وفي الأخير
من خلال دراسة هذه النقاط تم تقرير النقاط التالية:

- دعوة الحكومات الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية.

- توجيه نداء حار لمساعدة الجزائر ماديا و معنويا و أدبا.
- القيام بنشاط دبلوماسي فعال لصالح القضية الجزائرية.
- إعتبار 30 مارس من كل سنة مناسبة تقدم فيها كل
الإمكانيات لتعزيز الكفاح في الجزائر.
- ضرورة تحرير القارة الإفريقية من الإستعمار والإستقلال
وتوحيد أجزائها.
- خلق مجتمع عادل يتمتع بجميع الحقوق و الحريات
الأساسية دون أي تمييز عنصري.
- معارضة سياسة المعسكران التجارب النووية والحروب
العدوانية.

- تأييد السلام العالمي و التعايش السلمي بين كل الشعوب والدول مهما اختلفت اتجاهاتها السياسية و نظمها الاقتصادية والاجتماعية(23)

وانعقد في العاصمة الغانية أكرا في الفترة وحضره أكثر من 300 مندوب يمثلون 26 هيئة شعبية في إفريقيا، وقد كانت الانتصارات المتتالية السابقة التي أحرزتها الشعوب الإفريقية، في كفاحها خلال السنوات القليلة السابقة للمؤتمر حافزا قويا لنجاح المؤتمر ففي 1950-1958م إستقلت ليبيا و السودان، مراکش، تونس، غانا و غينيا و أصبح أكثر من ثلث مساحة القارة يتمتعون بالإستقلال والحرية(24) و شكلت القضية الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر الذي عقدته الدول الإفريقية بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لإستقلال غانا(25)

لقد حضرت هذه الدول المستقلة حينئذ و قد ضم المؤتمر ما يزيد عن 200 عضو يمثلون مختلف الأحزاب و الإتحادات الطلابية و النقابات العالمية في مختلف أنحاء القارة الإفريقية

كما شارك في هذه الندوة ثماني حكومات إفريقية مستقلة تمثل ثلث سكان إفريقيا و اكتست هذه الجلسات أهمية بالغة بسبب الوزن السياسي للشخصيات التي حضرتها وكانت على النحو التالي:

الدكتور كوان نكرومة: الذي يعتبر أحد أبرز الزعماء المشهورين في إفريقيا السمرراء وهو رئيس حكومة غانا.
الضابط جمال عبد الناصر: يعتبر هو الآخر من أبرز زعماء القارة الإفريقية وأحد قادة الثورة العربية في مصر وهو رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا).

الرئيس بورقيبة: رئيس الجمهورية التونسية.

توكمان: رئيس حكومة ليبيا.

أحمد بلا فريج: وزير خارجية المغرب الأقصى.

عبد الله خليل: رئيس حكومة السودان.

و قد تمخض عن هذا المؤتمر القرارات الآتية الذكر:

وتعتبر هذه أول مرة التقى فيها رجال سياسيون أفارقة من

الوزن الثقيل ذوي شهرة عالية لدراسة المشاكل الخارجية

لإفريقيا لأول مرة هذه القارة التي كان أغلب سكانها تحت

وطأة الإستعمار الأجنبي.

أهداف إنعقاد الجلسات الأولى:

لقد تم تسطير جملة من الأهداف لإنجاح هذا العرس الإفريقي الكبير وكان من ضمن الأهداف الأساسية لهذه الجلسات مايلي:

أ/ مساعدة البلدان الإفريقية التي لم تتحرر بدعمها بكل الوسائل الدبلوماسية و السياسية و المادية من أجل الوقوف إلى جانب الشعوب التي تكافح من أجل إستقلالها مثل الجزائر، و كينيا، و الكامبيرون(26)

ب/ تحديد موقف موحد وصارم إزاء الدول الاستعمارية الغربية و إزاء الحياد وهذا يعني بالدرجة الأولى إتخاذ موقف موحد ضد الإستعمار الأجنبي(27)

ج- وضع الخطط الشاملة لتحرير كل الأقطار الإفريقية بتوفير الوسائل اللازمة.

د- أعلن المؤتمر وفاءهم لمؤتمر " باندونغ " و التضامن الآسيوي الإفريقي.

هـ- التأييد المطلق للحركات الوطنية في إفريقيا.

و- إعتبار يوم 15 أفريل يوم القارة الإفريقية يمجده فيه كفاحها و تدرس فيه وسائل تحريرها و حقوقها(28)

أهم القرارات الصادرة عن الجلسات:

1- صوت المشاركون لصالح حق الشعب الجزائري في الإستقلال و تقرير مصيره.

2- أجمع المؤتمر على بذل كل الجهود الممكنة من أجل مساندة القضية الجزائرية(29)

3- إنشاء لجنة دائمة دورها زيارة جميع بلدان العالم لشرح القضية الجزائرية و للحصول على تأييد الحكومات للقضية الجزائرية.

4- تعهد الحكومات الإفريقية الحاضرة بجمع الوسائل الممكنة لدعم كفاح الشعب الجزائري على اعتبار أن ثورة الجزائر صارت ثورتهم.

5- التنديد بخطر تفجير القنبلة الذرية الفرنسية في الصحراء.

6- طلبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال و تقرير المصير و الإسراع في سحب قواتها من الجزائر.

7- دعت فرنسا الإسراع في الدخول في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الوطني من أجل تسوية نهائية و عادلة.

8- طلبت من حلفاء فرنسا أن يتخلوا عن إعانة فرنسا مباشرة أو غير مباشرة في عملياتها العسكرية بالجزائر.

9- تعهدت بأن ترسل إلى مندوبيها في هيئة الأمم المتحدة و إعلام أعضائها بحوادث الجزائر و طلب مساندتهم من أجل تسوية عادلة(30)

الجلسات الثانية للمؤتمر ما بين 8 و12 ديسمبر 1958:

هدف إنعقاد هذه الجلسات:

اجتمع ممثلوا الحركات السياسية و النقابية الإفريقية التي كانت تعمل كلها في المؤتمر على تحقيق هدف واحد هو: طرد الأجنبي الغاصب و استرجاع كرامة الشعوب الإفريقية واستقلالها إلى جانب عرض مختلف الأساليب الإستعمارية و دراسة أنجح الوسائل لإجبار الإستعمار على مغادرة القارة الإفريقية بلا رجعة.

القرارات المنبثقة عن هذه الجلسات:

- 1- التأكيد على حق الشعب الجزائري في الإستقلال و يستنكر السياسة المسماة إدماج الجزائر في فرنسا.
- 2- دعوة فرنسا للإعتراف للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الإستقلال.
- 3- إلى إجراء مفاوضات مع الحكومة المؤقتة لتحقيق الإستقلال ووقف إطلاق النار
- 4- يجدد للأمم الصديقة الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر أكرا الأول لكي ترفض من الآن تقديم أية مساعدة لفرنسا من أي نوع كانت في حرب الإبادة التي تسلكها ضد الجزائر
- 5- يدعو بقوة منظمة الأمم المتحدة ان توصى في وضوح في وضوح لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة

الجزائرية المؤقتة وأن تحدد أجلا معقولا لفتح هذه المفاوضات وأن تتخذ العلمية الناجعة لمساعدة الحكومة الفرنسية على قبول حل المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات المباشرة في أرض محايدة تضمن الكرامة والحرية لكل طرف، وهذا غير أي شرط مسبق من أي نوع كان.

6- تدعو بقية الدول والحكومات وخاصة الدول الإفريقية المستقلة (غانا وغينيا وليبيريا والحبشة) للإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة(31)

7- توجيه نداء حار إلى الأقطار لتنظيم الشهرين القادمين يوما للتضامن الإفريقي مع الجزائر يقام أثناءه بجمع التبرعات الشعبية لمساعدة الضحايا الجزائريين للقمع وبإستنكار الحرب الإستعمارية في الجزائر بواسطة المظاهرات الشعبية والإحتجاجات والإلتماسات

8- يحيي الشجاعة وروح التضامن الإفريقي ضد الإستعمار التي أبدائها الجنود الإفريقيون الذين فرو من الجيش الفرنسي ويوجه نداء أخويا إلى كل الجنود الإفريقيين المدفوعين إلى حرب الجزائر كي يقوموا باتباع هذا المثل الرائع ويلتحوا كلما سمحت الفرصة بجيش التحرير الجزائري

9- يضع ثقته في السكرتير الدائم للمؤتمر الإفريقي ليقو بالسهر على تطبيق المقررات المذكورة أعلاه(32)

أهمية القضية الجزائرية في مؤتمر أكرا 1958:

مؤتمر أكرا من المؤتمرات الإفريقية التي إتخذت قرارات هامة تمس قضايا العالم العربي و تدعم من خلالها قضايا الشرق الأوسط و الجزائر كقضية تستحق الدراسة بشكل أكيد، و تستحق العناية بالإضافة إلى قضيتنا (الكميرون و أنغولا)، كما أنه كان للمؤتمر قرارات تساند الحركات الوطنية في البلاد الجزائرية بشكل واضح و مباشر و لأن

محور بحثنا هو ما الدور الذي لعبه المؤتمر في مساندة القضية الجزائرية كان لنا أن نبرر المدى البعيد الذي خدم فيه المؤتمر القضية إذ أنه:

1. أوصى في بادئ الأمر الدول الإفريقية المستقلة في مد يد العون للشعوب المكافحة في سبيل القضاء على هذا النوع من الإذلال الذي تفرضه الأقلية الأوروبية على الأغلبية من السكان الأصليين.

2. أوصى بإستثناء (هيئة دائمة) لمؤتمر جميع الشعوب الإفريقية تعمل إفريقيا على تهيئة الرأي العام العالمي لتأييد حركة التحرير الإفريقي، و كذا لبث روح الوحدة بين الشعوب(33)

3. تقرر في مؤتمر أكرا أن تكون للدول الإفريقية في المؤتمر سكرتارية دائمة، تتابع و تنفذ قراراته و أن يجتمع المؤتمر مرة كل سنة لمعالجة قضايا إفريقيا ككل و الجزائر

طبعا بصفة خاصة لأنه البلد الذي يعاني من أشد و أعنف
ويلات الإستعمار الغاشم

- الإستعمار الفرنسي(34)

و الحقيقة أن قرارات أكرأ تدل على ما وصلت إليه
الدول الإفريقية من النضج و الإدراك الصحيح للمشاكل التي
تواجهها كما أن مما لا شك فيه أن المؤتمر يعتبر طفرة
حاسمة في سبيل تحقيق القوة و العزة للدول الإفريقية ككل و
الجزائر خاصة أن يدفع حركة التحرر الإفريقية خطوات
إلى الأمام، كما وقفت شعوب العالم كله من خلاله و التي
كانت مؤمنة بالحرية مع شعب الجزائر في محنته و كان
التضامن الآسيوي الإفريقي دوره في دعم الثورة بصفة
خاصة و الشعب العربي المسلم كاملا و كان للظروف
المشتركة التي عاشتها دول العالم الثالث الكثير، في وحدة
ميدان الكفاح و النضال من اجل المطالبة بحقوقها، و
المحافظة على حقها في الحياة و في مواجهة الإستعمار، كما

كان من حسن حظ الثورة الجزائرية أن تواكبت مع نشأة فكرة التضامن الآسيوي الإفريقي بعقد مؤتمر باندونغ الذي أيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره(35)

ثم إتضحت الصورة أكثر، و ذكر البيان أن الشعوب الإفريقية الآسيوية في تضافرها، من أجل الحرية و التحرر من العبودية التي فرضها الإستعمار على أوطانها قد تعلمت درسا عظيما، هو أن تضامنها الرقيق أمضى سلاح في يدها لمكافحة المستعمرين والتغلب عليهم و إخراجهم من بلادهم العزيزة، وقد أعلن المؤتمر في النهاية، إستنكاره بشدة للإستعمار، و أوصى بإنهاء الحرب الإستعمارية و أكد حق الشعب في أخذ الإستقلال(36)

وإستنكر سياسة ضم الجزائر إلى فرنسا، و الإعتراف الكامل بحقوق الشعب الجزائري الطبيعية بالإستقلال.

كما أنه دعى الجزائر فوراً للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، بصفتها حكومة جزائرية تمثل الشعب، كما أنه دعى لتنظيم يوم لتضامن إفريقيا مع الجزائر و ناشد البلدان الكبرى بعدم مد أي مساعدة لفرنسا قد تعينها في حربها الإبادية في الجزائر(37)

إنجازات القضية الجزائرية من وراء مؤتمر أكر:

كانت القضية الجزائرية من بين القضايا التي لقيت العناية و الرعاية الكاملتين من قبل كل المشاركين، حيث شكلت النقطة الأساسية في المؤتمر، مما أدى بوزارة الخارجية الفرنسية إلى تنبيه الدول المشاركة في المؤتمر للعلاقة التي تربطهم بفرنسا، و تحذره في نفس الوقت من الخطر المستفحل لجهة التحرير الوطني.

غير أن الدول المشاركة في المؤتمر لم تعط أي أهمية لنصائح فرنسا و تحذيراتها حيث صوت المشاركون

في المؤتمر بالإجماع على اللائحة الختامية التي تنص على ما يلي:

1. الاعتراف بجهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري المستعمر من قبل فرنسا.

2. توجيه دعوة فورية لفرنسا بإجلاء قواتها من تراب الجزائر.

3. حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه و الحصول على الإستقلال .

4. من أهم القرارات التي إتخذها المشاركون و التي خرجت بها الدول الإفريقية في مؤتمر أكرا لصالح القضية الجزائرية.

5. تشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة من أجل توحيد العمل المسلح لصالح جبهة التحرير الوطني و القضية الجزائرية.

كانت هذه القرارات بمثابة الرسالة المستعجلة للإستعمار الأوروبي بأن إفريقيا ما هي إلا للأفارقة و يجب التعجيل بإنهاء الإستعمار للشعوب الإفريقية بدون إستثناء و هذا من خلال:

1. إعادة السيادة المغتصبة إلى الجزائر.

2. وكذا السيادة المهدورة في الكمبيرون والصومال.والمعتدي عليها في قتال مصر و ساقية سيدي يوسف بتونس الحدود الجزائرية التونسية(38)

انعكاسات نتائج مؤتمر أكرّا على القضية الجزائرية:

شهدت الفترة الثالثة الممتدة ما بين

عامي 1962 و 1958 تطورات هامة على الصعيدين الداخلي
و الخارجي كان من أهمها:

1. تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
2. تعزيز قطاع الإعلام بوسائل الإعلام جديدة و متطورة
تخدم القضية الجزائرية بصفة خاصة.
3. مظاهرات ديسمبر 1960.
4. فتح مجال أوسع للتفاوض و الإستجابة للمتطلبات من قبل
الدول المستعمرة (39)

**ج - مؤتمر منروfia العاصمة الليبيرية ما بين 4 و 8 أوت
1959 (التأكيد على الهوية الإفريقية للقضية الجزائرية):**

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة و
قد انضمت الحكومة المؤقتة الجزائرية لأشغال
المؤتمر كعضو رسمي حيث رفف العلم الجزائري إلى
جانب رايات الدول الإفريقية المستقلة التسع (40).

كانت الغاية الأساسية التي ترمي إليها الدول الإفريقية من خلال هذا المؤتمر هي التخلص من الانقسام و العمل على تحقيق وحدة إفريقية، والقضاء على التفرقة بين الدول الناطقة باللغة الفرنسية و الناطقة باللغة الإنجليزية لذا دعت مجموعة من الدول الإفريقية إلى عقد مؤتمر إفريقي في منروfia عاصمة ليبيريا و قد ضم الدول الاثنا المكونة لمجموعة المجالس بالإضافة إلى سبعة دول إضافية هي " نيجيريا، أثيوبيا، ليبيريا، سيراليون، الصومال، تونس، والتوغو، و لم تشارك في هذا المؤتمر مجموعة الدار البيضاء.

القرارات والنتائج العامة للمؤتمر :

لقد تمخض عن جلسات هذا المؤتمر الإفريقي مايلي:

- اعتراف غانا وغينيا بالحكومة المؤقتة الجزائرية فكان هذا الإعتراف دليلا جديدا على قوة التضامن بين الشعوب

والحكومات الإفريقية وقد كسبت القضية الجزائرية مساندة جديدة في هذا المؤتمر حيث نالت التأييد الرسمي والصريح من كل الحكومات الإفريقية وإتخذت قرارات هامة لصالحها.

- إتخاذ قرارات صارمة ضد التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الكبرى الجزائرية. فحقق بذلك إنتصار على الصعيد الدبلوماسي ورسخت فعالية الدبلوماسية الإفريقية لصالح القضية الجزائرية(41)

كما كان من أهم توصيات المؤتمر: العمل على إنشاء منظمة إفريقية عامة ذات صفة إستشارية تعمل على تحقيق مجموعة من المبادئ كالمساوات في السيادة و الإستنكار قيام الحركات الانفصالية و التدخل في شؤون الدول الأخرى.

- تمكن مؤتمر منروfia من إدخال الدول التي لم يسبق لها الانضمام إلى أية مجموعة من هذا التكتل الجديد.

- نجح بالتقريب بين الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالإنجليزية(42).

- أصدر مشروع إقامة منظمة دولية، يصادق عليها في مؤتمر لاحق، لكنه لم ينعقد في حين أعتبر من الموائيق الهامة، التي أخذت بعين الاعتبار في مؤتمر أديس أبابا، و هذا نظراً للوزن السياسي التي تتمتع به منروfia الذي سمح لها بطرح مشروعاتها و فرض وجودها خلال مؤتمر أديس أبابا(43)

سلبيات المؤتمر:

لم يستطع التقريب بين مجموعة الدار البيضاء، مجموعة برازافيل أي بين إفريقيا الثورية و إفريقيا

المعتدلة. إذا كان هناك نزع معين من المواضيع، إتخذ تجاهها أعضاء كل مجموعة موقف معين، و كان إدعاء مراكش بضم موريتانيا واحد منها و كان الكونغو ثانيا و الموقف تجاه إسرائيل ثالثاً.

أهمية القضية الجزائرية في مؤتمر منروfia:

احتلت القضية الجزائرية حيزا مهما وكبيرا في مؤتمر منروfia حيث زاد حجم التأييد الإفريقي ماديومعنويا لهاو للثورة التحريرية بعدما كانت في بداية الأمر محصورة في الساحة العربية فقط و هذه المكانة التي حضيت بها في مؤتمر منروfia هي في حد ذاتها إنتصار للدبلوماسية الجزائرية التي بعد سنوات من النشاط المستمر تمكنت من الوصول إلى إقناع الدول الإفريقية بأهمية القضية الجزائرية كقضية إفريقية بالنسبة للقارة (44)

و هكذا و للمرة الثانية تجتمع الحكومات الإفريقية المستقلة في منروfia من 14 اوت 1959 مع انضمام الوفد الجزائري كعضو رسمي رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة رغم إحتجاج المجتمعون في يوم الإثنين 3 أوت جدول أعمال المؤتمر بالإضافة إلى التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية إلى جانب قضية التمييز العنصري بمختلف أشكاله و لقد ضبط جدول أعمال المؤتمر في ثلاث نقاط أساسية هي:

1. الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2. النشاط الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة.

3. المشاريع الذرية لفرنسا في إفريقيا.

كذلك قادت مصر حملة الاعتراف بالجمهورية الجزائرية وذلك في عام 1959 و رفع علم الجزائريين أعلام الدولة الإفريقية المستقلة (45)

وفي 23 سبتمبر 1960 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الخامسة عشر في نيويورك و قد إجتمع فيها أقطاب العالم فقد حضر هذه الدورة الرئيس الأمريكي

"إيزنهاور"، و الرئيس الروسي " خروتشوف"، و الرئيس جمال عبد الناصر و الرئيس الروسي اليوغسلافي " تيتو"، و الرئيس " سوكارنو"، و الرئيس " نهرو"، و تحدث جمال الدين عبد الناصر عن الجزائر العربية و عن تجاهل فرنسا لقرارات الأمم المتحدة فقال " لقد عرقله الحكومة الفرنسية كل محاولة للأمم المتحدة تستهدف لوضع حد لمجازر الإستعمارية تجاه الجزائريين".

ثم قال: "إن الأمم المتحدة اليوم يتعين عليها أن تقوم بواجبها و ما نظن أننا نغالي في الطلب إذ تقدمنا الآن بطلب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على أساس إستفتاء

تحت إشراف الأمم المتحدة و في وقايتها و حماها... "

(46).

إن مجموعة منروفا لم تعتمد مبدأ عدم الإنحياز بشكل واضح وذلك لتجنب ضغط فرنسا وحلفائها من ناحية أخرى نجد أن مجموعة الدار البيضاء إتخذت موقفا إيجابيا واضحا في قضية الجزائر وضمت الجزائر قبل إستقلالها إلى عضوية منظماتها و هو إجراء ثوري جريئ لم تقم به حتى جامعة الدول العربية، أما مجموعتي برازافيل، و منروفا فقد إتخذتا في ذلك موقفا سلبياً تجاه القضية(47)

الهوامش والإحالات

- 1- المجاهد، المصدر السابق
- 2- المجاهد : العدد 15، المصدر السابق، ص 05.
- 3- نفسه، ص 06.
- 4- المجاهد : العدد 16 (15 جانفي 1958)، ص 02.
- 5- نفسه، ص 02.
- 6- المجاهد : ، المصدر السابق، ص 02.
- 7- نفسه، ص 02.
- 8- المجاهد : العدد 19، المصدر السابق، ص 07.
- 9- نفسه، ص 02.
- 10- المجاهد: العدد 16، المصدر السابق، ص 03.
- 11- المجاهد: نفسه)، ص 03.
- 12 - مريم صغير ,المواقف العربية,المرجع السابق
- 13- المجاهد: العدد 21 (أبريل 1958)، ص 03.
- 14- نفسه.

- 15- إسماعيل دبش ,المرجع السابق .
- 16- نفسه.
- 17- مريم صغير ,المرجع السابق.
- 18- نفسه
- 19- المجاهد ,المصدر السابق.
- 20- نفسه .
- 21- نفسه .
- 22- نفسه .
- 23- نفسه ص203.
- 24- شوقي الجمل: الوحدة الإفريقية من مؤتمر أكرا 1958 حتى مؤتمر التنمية الصناعية الإفريقية، القاهرة، 1988، ص75.
- 25- الدبلوماسية الجزائرية: ص92.
- 26- المجاهد المصدر السابق.
- 27- المصدر نفسه .
- 28- جريدة المجاهد الجزء الثالث، ص202.

- 29- الدبلوماسية الجزائرية، ص92.
- 30- المجاهد العدد الأول المصدر السابق.
- 31- المجاهد العدد الثاني .
- 32- المصدر نفسه .
- 33- محمود متولي: ثورة الجزائر و إنتصار إرادة الإنسان العربي،
صص22,23.
- 34- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و
ثورة أول نوفمبر 1954 الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة
19 سبتمبر 1958.
- 35- محمود متولي نفس المرجع السابق، ص24.
- 36- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية المرجع
السابق.
- 37- مجلة المصادر ,المركز الوطني للدراسات و البحث، العدد 16،
السداسي الثاني 2007

- 38- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة و ثورة أول
نوفمبر 1954 الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر
1958.
- 39- محمود متولي المرجع السابق، ص25.
- 40- نفس المرجع، ص38.
- 41- شوقي الجمل: الوحدة الإفريقية، من مؤتمر أكرا 1958 حتى
مؤتمر التنمية الصناعية الإفريقي ص92.
- 42- مجلة المصادر، المرجع السابق ص30.
- 43- أحمد صدقي الدجاني، عبدالناصر والثورة العربية، القاهرة 1973
- 44- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق.
- 45- الدجاني، المرجع السابق.
- 46- نفسه.
- 47- جمال
- حمدان: استراتيجيات الاستعمار والتحرر، ط1 دار الشروق، بيروت-
- ص48.

الدور الإفريقي في مؤتمر عدم
الانحياز
ببلغراد عام 1961

الدور الإفريقي في مؤتمر عدم الإنحياز ببلغراد عام

1961.

القضية الجزائرية في مؤتمر عدم الإنحياز ببلغراد 1961.

لقد استطاعت القضية الجزائرية إحتلال صدارة الأحداث البارزة في المؤتمرات الدولية والإقليمية بفضل الدعم المتواصل لها من طرف الكتلة الأفريقية مدعمة بالمجموعة الآسيوية، من خلال ظهور حركة تضامن كبيرة آفرو-آسيوية كانت الدول العربية الإفريقية والآسيوية وراءها، و التي ترجمت إلى جبهة مناهضة للإستعمار عرفت بحركة عدم الإنحياز، هذه الجبهة التي لم تتوقف عن دعم القضية الجزائرية و كل الشعوب المناضلة من أجل حريتها و استقلالها (1).

إن مؤتمر عدم الإنحياز المنعقد ببلغراد عام 1961 أعطت فيه الكتلة الأفرو-آسيوية دفعا قويا للقضية الجزائرية، بعد

أن تم التمهيد له من خلال عقد العديد من المؤتمرات الثانوية و اللقاءات الدولية بين الدول ذات التوجه الواحد، و التي كانت بدايتها مؤتمر باندونغ 1955، ثم مؤتمر بريوني المنعقد في 18 جويلية 1956 بيوغسلافيا، و قد جمع الرؤساء الثلاثة نهرو و تيتو و جمال عبد الناصر، فكان فرصة لجهة التحرير الوطنية التي أرسلت وفدا عنها، تقدم بمذكرة إلى الرؤساء المجتمعين، الذين أثاروا القضية الجزائرية، و ورد بيان ختامي لهذا اللقاء الثلاثي جاء فيه مايلي: "إن الرؤساء المجتمعين في بيروني يؤكدون مساندتهم المطلقة للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي و حلفائه من أجل حريته و إستقلال الجزائر." (2).

و قد سبق و أن أعلن ثلاث رؤساء عرب أعضاء في الكتلة الأفروآسيوية عن مساندتهم للقضية الجزائرية لكونها قضية عربية وذلك في 12 مارس 1956، من خلال البيان

المشترك الذي جاء فيه: "إننا نعقد عزمنا على تجنب الأمة العربية نار الحرب الباردة والبعد عن منازعاتها و إلتزام سياسة عدم الإنحياز تجاهها، والمحافظة بذلك على مصالحها الأصيلة، و كذلك نعلن أن الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية.."(3).

هذا إلى جانب الخطاب الهام الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر بريوني و الذي حاول من خلاله إبراز توجهه السياسي في معالجة القضايا الدولية ذات الأولوية، و مما جاء فيه مايلي: "إننا وقفنا من الحرب الباردة التي إعترضت طريق التعاون الدولي خلال الحقبة الأخيرة موقفا إيجابيا، يقوم على الإمتناع عن إتخاذ سياسة من شأنها توسيع الهوة بين المعسكرين و إزدياد حدة التوتر الدولي، فكانت سياسة عدم الإنحياز وسيلتي إلى ذلك."(4).

كما ألقت الوفود العربية المشاركة في مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية المنعقد بالقاهرة عام 1957(5)، بكل ثقلها لطرح القضية الجزائرية، حيث استطاعت إفتكاك تأييد المشاركين لكفاح الشعب الجزائري و الإعلان عن إستنكارهم لحرب الإبادة التي تشنها السلطات الإستعمارية الفرنسية ضد هذا الشعب و الجرائم المقترفة في حقه، و الإصرار على الإعتراف بإستقلال الجزائر فوراً(6).

ومن هذه اللقاءات و المؤتمرات التمهيدية عرفت القضية الجزائرية تطورا كبيرا، ونجاحا دبلوماسيا واسعا، ففي عام 1958 إنعقد كذلك مؤتمر آكرا الذي يعتبر هو الآخر مؤتمرا تمهيديا لمؤتمر بلغراد عام 1961، رغم أنه خص الدول الإفريقية فقط، و مع ذلك كان لمصر دور كبير في مشاركة الوفد الجزائري فيه و حظي بإستقبال و

ترحاب كبيرين، و قد توج بلائحة تأييد مطلق للقضية
الجزائرية(7)

كما شهد عام 1959، انعقاد مؤتمر منروfia، الذي
توج بإتخاذ موقف مشترك لصالح القضية الجزائرية، قبل
بحثها من طرف هيئة الأمم المتحدة في دورة عام 59
19(8).

إنها المرة الثانية التي تجتمع فيها الحكومات الإفريقية
المستقلة في مؤامرها الإفريقي الثاني ما بين الرابع و الثامن
أوت من عام 1959، و تم ضبط جدول الأعمال الذي
تلخص في دراسة التمييز العنصري بمختلف أشكاله،
بالإضافة إلى التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، هذا
و احتلت القضية الجزائرية بصفة خاصة صدارة مناقشات
المؤتمر التي توجت بمايلي:

1- الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2- العون المادي لجبهة و جيش التحرير الوطنيين.

3- النشاط الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة(9).

لقد جسدت هذه المؤتمرات ميدانيا فكرة حركة عدم الإنحياز التي ظهرت كإختيار ثالث في إطار القوة الثالثة التي اصطلح على تسميتها الكتلة الأفروآسيوية، نتيجة لما أحدثته ظروف انتهاء الحرب العالمية الثانية، و المتمثلة في ظهور الدولتين العظميين و هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي، و قد تجسد التنافس بينهما في الحرب الباردة بسبب التنافس الإستعماري بعد السيطرة على القارتين الإفريقية و الآسيوية و هو ما أدى إلى إنطلاق: "أصوات تنادي بإختيار ثلاث هو عدم الإنحياز و هذا ما لم ترض به أمريكا و حلفائها، و الإتحاد السوفياتي و حلفائه

كذلك و أخذ التنديد بسياسة عدم الإنحياز، فالغرب اعتبرها شيوعية على حد قول دالاس، أما الإتحاد السوفياتي فقد اعتبرها حركة إمبريالية بوجوازية." (10).

لم تبق الدول التي تبنت هذا الإتجاه الثالث مكتوفة الأيدي أمام الإدعاءات الموجهة إليها من طرف المعسكرين بل ردت على ذلك من خلال تصريحات بعض رؤسائها، منهم الرئيس الهندي جواهر لال نهرو الذي قال عام 1955 مايلي: " لقد توصلنا نوعا ما إلى توازن، عندما كان من المحتمل أن يؤدي أي نوع من عدوان عظيم إلى حرب عالمية، و ذلك في حد ذاته عامل مانع، وسواء وقع العدوان على بلد صغير أم على بلد كبير، فإنه يدفع إلى قلب ميزان العالم غير المستقر و من المحتمل أن يؤدي إلى الحرب.." (11).

كما صرح الرئيس الإفريقي العربي جمال عبد الناصر في خطابه أمام هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 27 سبتمبر عام 1960 قائلا: "إنكم تعرفون أيها السادة الجمهورية العربية المتحدة تؤمن بسياسة عدم الإنحياز، و تتخذها أمامها ميزانا لا يحيد و لا يهتز، وما أظنني في حاجة إلى أن أعيد على مسامعكم قصة التضحيات التي بذلتها أمتنا العربية، لتحافظ على عدم الإنحياز إيماننا منها بأن ذلك أدى إلى ضمان إستقلالها من ناحية، و أدى إلى صيانة السلام من ناحية أخرى. و لقد رفضنا رغم كل المؤثرات أن نكون من أدوات الحرب الباردة.." (12).

لقد تم تبني فكرة عدم الإنحياز رسميا في مؤتمر بلغراد عام 1961 من طرف الدول المشاركة فيه، و كان الهدف من ذلك هو عدم الارتباط مع أي من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، تماشيا مع قرارات و أحكام ميثاق

الأمم المتحدة، و الرغبة الملحة في انتهاج سياسة مستقلة
عنهما(13).

وإنطلاقا من هذا التوجه السياسي توجت مجهودات
الدول الأفرو-آسيوية بعقد أول مؤتمر تبنى سياسة المواجهة
ضد المعسكرين (14)، و هو ما أتاح للدول الأفروآسيوية
والعربية من إغتنام الفرصة لطرح القضية الجزائرية،
خاصة و أن عددا كبيرا من دول أمريكا اللاتينية شاركت
في هذا المؤتمر، لذا كان لهذا اللقاء الثلاثي الإفريقي-
الآسيوي-الأمريكي لاتيني، تأثير كبير و إيجابي على قضايا
التحرر في العالم و منها القضية الجزائرية(15).

لم يكن في وسع جبهة التحرير الوطني مدعمة
بمواقف الوفود العربية(16) و الأفرو-آسيوية، إلا توسيع
نشاطها الدبلوماسي على بقية الأعضاء الآخرين في

المؤتمر، و عملت جاهدة على تعريفهم بقضيتها و كشف الدسائس الفرنسية ضدها.

هذا و إن عالج المؤتمر عدة قضايا دولية مهمة، فإن القضية الجزائرية نالت الحظ الأوفر في مناقشاته التي كان لها الأثر العميق على الرأي العام الأوروبي معتبرا في نفس الوقت و تحت الضغط العربي، والأفرو-آسيوي ، القضية الجزائرية من القضايا الكبرى التي يعاني منها العالم على اعتبار أنها مرتبطة بالإستعمار(17).

لقد استطاعت الوفود الأفرو-آسيوية إقناع العديد من المشاركين بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على إعتبار أنه أحد الأسس الهامة التي تقوم عليها هيئة الأمم المتحدة، و هذا مواكبة مع الضربات الموجعة التي كانت توجهها جبهة التحرير الوطني لفرنسا في الداخل و الخارج سواء العسكرية منها أو الدبلوماسية، و هو ما دفع

هذه الأخيرة إلى الإقتران مبدئيا بسياسة الأمر الواقع من خلال قبولها لفكرة فتح محادثات مع جبهة التحرير الوطني، و بالتالي كانت النتيجة التي إكتسبتها القضية الجزائرية من هذا المؤتمر هي حصولها على التمثيل الدبلوماسي لها في عدة دول من أمريكا اللاتينية (18)، هذا إلى جانب "تغيير المواقف الدولية التي كانت معادية لها، منها المكسيك والأورغواي لصالح القضية الجزائرية." (19)

إن المهمة التاريخية لهذا المؤتمر هي التي جعلت الدول الأفرو-آسيوية و العربية تضم جهودها إلى جانب وفد جبهة التحرير الوطني في طرح القضية الجزائرية، بل أثبتت المراحل التي مرت بها هذه القضية، أن ممثلي الكتلة الأفرو-آسيوية تبنا في العديد من المرات القضية الجزائرية على أنها قضية شعب ينتمي إليها لذا أصبحت تهم كل الشعوب المتطلعة للحرية والسلام , ومن حقهم الدفاع عنها و كشف الإستعمار الفرنسي في هذه المحافل الدولية.

الهوامش والإحالات

- 1- جريدة المجاهد، العدد15، بتاريخ 1 جانفي 1958، ص1.
- 2- مجلة أول نوفمبر، لقاء مع المناضل أمحمد يزيد.
- 3- هؤلاء الرؤساء العرب الثلاثة هم: جمال عبد الناصر و سعود بن عبد العزيز وشكري القوتلي أنظر: - حاطوم: قضايا عصرنا، مرجع سابق، ص644.
- 4- حاطوم: قضايا عصرنا، مرجع سابق، ص644.
- 5- إنعقد هذا المؤتمر في أواخر ديسمبر عام 1957 وبداية جانفي 1958 بالقاهرة، ومثل الجزائر وفد رفيع المستوى عن جبهة التحرير الوطني، قوبل بالتصفيق الحار، وقد نوه المشاركون في المؤتمر بالثورة الجزائرية، و إتفقوا على أن تخصص حكوماتهم شهرا كاملا لجمع التبرعات لصالح الشعب الجزائري، و قد تم تحديد شهر فبراير عام 1958 لذلك، أنظر بالتفصيل: حوار حول الثورة، مصدر سابق، ص528.

- 6- بهي الدين زيان: الجزائر أرض المعرك، وزارة التربية و التعليم، القاهرة 1958، ص158.
- 7- الجندي، حوار حول الثورة، ج1، مصدر سابق، ص528.
- 8- جريدة المجاهد، العدد47، بتاريخ 27 جويلية 1959، ص1-2.
- 9- نفس المصدر، العدد 48، بتاريخ 10 أوت 1959، ص3.
- 10- حاطوم: مرجع سابق، ص640.
- 11- نفسه، ص641.
- 12- نفسه.
- 13- حاطوم: نفس المرجع السابق، ص646.
- 14- هو مؤتمر بلغراد المنعقد بالعاصمة اليوغسلافية ما بين 1 و 6 سبتمبر 1961، و الذي شارك فيه الوفد الجزائري.
- 15- دبش: "المواقف العربية و الدولية تجاه الثورة..."، مرجع سابق، ص ص 48-49.

16- من أهم هذه الوفود العربية التي طرحت و دعمت القضية الجزائرية في هذا المؤتمر، الوفد المصري والوفد السوري إلى جانب الوفد السعودي.

17- حاطوم: نفسه، ص648.

18- من دول أمريكا اللاتينية التي اقتنعت بعدالة القضية الجزائرية في هذا المؤتمر، و بالتالي فتحت المجال لجبهة التحرير الوطني من فتح مكتب تمثيل دبلوماسي لها في الأرجنتين و البرازيل، لتتوالى إعتراقات الدول الأخرى بها.

19- دبش: نفسه، ص49.

خاتمة

كان للأفارقة دور بارز وهام في صنع القرار الإفريقي على الساحة الدولية و الإفريقية، و بأيد إفريقية بزعامة عربية على مستوى دولي وإقليمي منها على وجه التحديد المؤتمرات الآفرو آسيوية هذه المؤتمرات التي تربص بها الكثير من الأعداء، ممن لم ترق لهم الوحدة الإفريقية في حل القضايا الخاصة بالقارة السمراء بكل تعاون و انسجام.

وقد صاحبت موجة الإستقلال جملة اللقاءات والاجتماعات من الاجتماعات في ما بين أبريل 1955 و ديسمبر 1961، بما في ذلك جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويجمع المختصون في الشأن الإفريقي أن هذه الاجتماعات ذات الطابع الدولي بلغ مجموعها ثمانون مؤتمراً و إجتماعاً، حاول الأفارقة من خلالها تحديد

المشاكل و القضايا الإفريقية العالقة و اتخاذ بشأنها قرارات تهدف في مجملها إلى تصفية الإستعمار و خلق تعاون وثيق بين الدول الإفريقية، يدعم مصير القضايا الإفريقية ,كما أظهرت وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية خاصة أن الجزائر كانت تعيش مرحلة حرجة فرضها عليها الاستعمار الفرنسي، و هو الأمر الذي نتج عنه مرحلة جديدة في التاريخ الإفريقي ألا و هي مرحلة التعاون العربي الإفريقي الذي أخذت ملامحه ترسم بعد ذلك.

لقد كان العمل والنشاط الدبلوماسي وسيلة فعالة وناجعة سمحت للقضية الجزائرية بالظهور على الساحة الإفريقية و الدولية رغم عدم الإعتراف بها آنذاك من الدول التي كانت تسير في فلك الدول الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، و هكذا كانت إستراتيجية تدويل القضية الجزائرية المتبناة من طرف جبهة التحرير الوطني منذ إندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 حاسمة حيث

استعملت عملية التدويل كوسيلة ضغط على فرنسا لإجبارها على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني – الحكومة المؤقتة الجزائرية – رغم أن الحكومة الفرنسية كانت تنتظر إلى الثورة الجزائرية أنها تمرد وعصيان تحركه أيادي عربية-إفريقية من الخارج.

وبالتالي فإن البعد الإفريقي للقضية الجزائرية تجلى في مساهمة ومساعدة الأفارقة على تدويل القضية الجزائرية من خلال طرحها في تلك المؤتمرات و بالأخص المنعقدة في القارة الإفريقية والتي دعمت كفاح الشعب الجزائري ماديا و معنويا أدخلتها ضمن قائمة القضايا الدولية.

لقد تميزت المواقف الإفريقية حكومات وشعوب من القضية الجزائرية ما بين 1955-1962, بالتأييد الكبير, إن لم يكن المطلق , وكانت كلها تصب في مواقف مؤيدة لثورة الشعب الجزائري وقضيته العادلة التي جسدها الدعم المادي

و الدعم المعنوي، والتي ميزت مرحلة اندلاع الثورة التحريرية على الرغم من أن قضية الشعب الجزائري قبل هذه المرحلة التاريخية الحاسمة، مرت بظروف تاريخية، داخلية و خارجية تعود إلى فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، و ظهور رد الفعل المحلي المتمثل في مقاومة الشعب الجزائري ، عسكريا و سياسيا، فالجانب المسلح، ميزته عدة مقاومات شعبية إبتداء من مقاومة متيجة بزعامة الشيخ بن زعمون و الشيخ سيدي السعيد و الآغا محي الدين بن المبارك، مرورا بمقاومة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية، و مقاومة الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري التي سقط على أسوار عاصمتها قسنطينة الحاكم العام الفرنسي آنذاك الجنرال دامريمون، وأيضا مقاومة الشيخ بوزيان و الشيخ بوعمامة وابن ناصر بن شهرة بالأغواط و أولاد سيدي الشيخ، و الشيخ أمود في أقصى الصحراء، والشيخ المقراني و فاطمة نسومر، أما

عن الجانب السياسي فقد برزت عدة شخصيات حملت لواء المقاومة السياسية و كان على رأسها حمدان بن عثمان خوجة الذي ناضل بقلمه و فكره و مواقفه من أجل نصرة قضية شعبه متحديا سلطة الاحتلال ,و عمل جاهدا لتعريف الرأي العام الفرنسي و العالمي بها ومن شيوخ الجزائر بن الكبابطي.

و مع مطلع القرن العشرين تبلور النضال السياسي الجزائري في قوة منظمة مكنته من الدفاع أكثر من قبل على قضيته، هذه القوة السياسية عرفت بالحركة الوطنية ممثلة في إتجاهاتها السياسية لكن مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت تيارات سياسية مغايرة لتيارات العشرينات تمثلت في إتجاهين، هما الإتجاه الإصلاحي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والإتجاه الإستقلالي ممثلا في النجم ثم حزب الشعب الجزائري فالحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية.

و مع بداية انطلاق الثورة المباركة في 1 نوفمبر 1954، احتضنت الدول العربية والإفريقية حكومات وشعوب القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري، بوضوح ما بين 1955 إلى غاية الإستقلال التام عام 1962، و الملاحظ أنه رغم الهيمنة التي كانت مفروضة من طرف الكتلة الغربية على بعض الدول المؤيدة للثورة الجزائرية على وجه التحديد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تحدي هذه الدول كان أقوى لإيمانها بعدالة قضية الشعب الجزائري

لقد جسدت القضية الجزائرية التضامن الإفريقي من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي كانت تتلقاه مدة كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم ، و وجدت في مساندة المؤيدين من أصدقائها الأفارقة وأشقائها العرب القوة الضاربة والضرورية التي يمكن أن تسترجع بها الحرية و الإستقلال الذي سلب منها عام 1830.

إن الهدف المتوخى من هذه الدراسة هو الوقوف على حقيقة تحدي الأفارقة حكومات وشعوب لفرنسا وحلفائها بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية , التي سعت إلى تكسير الطوق الذي ضربته هذه الحكومات على سلطة الاحتلال الفرنسي الذي كان يعتبر ما يجري في الجزائر شأن داخلي فرنسي, في حين كانت الحكومات والشعوب الإفريقية ترى أن ما كان يحدث داخل أرض إفريقية هو شأن كل الأفارقة .

فائمة المصادر والمراجع

- المصادر والمراجع العربية

- 1- أبو المجد (صبري): فيتنام شعبا ونضالا، دار الكتاب العربي، مصر 1969.
- 2- أجرون (شارل روبير): تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ترجمة عيسى عصفور ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر 1986.
- 3- أشفورد (دوغلاس): التطورات السياسية في المملكة المغربية، دار الكتاب الدار البيضاء، المغرب 1963.
- 4- الأشرف (مصطفى): الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، م و ك الجزائر 1983.
- 5- البجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخشن، دار اليقظة العربية بيروت 1965.

- 6- البجاوي محمد :حقائق عن ثورة الجزائر، الجزائر 1971.
- 7- البطريق (عبد الحميد): التيارات السياسية المعاصرة، 1815-1960 ط 1، دار النهضة، بيروت 1974.
- 8- بن عزوز حكيم (محمد): وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب، مؤسسة عبد الخالق الطريس، تطوان 1980.
- 9- بن العقون (عبد الرحمن): الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الثالث، الجزائر 1986.
- 10- بن عمر مصطفى :الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2003 .
- 11- بن خدة بن يوسف: إتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.

- 12- بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف , دار النعمان للطباعة والنشر , الجزائر 2004.
- 13- بلاسي (أحمد نبيل): الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990.
- 14- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي بيروت 1997.
- 15- بوشعير (سعيد): النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، ط 2، عين مليلة، الجزائر 1993.
- 16- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.
- 17- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط 1، الجزائر 2004.
- 18- بوطمين (لخضر الجودي): لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2، الجزائر 1987.

- 19- بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959, رسالة ماجستير في تاريخ الثورة, قسم التاريخ, جامعة الجزائر 2002.
- 20- بوضياف (محمد): الجزائر إلى أين ترجمة محمد بن زغبية وآخرون, مطبعة النخلة, الجزائر 1992.
- 21- بومالي (أحسن): إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956), منشورات المتحف الوطني للمجاهد, الجزائر 1995.
- 22- بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة, دار الأمة للطباعة و النشر, الجزائر 2000.
- 23- التاريخ السري لحرب الفيتنام, من وثائق البانتاغون, ترجمة الأستاذين محمد أنيس وحميدي الجواد, ج 1, 1972.
- 24- تقارير الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة, مرحلة 1958, الخاصة بمنطقة البيض الولاية الخامسة.

- 25- تقارير الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة
المرحلة 1958، الخاصة بمنطقة بشار، الولاية الخامسة.
- 26- التقرير السنوي لأعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم
المتحدة بتاريخ (16 جوان 1957-10 جوان 1958)،
للدورة الثالثة عشر.
- 27- الجابري (محمد العابد): يقظة الوعي العربي في
المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
- 28- الجمالي (فاضل): العراق الجديد، آراء ومطالعات في
شؤونه السياسية، بيروت، بلا تاريخ.
- 29- الجمالي (فاضل): تجارب في القضية العربية 1943-
1958، ج 2، بلا تاريخ
- 30- جليبيسي (خوان): ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن
صدوقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة،
القاهرة 1959.

- 31- الجنيدى (خليفة): من وحي الثورة الجزائرية، دار الثقافة، بيروت 1963.
- 32- حاطوم (نور الدين): قضايا عصرنا من 1945، دار الفكر، دمشق 1972.
- 33- حافظ (حمدي) و الشرقاوي (محمود): المشكلات العلمية المعاصرة، ط 1، مطبعة البيان العربي، القاهرة 1958.
- 34- حربى محمد: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، ترجمة عبد العزيز بوباكير. دار القصة للنشر، الجزائر 2004.
- 35- حسين (فاضل): سياسة نوري السعيد، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1976.
- 36- الحسيني (عبد الرزاق): تاريخ الوزارات العراقية، الجزء 9، دار الكتاب، بيروت 1978.

37- حمدان بن عثمان (خوجة): المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر 1982.

38- حمدان بن عثمان (خوجة الجزائري): المرآة، لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، تعريب وتقديم وتعليق محمد بن عبد الكريم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1972.

39- حمدي (أحمد): الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 2، الجزائر 1995

40- حمروش (أحمد): عبد الناصر والعرب المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1975.

41- خرفي (صالح): في رحاب المغرب العربي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت 1985.

42- الخطيب (أحمد): جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، م و ك، الجزائر 1985.

43- الخولي (لطي): عن الثورة، في الثورة، وبالثورة، دار

الهدى عين مليلة، الجزائر 1992.

44- خير الدين محمد (الشيخ): مذكرات، المؤسسة الوطنية

للكتاب، الجزائر.

45- دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه

الثورة الجزائرية، دار هومة للنشر الجزائر

46- دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال

الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر بلا تاريخ.

47- دروزيل (ج ب): التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من

الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم،

دار الفكر، دمشق 1978.

48- ديغول (شارل): مذكرات الأمل 1958-1962، ترجمة

سموحي مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات،

بيروت 1971.

- 49- ديري (أكرم): نحو إستراتيجية عربية جديدة، بيروت، دار اليقظة العربية بلا تاريخ
- 50- الذيب (فتحي): جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.
- 51- رخيطة عامر: التطور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993،
- 52- رفاعي (محمد علي): الجامعة العربية، وقضايا التحرير، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة 1971.
- 52- ريمون (أرون) وتانغ (أنطوني): الاستقلال للجزائر، ترجمة جان غبريل دار الغد للطباعة والنشر، بيروت 1958.

53- الزبيري (محمد العربي): المتفقون الجزائريون والثورة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.

54- الزبيري (محمد العربي): الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط 1، الجزائر 1984.

55- الزبيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصر من 1942 إلى 1992، دار هومة للنشر، الجزائر 2000.

56- الزغيدي (محمد لحسن): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، م و ك، 1989.

57- زيان (بهي الدين): الجزائر أرض المعارك، دار الكتاب المصري 1958.

58- سعد الله (عمر إسماعيل): مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في ميثاق وأعمال منظمة الأمم المتحدة، دكتوراه الدولة في القانون الدولي والدولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية جامعة الجزائر، الجزء 2، عام 1984.

59- سعيد (أمين): ثورات العرب في القرن العشرين، دار

الهلال، بلا تاريخ

60- شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية في الصحافة

الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،

الجزائر 1995.

61- الشقيري (أحمد): قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال

إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، بلا تاريخ

62- الشقيري: أربعون عاما في الحياة العربية والدولية.

63- شعبان (محمد حسين): تسعون يوما في الجزائر،

تاريخ الثورة الجزائرية في سطور، مطبعة نهضة مصر،

القاهرة 1960.

64- صايكي محمد: مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة

ثائر من قلب الجزائر، مطبعة دار الأمة الجزائر 2003 .

65- الصديق (محمد الصالح): من القلب للعين، بيروت،

المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1964

66- صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962 جامعة الجزائر 'معهد التاريخ 1997.

67- ضريف (محمد): الأحزاب السياسية المغربية، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 1988.

68- طلاس (مصطفى): الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت 1980.

69- العايب معمر: مؤتمر طنجة 1958 (دراسة تحليلية تقييمية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف الدكتور بضرساية بوعزة، جامعة الجزائر 2002.

70- عباس (فرحات): حرب الجزائر وثورتها "ليل الاستعمار" ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، بلا تاريخ.

- 71- عباس محمد : رواد الوطنية، شهادات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2004 .
- 72- عباس (محمد): ثوار عظماء، مطبعة دحلب الجزائر، مطبعة دحلب، الجزائر 1991 .
- 73- عبيدي الحاج لخضر : من ثورة أول نوفمبر كما عايشها العقيد لخضر قائد الولاية الأولى، مطبعة قرفي، باتنة- الجزائر 1993 .
- 74- العسلي بسام : الثورة الجزائرية، دار الشورى ، بيروت 1982 .
- 75- العربي (إسماعيل): حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- 76- العطار (حسن): الوطن العربي، دراسة مركزة لتطورات السياسية الحديثة، ط 1، مطبعة أسعد، بغداد 1966.

- 77- العقاد (صلاح): المغرب العربي (الجزائر- تونس،
المغرب الأقصى)، دراسات في تاريخ الحديث ومشاكله
المعاصرة، مطبعة الأنجلو المصرية القاهرة 1962.
- 78- العلوي (محمد الطيب): مظاهر المقاومة الجزائرية
1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 2،
الجزائر 1992.
- 79- عمراني عبد الرحمن: التسليح أثناء الثورة، منشورات
وزارة المجاهدين، الجزائر 2001 .
- 80- عواطف (عبد الرحمن): الصحافة العربية في الجزائر،
دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، م و ك، الجزائر
1985.
- 81- غلاب (عبد الكريم): تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب،
الدار البيضاء 1976.
- 82- الفاسي (علال): الحركات الاستقلالية في المغرب
العربي، مطبعة الرسالة القاهرة 1948.

83- فؤاد (سعد زغلول): الجزائر في معركة التحرير، دار

الكتب الشرعية تونس 1975.

84- قاسمية (خيرية): أحمد الشقيري، زعيما فلسطينيا

ورائدا عربيا، لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري،

الكويت 1987.

85- قداش (محفوظ): الأمير خالد، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائرية 1987.

86- قنان (جمال): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر

الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،

الجزائر 1994.

87- قنان جمال : دراسة في المقاومة والاستعمار , منشورات

المتحف الوطني للمجاهد ,الجزائر 1998 .

88- قنانش (محمد) وقداش (محفوظ): نجم الشمال الإفريقي

1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة

الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
1984.

89- قليل (عمار): ملحمة الجزائر، ج 1، الجزائر 1991.

90- الكعكي (يحي أحمد): الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت 1986.

91- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصة للنشر الجزائر 1999 .

92- كرو محمد (أبو القاسم): ماي شهر الدماء والدموع في المغرب العربي مطبعة الترقى، تونس 1951.

93- كرو محمد (أبو القاسم): صوت الجزائر، المطبعة العصرية، تونس 1958.

94- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري
ترجمة موسى أشرشور منشورات الشهاب 2003 .

- 95- مجاهد (مسعود): الجزائر عبر الأجيال، دار الأيتام الإسلامية القدس، الأردنية الهاشمية، ط 2، بلا تاريخ
- 96- المجاهد (جريدة) لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين.
- 97- محاضر مجلس النواب: الاجتماع العادي للجلسة الرابعة لعام 1957 في 2 جانفي 1958.
- 98- مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2001 .
- 99- المقاومة (جريدة) لسان حال جيش التحرير الوطني .
- 100- المدني (أحمد توفيق): حياة كفاح (مذكرات)، الجزء 3، م و ك، الجزائر 1988.
- 101- مرتضى (محمود عبد المنعم): الجزائر المنتصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بلا تاريخ
- 102- مركز الأرشيف الوطني (بئر الخادم).

103-مركز دراسة جهاد الليبيين (الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية) .

104- مناصرية (يوسف): الحزب الدستوري التونسي الجديد، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر.

105- الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، أكتوبر 1981.

106- الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة ماي 1984.

1- تقارير ولايات الشرق الجزائري

2- تقارير ولايات الغرب الجزائري

3- تقارير ولايات الجنوب الجزائري

107- الملتقى الولائي لتاريخ الثورة، المنعقد بوهران في 22 سبتمبر 1986.

108- ملف خاص عن مجزرة سيدي يوسف (إحياء الذكرى 37) فبراير 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

109- منيع (محمد): قصص من فضائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار الكتاب، 1962.

110- الميلي (محمد مبارك): الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد 2، الجزائر 1984.

111- الميلي (محمد مبارك): مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، الجزائر، 1984.

112- الميلي (محمد المبارك): المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة، ط 2، بيروت 1983.

- 113- مهساس أحمد :الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ,ترجمة محمد عباس ومسعود مسعود ,الجزائر 2003 .
- 114- ناصر (محمد): الصحافة العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- 115- ناصف (عبد الكريم): سياسة الأمر الواقع، نظرية وممارسة في الوطن العربي، مطبعة الكواكب، دمشق 1985.
- 116- ناصف (عبد الفتاح): سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، دار الرشيد، بغداد، بلا تاريخ.
- 117- نويصر (مصطفى): ميشال عفلق والثورة الجزائرية، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر 1993.

118 - نايت بلقاسم (مولود قاسم): ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر, دار البعث, قسنطينة, الجزائر, 1983.

119- هارون علي: خيبة الانطلاق, فتنة صيف 1962, ترجمة الصادق عماري, دار القصة للنشر, الجزائر 2003.
120- هلال (علي الدين): أمريكا والوحدة العربية 1945-1986, مركز دراسات الوحدة العربية, ط 10, بيروت 1989.

121- هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر, دار هومة للنشر الجزائر 1998 .

122- الورتلاني (الفضيل): الجزائر الثائرة, بدون دار نشر, بيروت 1963.

123- ياسف سعدي: ذكريات معركة الجزائر, ترجمة منى إبراهيم حنفي وجلال الصادق, الدار القومية للطباعة والنشر بلا تاريخ .

124- يحي (جلال): المغرب العربي الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية، بيروت 1981.

- المصادر والمراجع الأجنبية

- 1- AGRON (CH-R), Les origines de la guerre d'Algérie, édition Fayard, Paris 1962.
- 2- ALISTAIR (Horne), Histoire de la guerre d'Algérie, édition ALBIN Michel, Paris 1977.
- 3- ALLEG (Henri), La guerre d'Algérie, édition temps actuels 1981.
- 4- ALLEG (Henri), La question, édition de Minuit, 1961.

5- ALLIAS (Maurice), l'Algérie d'ÉVIAN, les accords d'Évian, le referendum et la résistance Algérienne, l'autorité, la majorité, édition l'Esprit nouveau, Paris 1962.

6-BATTY(peter) : LA guerre d algerie,editions Bernard Barrault Paris 1989

7- BENATIA Farouk, Les actions humanitaire pendant la lutte de libération 1954-1962, éditions Dahleb, Alger 1997.

8- BENKHEDA (Benyoucef), Les origines du 1^{er} novembre 1954, édition Dahleb, Alger S.D.

9- BELHOCINE Mabrouk, Le courrier Alger le Caire (1954-1962), et le congrès de la Soummam dans la révolution, Casbah éditions, Alger 2000.

10- BERNARD (Michel), Histoire du drame

Algérien, Genève 1971.

11-LE BJAOUI (Mohamed), vérités sur la

révolution Algérienne, édition Gallimard, Paris

1970.

12- BOLDRINI (M), Qui est ENRICO MATTEI,

Institut culturel Italien en collaboration avec la

société DANTE ALGHERI, Alger 1992.

13- BOUZAHER (Hocine), Jusqu'au bord du ciel,

Ministère des anciens Moudjahidine, Dar-el oumm,

Alger 1993.

14- BOZZO (Anna), Actions de solidarité pour

l'Algerie, un nouvel internationalisme, institut

culturel Italien.

- 15- BOZZO (Anna), Les relations entre l'Italie et l'Algérie 1815-1962, Séminaire Italo-Algérien d'études historiques, Alger 1988.
- 16- COLLOT (Claude), et HENRY (Jean- Robert), Le mouvement National Algérien 1912-1954, 2^{eme} éditions, OPU, Alger 1981.
- 17- COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie, édition Fayard, Paris 1974.
- 18- COURRIERE (Yves), Les fils de la toussaint, édition Fayard, Paris 1968.
- 19- COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie (1954-1957), éditions Robert Lafont, Paris 1990.
- 20- DOLLOZ (Jacques), La guerre d'Indochine 1945-1954, édition de Seuil, Paris 1987.

21- DROZ (Bernard) et LEVER (Evelyne), Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, éditions de Seuil, Paris 1982.

22- FERRO (Marc), SUEZ, naissance d'un tiers monde, Bruxelles 1986.

23- GHESNEAUX (Jean), Contribution à l'histoire de la nation vietnamienne, édition sociales, Paris. S.D.

24- Gouvernement Français (le), Le plan de Constantienne 1959-1963

25- Guenaneche (Mohamed), Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres 1919-1939, OPU, Alger 1990.

26- GUENANECHÉ (M) et KADDACHE (M), Le parti du peuple Algérien, OPU, Alger 1993.

27- HARBI (Mohamed), Le F.L.N, mirage et réalité,
des origines à la prise du pouvoir (1945-1962),
édition J-A, S.T.D, 1985.

28- HARBI (Mohamed), Les archives de la
révolution Algériennes, éditions jeune Afrique, Paris
1981.

29-HARBI(mohamed) ,MYNIER(gilbert) : LE
FLNdocuments et histoire,editions Casbas
Alger2004

30- HARTMUT (E), La guerre d'Algérie 1954-
1962, la transition d'une France à une autre, le
passage de la 4^{eme} à la 5^{eme} république, éditions
publisud, Paris 1999.

31- HASSANI (Abdelkrim El GHOUTI), Guerilla
sans visage C-O, édition ENAP, OPU, Alger, S-D.

- 32- Histoire générale des civilisation, l'époque contemporaine, PUF, Paris 1967.
- 33- HERVE (Hamon) et ROTMAN (Patrick), Les porteurs de valises la résistance Française à la guerre d'Algérie, éditions ALBIN Michel, Paris 1979.
- 34-JAQUIN(henri) ; La guerre secrète en Algerie, editions Olivier Orban Paris1977
- 35- JULIEN (Charles André), Une pensée anti-Coloniale, éditions SINDBAD, Paris 1979.
- 36- KADDACHE (Mahfoud), La vie polique d'Alger de 1919 à 1939, édition SNED, Alger 1970.
- 37- KADDACHE (M) et GUENANECHE (M), L'E-N-A (1926-1937), OPU, Alger 1984.

38- KADDACHE (M), et SARI (Djillali), l'Algérie dans l'histoire, la résistance politique 1900-1954, T 5, OPU, Alger 1989.

39- KADDACHE (M), Histoire du nationalisme Algérien 2^{ème} édition, T1, ENAL, Alger 1993.

40- KADDACHE (M), Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951, édition SNED, T 2, Alger 1980.

41- KHATIB (Hafid), Premier juillet 1956, l'accord FLN- PCA, OPU, Alger 1991.

42- KIOUANE (Abderrahmane), Les débuts d'une diplomatie de guerre 1956-1962, éditions DAHLEB, Alger 2000.

- 43- LARDILLIER (Alin), Le peuplement Français en Algérie de 1830- 1900, éditions l'Atlantique, Paris 1992.
- 44- LEMIRE (Henri) ; Histoire militaire de la guerre d'Algérie, éditions ALBIN Michel, Paris 1982.
- 45- MAHDJOUBI (Ali), Les origines du mouvement national en Tunis (1904-1934), P-U-T, Tunis 1982.
- 46- MAHSAS (Ahmed), Le mouvement révolutionnaire en Algérie, édition HARMATTAN, Paris 1979.
- 47- MONTAGNON (Pierre), La guerre d'Algérie genèse et engrenage d'une tragédie, éditions hygmalion, Paris 1984.

48- NOUSHI (Andrés), La naissance du
nationalisme Algérien 1914-1954 édition de minuit
paris 1979

49- PAILLAT (Claude), Le dossier secret de
l'Algérie, imprimerie Berthur, Paris 1961.

50- PERVILLE (Guy), Atlas de la guerre d'Algérie,
de la conquête à l'indépendance autrement, Paris
2003.

51- REZETTE (Robert), Les partis politiques
Marocains, Paris 1949.

52- SARRASIN (Paul-emile), La crise Algérienne,
Paris 1949.

51- STORA (Benjamin), et DAOUD (Zahia), Ferhat
Abbas une autre Algérie, édition Casbah, Alger.
S.D.

- 53-STORA(benjamin) ; Histoire de la Guerre d
Algerie 1954-1962,editions La decouverte,Paris1993
- 54- TEGUIA (mohamed) ; L ALGERIE en guerre
,OPU ,ALGER1988
- 55- TILLON (germaine) ; L afrique bascule vers l
avenir (l algerie en 1957et d autres textes) ,editions
minuits ,paris1961
- 56- TOURNEAU (Robert), Evolution politique de
l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961. Librairie
Colin, Paris 1962.
- 57- TOURNOUX (J-R), Secret d'état, Paris 1960.
- 58- TROTIGNON (Y), la France au 20^{eme} siècle,
édition Bordas, Mouton, Paris 1968.

59- VALABREGA (G), Journaux, mouvements et partis Italiens face à la révolution, Algérienne, Institut Culturel Italien, Alger, 1992.

60-Vidal Naquet Pierre: Les Crimes de L Armee Française, Librairie Maspero, Paris 1975

61- YACEF (saadi) : La Bataille D alger, T1,2,3 Editions Casbas ,Alger 1997

- ١ المقالات بالعربية

1- الأخبار، العدد 5789، بتاريخ 19 أفريل 1960.

2- البصائر، "يوميات الأزمة"، العدد 301 بتاريخ 2 جانفي 1955.

3- البصائر، "يوميات الأزمة"، العدد 317 بتاريخ 29 أفريل 1955

4- البصائر، "يوميات الأزمة"، العدد 359 بتاريخ 23 مارس 1956.

- 5- البلاد، العدد 4887، بتاريخ 18 فبراير 1957
- 6- البلاد، العدد 5498، بتاريخ 27 أبريل 1959.
- 7- البلاد العدد 6455، بتاريخ 5 جويلية 1962.
- 8- الجزائر الجمهورية، السنة 26، العدد 209 بتاريخ 23 مارس 1963.
- 9- الشعب، حوار مع المجاهد محمد بوضياف، بتاريخ 18 نوفمبر 1988.
- 10- المجاهد، اللسان المركزية لجبهة وجيش التحرير الوطني، تم جمع كل لأعداد التي صدرت إبان الثورة في مجلد واحد من العدد 9 إلى العدد 127 وأعدت وزارة الإعلام عام 1984 طباعة الجريدة في أربع مجلدات بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة (1956-1957-1958-1960-1961-1962)
- 11- المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني الأعداد: 2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-15.

- 12- المساء، بتاريخ 17 جانفي 1995.
- 13- اليقضة، العدد 2913، بتاريخ 23 جويلية 1958
- 14- "اجتماع الإثنان والعشرون التاريخي"، مجلة الباحث، العدد 2، بتاريخ نوفمبر 1984، منشورات الجيش الوطني الشعبي.
- 15- "الانطلاقة القوية لثورة نوفمبر 1954"، مجلة الذاكرة، العدد 1، السنة الأولى 1415هـ/1994م
- 16- بلحاتم علي "طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي"، مجلة الأصالة السنة الثالثة، العدد 22، نوفمبر - ديسمبر 1974.
- 17- بن صالح عبد القادر "الثورة الجزائرية حركة وطنية عربية" المجاهد الأسبوعي، العدد 638، نوفمبر 1972.
- 18- بن العقون عبد الرحمن، "الدبلوماسية في ثورة التحرير الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 68، عام 1984.

- 19- بن قاسي عبد القادر، "الجزائر والأمم المتحدة"، جريدة المجاهد الأسبوعي، العدد 584، أكتوبر 1971.
- 20- بوعزة بوضرساية، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، مجلة الثقافة السنة 19، العدد 106/105، نوفمبر 1995.
- 21- بوعزة بوضرساية: "التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 1997.
- 22- الجابري (محمد الصالح)، "الهوية الجزائرية لدى الشعراء الجزائريين المهاجرين إلى تونس"، مجلة الثقافية، السنة 15، مارس، أبريل 1985، العدد 86.
- 23- الجابري (محمد الصالح)، "الثورة الجزائرية في مجلة الفكر"، مجلة الثقافية، العدد 91، السنة 16، جانفي فبراير 1986.

- 24- الجابري (محمد الصالح)، "الثورة الجزائرية من خلال المسراحيات التي نشرت بتونس إبان الثورة"، مجلة الثقافة، العدد 96، السنة 16، نوفمبر- ديسمبر 1986.
- 25- جعفر (مجيد)، "الثورة الجزائرية في الشعر التونسي" مجلة الثقافة، العدد 83، السنة 14، سبتمبر - أكتوبر 1984.
- 26- الجمهور الأوراسي، العدد 27، بتاريخ أكتوبر 1992، قسنطينة.
- 27- الركيبي (عبد الله)، فرحة غامرة، مجلة الثقافة، العدد 83، السنة 14 بتاريخ سبتمبر- أكتوبر 1984.
- 28- شناوي (نسيب)، "ديوان الشعر العربي السوري في الثورة الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 97، السنة 17 جانفي- فبراير 1987.

29- عليلات (علي)، "أضواء على سياسة ديغول إتجاه الجزائر"، مجلة أول نوفمبر، العددان 118/119، جويلية-أوت 1990.

30- الفكر (مجلة)، العدد 1 بتاريخ أكتوبر 1955.

31- "القضية الجزائرية والأمم المتحدة"، مجلة الذاكرة، العدد 1، السنة الأولى 1415هـ/1994م، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

32- قنان (جمال)، "الثورة الجزائرية تهز هياكل الدولة الفرنسية"، مجلة منبر أكتوبر، العدد 20 بتاريخ 01 إلى 15 جانفي 1990.

33- قنان (جمال)، "الذكرى 37 لتأسيس الحكومة المؤقتة"، مجلة الذاكرة العدد 4، عام 1995، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

34- كاني (جاك)، " مؤتمر المغرب العربي عام 1947"،
المجلة التاريخية المغربية، تعريب، محمد بن عبود العدد
25-26، بتاريخ جوان 1982.

35- مهري (عبد الحميد)، "أحداث مهدات لفتاح نوفمبر
1954"، مجلة الأصالة، العدد 22، نوفمبر -ديسمبر
1974.

36- الوحدة (مجلة)، العدد 488، بتاريخ 01 إلى 6 نوفمبر
1990.

- الرسائل الجامعية:-

1- أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي للثورة
الجزائرية 1960-1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة،
قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

2- بديدة لزهر، التطور السياسي والتنظيمي للثورة
الجزائرية 1959-1960، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة،
قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001.

3- بلقاسم محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي
1910-1954، رسالة ماجستير في الحديث والمعاصر،
معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1994.

4- بوطرة مصطفى، علاقة جبهة التحرير الوطني
الجزائرية بالحكومة المصرية 1954/1962، رسالة
ماجستير في العلاقات الدولية معهد العلوم السياسية، جامعة
الجزائر 1983-1984.

5- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية 1958/1959 من خلال محفوظات
الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم
التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

6- سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني
من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة
ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ جامعة الجزائر،
2002.

- 7- خرنان مسعود، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بغداد، 1983.
- 8- هنيدي محمود، الثورة الجزائرية في جريدة الأهرام القاهرية دبلوم الدراسات المعمقة، دائرة الدراسات التاريخية والأثرية جامعة الجزائر 1981.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
إهداء	3
مقدمة	5
دور الشمال الإفريقي والقضية الجزائرية	11
المغرب الأقصى والقضية الجزائرية	15
الثورة الجزائرية في كيان المغرب الأقصى	15
مؤتمر طنجة	27
تأكيد المغرب الأقصى على واجب الدعم المادي الإفريقي تجاه	
القضية الجزائرية والثورة	40
الهوامش والإحالات	48
تونس والقضية الجزائرية	57
تونس تجسد الدعم المعنوي الإفريقي للقضية الجزائرية	60
مؤتمر المهدية بعد إفريقي آخر لقضية الجزائرية	73
البعد الإفريقي للدعم المادي التونسي	83
الهوامش والإحالات	91
ليبيا والقضية الجزائرية	97
ليبيا تدعم القضية الجزائرية والثورة معنويا	99
مؤتمر طرابلس الأول	111
مؤتمر طرابلس الثاني	120
مؤتمر طرابلس الثالث	121
ليبيا نموذج الدعم المادي الإفريقي تجاه القضية الجزائرية	124
الهوامش والإحالات	142
مصر والقضية الجزائرية	155
مصر قلب إفريقيا ومدعم القضايا التحريرية	157
الدعم المادي للقضية الجزائرية من صميم الانشغال الإفريقي من	
خلال مصر	179

185	الهوامش والإحالات
195	ملاحم الدور الإفريقي في مؤتمر باندونغ 1955
199	المحطة الأولى للبعد الإفريقي للقضية الجزائرية في المؤتمر
214	الهوامش والإحالات
219	الدور الإفريقي في هيئة الأمم المتحدة
222	دور الكتلة الإفريقية في دورة 1955
236	دورة عام 1956 والنفس الإفريقي الجديد
245	دورة 1957 دورة الحكمة الإفريقية
259	دورة 1958 دورة انتصار الإرادة الإفريقية
	دورة عام 1959 تنامي الضغط الإفريقي من أجل القضية
268	الجزائرية والثورة التحريرية
274	دورة الانتصار الإفريقي عام 1960
285	دورة 1961 الانهزام الفرنسي أمام الدبلوماسية الإفريقية
	دورة 1962 إفريقيا تنتصر للقضية الجزائرية وتهزم
290	الدبلوماسية الفرنسية
293	الهوامش والإحالات
307	القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية
309	مؤتمر القاهرة 1957
326	مؤتمر أكر
345	مؤتمر منروfia العاصمة الليبيرية
353	الهوامش والإحالات
357	الدور الإفريقي في مؤتمر عدم الانحياز ببلغراد 1961
359	القضية الجزائرية في المؤتمر
370	الهوامش والإحالات
373	خاتمة الكتاب
381	قائمة المصادر والمراجع
423	فهرس محتويات الكتاب